«مرويات شعبة ، عن عبد الله بن دينار»

دراسة استقرائية نقدية

إعداد الدكتور

أحمد محمد قاسم عبد المجيد

مدرس الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة

جامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

«مرويات شعبة، عن عبد الله بن دينار» - دراسة استقرائية نقدية.

أحمد محمد قاسم عبد المجيد.

قسم الحديث وعلومه، كلية أصول الدين بالقاهرة، جامعة الأزهر، مصر.

البريد الإلكتروني: ahmed_kassem@azhar.edu.eg

الملخص:

ذكر العقيلي: أن مرويات شعبة، عن عبد الله بن دينار تبلغ نحو عشرين حديثا، فجمعت واستقصيت مرويات شعبة، عن عبد الله بن دينار، من كتب السنة المطبوعة والمخطوطة، قاصدا بذلك الاستيعاب، فوقفت على [٣٤ حديثا]، بهذا الإسناد. ثم درستها دراسة مستفيضة، للوصول إلى أحكام متوازنة. ويهدف البحث إلى: حصر أحاديث تلك السلسلة، والتوصل إلى نتيجة مدى مطابقة كلام العقيلي للواقع. واتبعتُ في هذا البحث: المنهج الاستقرائي بحصر أحاديث تلك السلسلة، والمنهج النقدي، بنقد أسانيد تلك المرويات. وتوصل الباحث من خلال هذا البحث: إلى أن استقراء العقيلي لعدد أحاديث تلك السلسلة، جاء موافقا للواقع، حيث نص أنه نحو عشرين حديثا، وعلى اعتبار التقييد بما صح من جملة ما جمعته في هذه الدراسة (٣٤ حديثا)؛ فإن الصحيح الثابت منها بلغ [٢٢ حديثا]. وقسمت أحاديث تلك السلسلة إلى ثلاثة أقسام؛ أحاديث مسندة ثابتة بتلك السلسلة [٢٢ حديثا]. وأحاديث رويت على سبيل الخطأ [٨ أحاديث]. وأحاديث ليست مسندة، لكن ذكرها بعض العلماء [٤ أحاديث]. وانفرد عبد الله بن دينار برواية ثلاثة أحاديث، وانفرد شعبة، عن عبد الله بن دينار، برواية حديثين فقط من جملة الأحاديث الثابتة. والأحاديث الصحيحة في تلك السلسلة (سندا، ومتنا): [٢١ حديثا]. والأحاديث الصحيحة إسنادا، والشاذة متنا: حديثان. والأحاديث غير الصحيحة إلى شعبة: [٣ أحاديث]. والأحاديث التي رويت خطئا على عبد الله بن دينار: [٥ أحاديث].

الكلمات المفتاحية: العقيلي، مرويات، شعبة، عبد الله بن دينار، سلسلة إسناد.

"Shu'bah's Narrations, on the authority of Abdullah bin Dinar" - A Critical Inductive Study.

Ahmed Mohammed Qasim Abdul Majeed.
Department of Hadith and its Sciences, Faculty of Fundamentals of Religion in Cairo, Al-Azhar University, Egypt.
Email: ahmed_kassem@azhar.edu.eg

Abstract:
Al-Aqili stated: The narrations of Shu'bah, on the authority of Abdullah bin Dinar, amount to about twenty hadiths, so I collected and investigated the narrations of Shu'bah, on the authority of Abdullah bin Dinar, from printed and handwritten Sunnah books, intending to be comprehensive, so I came across [34 hadiths], with this chain of transmission. Then I studied them extensively, to reach balanced judgments. The research aims to: List the hadiths of that series, and reach a conclusion about the extent to which Al-Aqili's words match reality. In this research, I followed: the inductive approach by listing the hadiths of that series, and the critical approach by criticizing the chains of transmission of those narrations. The researcher concluded through this research: that Al-Aqili's extrapolation of the number of hadiths in that series was in accordance with reality, as he stated that it was about twenty hadiths, and considering the restriction to what was authentic from the total of what I collected in this study (34 hadiths); the authentic and proven ones amounted to [22 hadiths]. The hadiths in that series were divided into three sections; hadiths with chains of transmission established in that series [22 hadiths]. Hadiths that were narrated by mistake [8 hadiths]. And hadiths that were not with chains of transmission, but some scholars mentioned them [4 hadiths]. Abdullah bin Dinar was the only one who narrated three hadiths, and Shu'bah, from Abdullah bin Dinar, was the only one who narrated two hadiths from the total number of proven hadiths. The authentic hadiths in that series (chain of transmission and text): [21 hadiths]. The authentic hadiths with chains of transmission and the anomalous hadiths: two hadiths. The unauthentic hadiths up to Shu'bah: [3 hadiths]. And the hadiths that were narrated by mistake on the authority of Abdullah bin Dinar: [5 hadiths].

Keywords: Al-Aqili, Narrations, Shu’bah, Abdullah bin Dinar, Chain of transmission.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عِوَجًا، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد عبد الله ورسوله الذي بَلَّغ رسالة ربه على الوجه الأكمل، أما بعد ...

فإن الله تعالى أرسل رسولَه بالهُدَى ودين الحق ليظهره على الدين كله، وقد قال في محكم التنزيل: {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا} [المائدة: ٣]. فكان من لوازم البعثة النبوية تبليغ آيات الله المنزلة على رسوله صلى الله عليه وسلم، أي القرآن الكريم، وفي نفس الوقت بيان وتوضيح هذه الآيات، كما قال جل شأنه: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ} [النحل: ٤٤]. فكانت هذه مهمة السُّنَّة الشريفة ممثلة فيما أُثِرَ عن النبي صلى الله عليه وسلم، من قول أو فعل أو تقرير أو صفة (خَلْقِيَّة، أو خُلُقِيَّة).

ومن أجل ذلك فإن رواية الحديث كانت موضع اهتمام وتتبع، منذ عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذلك يتمثل في عمل بعض الصحابة كعبدالله بن عمرو، وأبي هريرة، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهم، وغيرهم. ثم زاد الاهتمام بذلك بعد انتقال النبي صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى، فظهر اهتمام كبار الصحابة بذلك، كأبي بكر وعمر وعائشة رضي الله عنهم، وغيرهم. ثم استقر العمل في عصر التابعين ومن بعدهم على تتبع الحديث وروايته؛ لأن السنة هي المصدر الثاني من التشريع.

وفي القرن الثالث الهجري فما بعده، استقرت رواية الأحاديث في بطون الكتب، فأصبح متاحا لدى النقاد تحديد رواية راو بعينه، وتتبع مروياته، والاختلاف عليه فيها، كما ظهر ذلك جليا في علل ابن أبي حاتم، وعلل الدارقطني، وغيرهما.

وقد وقفت على نص لأبي جعفر العقيلي (ت: ٣٢٢ هـ)، حيث يقول: (قد رَوَى عن عبدالله بن دينار: شعبةُ، وسفيانُ الثوريُّ، ومالكُ بن أنس، وابنُ عيينة أحاديثَ متقاربة. عند شعبة عنه، نحو عشرين حديثا، وعند الثوري نحو ثلاثين حديثا، وعند مالك نحوها، وعند ابن عيينة بضعة عشر حديثا)[١].

وفي هذا النص، فائدة عظيمة، ذكرها العقيلي بناء على استقرائه للأحاديث والمرويات التي رواها هؤلاء الجماعة: (شعبة، والثوري، ومالك، وابن عيينة)، عن عبدالله بن دينار، ففيها استقراء لعدد مرويات كل واحد منهم عن عبدالله بن دينار.

فأحببت تتبع مرويات أحد هؤلاء الرواة الأربعة، عن عبدالله بن دينار، وهي مرويات شعبة، عن عبدالله بن دينار في كتب السنة، للنظر في مطابقة كلام العقيلي للواقع، حيث نص على أن مرويات شعبة عن عبدالله بن دينار، نحو عشرين حديثا.

وقد سميته: «مرويات شعبة، عن عبد الله بن دينار» – دراسة استقرائية نقدية.

أولا: أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١ – مكانة أبي جعفر العقيلي الحديثية؛ ونقده للرجال، وتتبعه لمروياتهم، يجعله من أهل الاستقراء والتتبع.

٢ – تتبع مرويات راو، عن راو آخر، فيه نوع من الحصر والاستقراء الذي يرغب به المحدثون؛ فهو أمر مشهور بينهم.

٣ – النظر في مطابقة كلام العقيلي للواقع، من خلال تتبع مرويات شعبة، عن عبد الله بن دينار في كتب الرواية.

٤ – إن دراسة هذ المسألة وأمثالها، وتتبعها في كتب الرواية، فيه إثراء للمدرسة الحديثية

---

(١) الضعفاء الكبير (٢/ ٢٤٧).

وفوائد لا تخفى على طالب العلم، ولأني لم أجد من تناول هذا الموضوع بالبحث والدراسة.

ثانيا: الدراسات السابقة:

لم أجد من تناول هذا الموضوع بالبحث والدراسة بعد بحث في فهارس الكتب، والشبكة العنكبوتية، وسؤال أساتذة الحديث الشريف.

ثالثا: منهجي في هذا البحث:

اعتمدت في بحثي هذا على المنهج الاستقرائي، في جمع روايات شعبة عن عبد الله بن دينار، من خلال كتب السنة المطبوعة والمخطوطة التي وقفت عليها، قاصدا بذلك الاستيعاب، وعدم ترك أي رواية لشعبة عن عبد الله بن دينار، ولو كانت على سبيل الخطأ في أحد الأسانيد.

ثم اعتمدت على المنهج النقدي؛ لدراسة أسانيد المرويات التي جمعتها، خلا المرويات التي أخرجها الشيخان (البخاري ومسلم)، أو أحدهما؛ لمكانة الصحيحين، وصحة ما فيهما، فلا نحتاج إلى دراسة الأحاديث فيهما.

رابعا: مشكلات البحث:

من مشكلات البحث: صعوبة جمع مرويات شعبة، عن عبد الله بن دينار في كتب السنة، التي تصل إلى نحو بضعة آلاف كتاب، فاحتجت إلى وقت طويل لاستقراء تلك المرويات.

ومن مشكلات البحث أيضا: كثرة التصحيفات التي واجهتني أثناء تتبع تلك المرويات، فكلمة: "شعبة"، تتصحف إلى "سعيد"، وأحيانا إلى "سفيان"، مما يؤدي إلى مزيد من البحث والتنقيب للوصول إلى الصواب في هذا التصحيف.

ومن مشكلات البحث أيضا: أن هناك عدد من الروايات التي جاءت عن شعبة، عن عبد الله بن دينار، لكن ذكر "عبد الله بن دينار" في الإسناد غير صحيح من الأصل؛ وإنما هو خطأ من أحد رواة الإسناد، فيخطئ في سياق الإسناد، وهذا مما يزيد في صعوبة البحث؛ لأنني

احتجت بذلك تتبع الروايت الخطأ أيضا؛ لإثبات أنها خطأ، وأن ذكر "عبدالله بن دينار" في هذا الإسناد لا يصح من الأساس.

خامسا: مجال البحث:

ذكر العقيلي في نصه أربعة رواة (شعبة، والثوري، ومالك، وابن عيينة)، رووا عن عبد الله بن دينار، وحدد لكل واحد منهم عدد مروياته عن عبد الله بن دينار.

ومجال بحثي هنا يقتصر على حصر مرويات شعبة، عن عبد الله بن دينار، ولا ينتقل إلى غيره من الرواة الآخرين (الثوري، ومالك، وابن عيينة).

فاكتفيت في هذا البحث، بجمع وحصر مرويات شعبة، عن عبد الله بن دينار، التي وقعت في كتب السنة المطبوعة، والمخطوطة، سواء صحت تلك المرويات أم لم تصح، وسواء صح ذكر شعبة في الإسناد أم لم يصح (يعني كان مُعَلًّا)، وسواء صح ذكر "عبد الله بن دينار" في الإسناد أم لم يصح (يعني كان مُعَلًّا).

سادسا: خطوات البحث:

أ - في جزء الدراسة النظرية:

١ - في مطلب ترجمة الإمام العقيلي، قمت بجمع المادة العلمية -وهي شحيحة للأسف- من أمهات الكتب والمصادر الأصلية، مع ذكر تلك المصادر إجمالا في بداية الترجمة.

٢ - في مطلب دراسة سلسلة إسناد مرويات البحث (شعبة، عن عبد الله بن دينار). قمت بجمع المادة العلمية، من المصادر الأصلية، ولم ألتزم ترتيبا معينا في نقل الكلام عن الأئمة؛ وإنما رتبت الأقوال بحسب ما يناسب الترتيب المنطقي لبيان حال الرواة (شعبة، وعبد الله بن دينار). مع التعليق عند الحاجة.

٣ - قمت بذكر خلاصة حال سلسلة الإسناد هذه (شعبة، وعبد الله بن دينار)، بحيث أني استوعبت جميع الأقوال التي قيلت فيهما، مع تعليل هذه الخلاصة.

ب – في جزء الدراسة التطبيقية:

١ – قمت بجمع مرويات شعبة، عن عبد الله بن دينار، من كتب السنة المطبوعة والمخطوطة، مع مراعاة احتمال وجود بعض التصحيفات في الأسانيد.

٢ – بعد جمعي لمرويات شعبة عن عبد الله بن دينار، قمت بتقسيمها إلى ثلاثة أقسام؛ قسم بعنوان: (أحاديث مسندة ثابتة بتلك السلسلة)، واشتمل على (٢٢) حديثا. وقسم ثانٍ بعنوان: (أحاديث رويت على سبيل الخطأ، فلم يصح إسناد الحديث إلى شعبة، أو كان الحديث معلولا بأن ذُكِرَ عبد الله بن دينار على سبيل الخطأ في الإسناد من أحد الرواة)، واشتمل على (٨) أحاديث، وقسم ثالث، بعنوان: (أحاديث لم أقف عليها مسندة، عن شعبة، لكن أشار إليها بعض العلماء)، واشتمل على (٤) أحاديث، فمجموع أحاديث الدراسة هو أربعة وثلاثون حديثًا.

٣ – في تخريج الأحاديث؛ قمت بالآتي، إذا كان حديث شعبة الذي أُخَرِّجُه في الصحيحين أو أحدهما، لم أخرج إلى غيرهما من الكتب؛ لأني قصرت بحثي على مرويات شعبة، عن عبدالله بن دينار.

٤ – وإذا لم يكن الحديث في أحد الصحيحين، خرجته من المصادر الأصلية المشهورة، وخصوصا مسند الإمام أحمد الذي حوى أكثر تلك الأحاديث.

٥ – بعد تخريج الحديث، أذكر عنوانا هكذا: "التفرد"، وتحته: "القول في تفرد شعبة"، و "القول في تفرد عبد الله بن دينار"، وتحت كل فرع منهما، أذكر المتابعة التي تدفع التفرد عن شعبة، وعن عبد الله بن دينار، ولدفع التفرد تكون أولوياتي، تخريج المتابعة من الصحيحين، إلا في حالة لم أجده عندهما أو أحدهما، فأخرج أصح الطرق لدفع التفرد، ولم أشترط استيعاب الطرق لدفع التفرد. وإلا أقر التفرد عن شعبة، أو عن عبد الله بن دينار.

٦ - إذا كان هناك اختلاف في إسناد الحديث أو متنه، خرجته بالاختلاف على الراوي (المدار)؛ لترجيح الصحيح من ذلك.

٧ - في تراجم رجال الإسناد، أذكر خلاصة حال الراوي التي وصلت إليها من خلال أقوال الأئمة أو من خلال التعديل الفعلي لمن اشترط إخراج الصحيح. مع الجمع أو الترجيح لأحد الأقوال فيه، مع تعليل تلك الخلاصة التي وصلت إليها.

سابعًا: خطة البحث:

هذا البحث يشتمل على (مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وفهارس).

أما المقدمة؛ ففيها (أهمية الموضوع وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، ومشكلاته، ومجاله، وخطواته، وخطته).

والمبحثان، هما على النحو التالي:

**** المبحث الأول:**

الدراسة النظرية.

ويتضمن مطلبين:

- المطلب الأول: ترجمة مختصرة للإمام أبي جعفر العقيلي.
- المطلب الثاني: دراسة إسناد سلسلة مرويات البحث (شعبة، عن عبد الله بن دينار).
- ويتضمن فرعين:
- الفرع الأول: ترجمة شعبة بن الحجاج.
- الفرع الثاني: ترجمة عبد الله بن دينار.

**** المبحث الثاني:**

دراسة استقرائية نقدية لمرويات شعبة، عن عبد الله بن دينار في كتب السنة.

ويتضمن ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أحاديث مسندة ثابتة بتلك السلسلة. [٢٢ حديث].

المطلب الثاني: أحاديث رويت على سبيل الخطأ في تلك السلسلة(١). [٨ أحاديث].

المطلب الثالث: أحاديث لم أقف عليها مسندة، عن شعبة، لكن أشار إليها بعض العلماء. [٤ أحاديث].

** الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث.

** الفهارس: وتشمل فهرسا لأهم المصادر والمراجع، وفهرسا للموضوعات.

***

(١) فلم يصح إسناد الحديث إلى شعبة، أو كان الحديث معلولا بأن ذُكِرَ عبد الله بن دينار على سبيل الخطأ في الإسناد من أحد الرواة.

المبحث الأول: الدراسة النظرية.

ويتضمن مطلبين:

المطلب الأول: ترجمة مختصرة للإمام أبي جعفر العقيلي.

المطلب الثاني: دراسة إسناد سلسلة مرويات البحث (شعبة، عن عبد الله بن دينار).

المطلب الأول:

ترجمة مختصرة للإمام أبي جعفر العقيلي[1].

*** هو: الإمام محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي، أبو جعفر الحافظ.**

*** سمع: جده لأمه يزيد بن محمد بن حماد العقيلي، ومحمد بن إسماعيل الصائغ، وإسحاق بن إبراهيم الدبري، وعلي بن عبد العزيز البغوي، ومحمد بن إسماعيل الترمذي، ومحمد بن موسى البلخي صاحب عبيد الله بن موسى، ومحمد بن أيوب بن الضريس، وأبي يحيى عبد الله بن أحمد بن أبي مسرة، وبشر بن موسى الأسدي، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وأحمد بن علي الأبار، وأبا جعفر مطين، وغيرهم.**

*** وروى عنه: يوسف بن أحمد بن الدخيل المصري، وأبو بكر ابن المقرئ، وأبو الحسن محمد بن نافع الخزاعي، وآخرون.**

---

(١) ينظر ترجمته في: فتح الباب في الكنى والألقاب (ص: ١٩٦)، تاريخ الإسلام (٧/ ٤٦٨)، سير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٣٦)، تذكرة الحفاظ للذهبي (٣/ ٣٦)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٣٤٨)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (١/ ٤٤٦).

وينبه هنا: أن مصادر الترجمة لم تفصل في حياته، بل هي بضع كلمات، كما سقتها هنا، وقد حاول بعض الذين كتبوا رسائل علمية متعلقة بالعقيلي أن يزيدوا في ترجمته، من خلال تتبع بعض الكلمات من هاهنا أو هاهنا، مثل رسالة الدكتوراه بعنوان: "منهج أبي جعفر العقيلي في جرح الرجال من خلال كتابه الضعفاء الكبير"، للباحث مختار نصيرة. وكذلك في مقدمات التحقيق لكتاب الضعفاء الكبير. وبالله التوفيق.

* ثناء العلماء عليه:

قال ابن القطان: (أبو جعفر مكي ثقة، جليل القدر، عالم بالحديث، مقدم في الحفظ).

وقال مسلمة بن القاسم: (كان العقيلي جليل القدر، عظيم الخطر، ما رأيت مثله. وكان كثير التصانيف، فكان من أتاه من المحدثين، قال: اقرأ من كتابك. ولا يخرج أصله، فتكلمنا في ذلك، وقلنا: إما أن يكون من أحفظ الناس، وأما أن يكون من أكذب الناس. فاجتمعنا واتفقنا على أن نكتب له أحاديث من أحاديثه ونزيد فيها وننقص لنمتحنه، وأتيناه بها، فقال لي: اقرأ. فقرأتها عليه، فلما أتيت بالزيادة والنقص فطن لذلك، فأخذ مني الكتاب وأخذ القلم فأصلحها من حفظه وألحق النقصان وصححها كما كانت، فانصرفنا من عنده وقد طابت أنفسنا، وعلمنا أنه من أحفظ الناس).

وقال الحافظ الذهبي: (له مصنف جليل في الضعفاء، وعداده في الحجازيين).

وقال أيضا: (الإمام، الحافظ، الناقد).

* مؤلفاته:

١ - كتاب الضعفاء الكبير. مطبوع.

٢ - كتاب الصحابة. ذكره ابن حجر.

٣ - كتاب الصحيح. ذكره ابن حجر أيضا.

وغير ذلك.

* وفاته:

توفي بمكة في شهر ربيع الأول سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة.

***

المطلب الثاني:

دراسة سلسلة إسناد مرويات البحث (شعبة، عن عبد الله بن دينار).

ويتضمن فرعين:

الفرع الأول: ترجمة شعبة بن الحجاج[1]:

هو: شعبة بن الحجاج بن الورد العَتَكِّيّ الأزدي مولاهم، أبو بِسْطَام الوَاسِطِيّ، ثم البصري.

قال الخطيب: (واسطي الأصل، بصري الدار).

وقال الحافظ المزي: (مولى عبدة بن الأغر، مولى يزيد بن المهلب بن أبي صفرة. وقال قعنب بن المحرز: مولى الجَهَاضِم من العَتِيك. وقال محمد بن سعد: مولى الأشاقر، عتاقة، انتقل إلى البصرة فسكنها).

روى عن: عبد الله بن دينار، وعمرو بن دينار، وأيوب السختياني، وعاصم الأحول، ومنصور بن المعتمر، وغيرهم كثير[2].

وروى عنه: عبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن جعفر غندر، وأبو داود الطيالسي، وأبو

---

(١) ينظر ترجمته في: الطبقات الكبير (٩/ ٢٨٠)، الثقات للعجلي (١/ ٤٥٦)، الثقات لابن حبان (٦/ ٤٤٦)، الجرح والتعديل (٤/ ٣٦٩)، تاريخ بغداد (١٠/ ٣٥٣)، وفيات الأعيان (٢/ ٤٦٩)، تهذيب الكمال (١٢/ ٤٧٩)، تاريخ الإسلام (٤/ ٧١)، سير أعلام النبلاء (٧/ ٢٠٢)، إكمال تهذيب الكمال (٦/ ٢٥٦)، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٣٨)، التقريب (ص: ٢٦٦).

(٢) ذكر المزي في كتابه تهذيب الكمال في ترجمته في جملة شيوخ شعبة: ثلاثمائة شيخ. ومن خلال تتبع المواضع الأخرى من تهذيب الكمال عند ترجمة بعض الراوة، ورد ذكر شعبة ضمن تلاميذهم، لم يذكروا ضمن الثلاثمائة المذكورين أولا، وكان عددهم: تسع وخمسون ومائة يعدون أيضا من شيوخ شعبة، فصار العدد الكلي المذكور في تهذيب الكمال: (٤٥٩) شيخا. وبالله التوفيق.

الوليد الطيالسي، وأبو أسامة، ويزيد بن هارون، وابن أبي عدي، وآدم بن أبي إياس، وغيرهم كثير[١].

قال النسائي: (الأمناء على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة: شعبة بن الحجاج، ومالك بن أنس، ويحيى بن سعيد القطان). قال أبو طالب عن أحمد: (شعبة أثبت في الحكم من الأعمش، وأعلم بحديث الحكم، ولولا شعبة ذهب حديث الحكم، وشعبة أحسن حديثا من الثوري، لم يكن في زمن شعبة مثله في الحديث، ولا أحسن حديثا منه قسم له من هذا حظ، وروى عن ثلاثين رجلا من أهل الكوفة لم يرو عنهم سفيان). وقال عبد الله بن أحمد، عن أبيه: (كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن، يعني: في الرجال، وبصره بالحديث، وتثبته وتنقيته للرجال). وقيل لابن عوف: (مالك لا تحدث عن فلان؟ قال: لأن أبا بسطام تركه). وقال ابن مهدي: (كان الثوري يقول شعبة أمير المؤمنين في الحديث). وقال الشافعي: (لولا شعبة ما عرف الحديث بالعراق، وكان يجئ إلى الرجل فيقول: لا تحدث وإلا استعديت عليك السلطان). وقال حماد بن زيد: (قال لنا أيوب: الآن يقدم عليكم رجل من أهل واسط هو فارس في الحديث فخذوا عنه. قال حماد: فلما قدم شعبة أخذت عنه). وقال أبو الوليد الطيالسي: (اختلفت إلى حماد بن سلمة قبل أن اختلف إلى شعبة، فقال لي حماد: إذا أردت الحديث فالزم شعبة)، وقال أبو الوليد أيضا: (سمعت حماد بن زيد يقول: ما أبالي من خالفني إذا وافقني شعبة؛ لأن شعبة كان لا يرضى أن يسمع الحديث مرة، إذا خالفني شعبة

(١) ذكر المزي في كتابه تهذيب الكمال في ترجمته في جملة تلاميذ شعبة: ثمان وثلاثين ومائة تلميذ. ومن خلال تتبع المواضع الأخرى من تهذيب الكمال عند ترجمة بعض الراوة، ورد ذكر شعبة ضمن شيوخهم، لم يذكروا ضمن الثمان والثلاثين والمائة المذكورين أولا، وكان عددهم: تسع وتسعون يعدون أيضا من تلاميذ شعبة، فصار العدد الكلي المذكور في تهذيب الكمال: (٢٣٧) تلميذا. وبالله التوفيق.

في شيء تركته). وقال محمد بن يحيى الذهلي، عن سلم بن قتيبة: (قدمت من البصرة فأتيت الكوفة فأتيت سفيان، فقال لي: من أين أنت؟ فقلت: من البصرة فقال: ما فعل أستاذنا شعبة؟). وقال ابن إدريس: (شعبة قبان المحدثين، ولو استقبلت من أمري ما استدبرت ما لزمت غيره). وقال يزيد بن زريع: (كان شعبة من أصدق الناس في الحديث). وقال يحيى القطان: (ما رأيت أحدا قط أحسن حديثا من شعبة). وقال ابن المديني: (سألت يحيى بن سعيد أيهما كان أحفظ للأحاديث الطوال سفيان، أو شعبة؟ فقال: كان شعبة أَمَرَّ فيها)، قال: (وسمعت يحيى يقول: كان شعبة أعلم بالرجال فلان عن فلان، وكان سفيان صاحب أبواب)، وقال ابن المديني أيضا: (له نحو ألفي حديث). وقال أبو عبيد الآجري: (سمعت أبا داود، قال: لما مات شعبة، قال سفيان: مات الحديث، قيل له: هو أحسن حديثا من سفيان؟ قال: ليس في الدنيا أحسن حديثا من شعبة، ومالك على القلة، والزهري أحسن الناس حديثا، وشعبة يخطئ فيما لا يضره، ولا يعاب عليه- يعني في الأسماء). وقال ابن سعد: (كان ثقة مأمونا، ثبتا، حجة، صاحب حديث). وقال العجلي: (ثقة ثبت في الحديث، وكان يخطئ في أسماء الرجال قليلا). وقال أبو حاتم: (كان أكثر وهم شعبة في أسماء الرجال). وقال صالح جزرة: (أول من تكلم في الرجال شعبة، ثم تبعه القطان، ثم أحمد، ويحيى). وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (كان من سادات أهل زمانه حفظا وإتقانا وورعا وفضلا، وهو أول من فتش بالعراق عن أمر المحدثين، وجَانَبَ الضعفاء والمتروكين حتى صار عَلَمًا يقتدى به، ثم تبعه عليه بعده أهل العراق). وقال الحاكم: (شعبة إمام الأئمة في معرفة الحديث بالبصرة، رأى أنس بن مالك، وعمرو بن سلمة الصحابيين، وسمع من أربعمائة من التابعين). وقال ابن حجر: (أما ما تقدم من أنه كان يخطئ في الأسماء؛ فقد قال الدارقطني في العلل: كان شعبة يخطئ في أسماء الرجال كثيرا؛ لتشاغله بحفظ المتون). وقال ابن مهدي أيضا: (قال شعبة:

ما سمعت من رجل حديثا إلا قال لي: حدثني أو حدثنا، إلا حديثا واحدا. فكرهت أن يفسد علي من أجل جودة الحديث). وقال أبو زيد الهروي: (قال رجل لشعبة: يا أبا بسطام. سمعت؟ فقال: والله لأن أتقطع أحب إلي من أن أقول لما لم أسمع: سمعت). وفي تاريخ ابن أبي خيثمة: (قال شعبة: ما رويت عن رجل حديثا إلا أتيته أكثر من مرة، والذي رويت عنه عشرة أتيته أكثر من عشر مرار). وقال يحيى بن معين: (شعبة إمام المتقين). وقال يحيى القطان: (كان شعبة من أرق الناس، كان ربما مر به السائل فيدخل إلى بيته فيعطيه ما أمكنه). وقال صالح بن سليمان: (كان لشعبة أَخَوَان يعالجان الصرف، وكان شعبة يقول لأصحاب الحديث: ويلكم الزموا السوق؛ فإنما أنا عيال على إخوتي). وقال ابن معين: (كان شعبة صاحب نحو وشعر). وقال الأصمعي: (لم نر أحدا أعلم بالشِّعْر منه). وقال بدل بن المحبر: (سمعت شعبة، يقول: تعلموا العربية؛ فإنها تزيد في العقل). وقال مغلطاي: (ذكر ابن دحية في كتاب العلم المشهور: أجمع العلماء على عدالته ورسوخه في هذا العلم، ونصحته فيه لله ولرسوله ولعامة المسلمين، وهو ممن عبد الله تعالى حتى جف جلده على عظمه). مات سنة ستين ومائة.

** وخلاصة حاله أنه: إمام ثقة ثبت ناقد عابد فاضل لا يدلس مطلقا، ربما أخطأ في أسماء الرجال قليلا، ولا يضره ذلك في سعة ما روى. وأما قول الدارقطني: "أنه يخطئ كثيرا"، فلم أجد ما يؤيده، وهو مردود بكلام القطان، أن شعبة أعلم بالرجال.

***

الفرع الثاني: ترجمة عبد الله بن دينار[١]:

هو: عبد الله بن دِينَار القرشي العَدَوِيّ، أبو عبد الرحمن المَدَنِيّ، مولى عبد الله بن عمر.

روى عن: مولاه ابن عمر، وأنس، رضي الله عنهما. وسليمان بن يسار، ونافع القرشي، وأبي صالح السَّمَّان، وخالد بن خلاد، وصالح بن محمد الليثي، ومحمد بن أسامة بن زيد[٢].

وروى عنه: ابنه عبد الرحمن، ومالك، وشعبة، والسفيانان، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وإسماعيل بن جعفر، وغيرهم[٣].

قال الإمام أحمد: (ثقة، مستقيم الحديث). وقال ابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، وابن شاهين: (ثقة). وقال الدارمي: (قلت -يعني: لابن معين- فنافع أو عبد

---

(١) ينظر: الطبقات الكبير (٧/ ٥٠٣)، العلل لأحمد رواية المروذي وصالح والميموني (٤٥٠)، سؤالات الاثرم لأحمد بن حنبل (٤٠)، الثقات للعجلي (٢/ ٢٦)، الضعفاء الكبير (٢/ ٢٤٧)، الجرح والتعديل (٥/ ٤٦)، تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٢٦٥)، ميزان الاعتدال (٢/ ٣٧٦)، سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٥٣)، تاريخ الإسلام (٣/ ٤٤١)، إكمال تهذيب الكمال (٧/ ٣٣١)، التقريب (٣٣٠٠)، لسان الميزان (٩/ ٣٣٨).

(٢) هؤلاء ثمانية رواة ذكرهم المزي في شيوخ عبد الله بن دينار عند ترجمته. ومن خلال تتبع الرواة في تهذيب الكمال، ذكر المزي في تراجم بعضهم، رواية عبد الله بن دينار ضمن تلاميذهم، وهم: سلمان الأغر، وابن شهاب الزهري، والنعمان بن أبي عياش، وصفية بنت أبي عبيد الثقفية زوج ابن عمر. فهؤلاء أربعة آخرون، مع الثمانية الذين في الأصل، فيتحصل لنا اثني عشر راويًا، كلهم شيوخ لعبد الله بن دينار.

(٣) ذكر المزي في كتابه تهذيب الكمال في ترجمته في جملة تلاميذ عبد الله بن دينار: اثنين وثلاثين تلميذا. ومن خلال تتبع المواضع الأخرى من تهذيب الكمال عند ترجمة بعض الراوة، ورد ذكر عبد الله بن دينار ضمن شيوخهم، لم يذكروا ضمن الاثنين والثلاثين المذكورين أولا، وكان عددهم: ثمانية عشر يعدون أيضا من تلاميذ عبد الله بن دينار، فصار العدد الكلي المذكور في تهذيب الكمال: خمسين تلميذا. وبالله التوفيق.

الله بن دينار؟ فقال: ثقات، ولم يفضل). وقال العجلي: (تابعي ثقة). وقال ابن سعد: (ثقة، كثير الحديث). وقال النووي: (اتفقوا على توثيقه). وقال مغلطاي: (ذكره ابن حبان في كتاب "الثقات"، وخرج حديثه في "صحيحه"، وكذلك أبو عوانة، والحاكم، وأبو علي الطوسي. ولما ذكره ابن خلفون في الثقات، قال: وثقه ابن نمير، وكان عبد الله رجلا صالحا خيرا دَيِّنا). وقال ابن عيينة: (لم يكن بذاك، ثم صار). وقال ربيعة بن عبد الرحمن: (حدثني عبد الله بن دينار، وكان من صالحي التابعين، صدوقا، دَيِّنًا). وقال الساجي: (سئل عنه أحمد، فقال: نافع أكبر منه، وهو ثبت في نفسه، ولكن نافع أقوى منه). وذكره العقيلي في الضعفاء الكبير، وقال: (وقد روى عن عبد الله بن دينار: شعبة، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، وابن عيينة أحاديث متقاربة. عند شعبة عنه نحو عشرين حديثا، وعند الثوري نحو ثلاثين حديثا، وعند مالك نحوها، وعند ابن عيينة بضعة عشر حديثا، فأما رواية المشايخ عنه ففيها اضطراب)، ثم أخرج له حديثين: حديثا في الذي لم يؤدي زكاة ماله، وحديثا في رجم الأسلمي، وفيهما مخالفة في الإسناد، وليس الحمل فيها على عبد الله بن دينار بل على من تحته من الرواة. وقد تعقبه الذهبي في ذلك فأحسن وأجاد، فقد ذكره في الميزان تبعا للعقيلي، وأشار له بـ "صح"، ثم قال: (أحد الأئمة الأثبات، انفرد بحديث الولاء، فذكره لذلك العُقَيلي في "الضعفاء"، وقال: في رواية المشايخ عنه اضطراب. ثم ساق له حديثين مضطربي الإسناد، وإنما الاضطراب من غيره، فلا يلتفت إلى فعل العُقَيلي، فإن عَبد الله حجة بالإجماع). وقال الذهبي أيضا: (وقد أساء أبو جعفر العقيلي بإيراده في كتاب الضعفاء). وقال الحافظ ابن حجر: (في العلل للخلال، أن أحمد سئل عن عبد الله بن دينار، الذي روى عنه موسى بن عبيدة: «النهي عن بيع الكالئ بالكالئ[1]». فقال: ما هو الذي روى عنه

(١) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٥٥٥٤)، وهو معلول. [وينظر: علل الدارقطني (١٣/ ١٩٣)].

الثوري. قيل: فمن هو؟ قال: لا أدري). وقد ذكر له العقيلي حديثا ثالثا، فقال: (وروى سهيل بن أبي صالح، ومحمد بن عجلان، ويزيد بن الهاد، عن عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الإيمان بضع وسبعون بابا»[1]. ولم يتابعهم أحد ممن سمينا من الأثبات عليه -يعني: شعبة ومن معه-، ولا تابع عبد الله بن دينار، عن أبي صالح عليه أحد، وقد روى موسى بن عبيدة ونظراؤه عن عبد الله بن دينار أحاديث مناكير، إلا أن الحمل فيها عليهم). فالإمام أحمد لم يجزم بأن عبد الله بن دينار الذي يروي عنه موسى بن عبيدة هو نفسه المترجم له، أما العقيلي فقد عد الذي يروي عنه موسى بن عبيدة، هو نفسه عبد الله بن دينار المترجم له، وأن الحمل في تلك الأحاديث المروية عنه على موسى بن عبيدة ونظرائه. ولعل الصواب مع العقيلي، فعند النظر لتلك المرويات، يتضح جليا أن موسى هو نفسه المترجم له. وقال الميموني: (وسألته عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر؟ فقال لي: ثقة، إلا حديثا واحدا، يرويه عن ابن عمر قال: «الولاء لا يباع ولا يوهب»[2]، ونافع قال، في قصة بريرة: «الولاء لمن أعتق»[3]). وقال ابن الحذاء في رجال الموطأ: (قيل لا نعلم له رواية عن غير ابن عمر؛ لأن جل روايته عنه). ورده الحافظ ابن حجر فقال: (وهذا قصور شديد ممن قاله). وقال الحافظ ابن حجر في اللسان: (مجمع على ثقته)، وقال أيضا: (ثقة). وقال الأثرم: (قيل لأبي عبد الله -يعني: الإمام أحمد-: عمرو بن دينار وعبد الله بن دينار أَخَوَان؟ فقال: لا، ثم قال: عبد الله بن دينار مديني مولى ابن عمر، وعمرو بن دينار مكي مولى ابن باذان). مات سنة سبع وعشرين ومائة.

---

(١) أخرجه الترمذي في الجامع (٢٦١٤)، وقال: (حسن صحيح).

(٢) سيأتي الكلام عليه في الحديث الثاني من هذا البحث.

(٣) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في صحيحه (٢٥٦٢)، ومسلم في صحيحه (١٥٠٤)، عن ابن عمر به.

** وخلاصة حاله أنه: تابعي ثقة فاضل، من المقدمين في ابن عمر. وما أحسن العقيلي بإيراده في الضعفاء، وقد ذب عنه الحافظ الذهبي كما تقدم، وهذه الأحاديث الثلاثة التي أوردها له العقيلي، الحمل فيها على غيره، فبرأ عبد الله من عهدتها، بل هو متفق على توثيقه، كما قال النووي. وأما كلام الإمام أحمد فيه بخصوص حديث «الولاء لا يباع ولا يوهب»، فيحمل على هذا اللفظ بخصوصه، وسيأتي ذلك بالتفصيل عند تخريج الحديث الثاني في هذا البحث، أما كلام ابن عيينة فيه، فيمكن حمله على الشهرة في أول أمره.

***

المبحث الثاني

دراسة استقرائية نقدية لمرويات شعبة ، عن عبد الله بن دينار في كتب السنة.

ويتضمن ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أحاديث مسندة ثابتة بتلك السلسلة. [٢٢ حديث].

المطلب الثاني: أحاديث رويت على سبيل الخطأ في تلك السلسلة[١]. [٨ أحاديث].

المطلب الثالث: أحاديث لم أقف عليها مسندة، عن شعبة، لكن أشار إليها بعض العلماء. [٤ أحاديث].

المطلب الأول:

أحاديث مسندة ثابتة بتلك السلسلة. [٢٢ حديث].

الحديث الأول: [صحيح مرفوع متفق عليه]:

حديث شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: نَهَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهَا.

**** التخريج:**

أخرجه البخاري في صحيحه (٢/ ١٢٧/ ح١٤٨٦)، قال: حدثنا حَجَّاج، حدثنا شعبة، أخبرني عَبْدُ اللهِ بن دِينَارٍ، سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما، نَهَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهَا، وَكَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ صَلاَحِهَا، قَالَ: «حَتَّى تَذْهَبَ عَاهَتُهُ[٢]».

وأخرجه مسلم في صحيحه (٣/ ١١٦٦/ ح ١٥٣٤)، عن ابن المثنى، عن محمد بن

---

(١) فلم يصح إسناد الحديث إلى شعبة، أو كان الحديث معلولا بأن ذُكِرَ عبد الله بن دينار على سبيل الخطأ في الإسناد من أحد الرواة.

(٢) العاهة: أي الآفة التي تصيبها فتفسدها. [النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٣٢٤)].

جعفر، عن شعبة به[١].

فالحديث متفق عليه من طريق شعبة به.

** التفرد[٢]:

١-القول في تفرد شعبة به: لم ينفرد به. بل تابعه غير واحد، منهم: إسماعيل بن جعفر[٣]، وسفيان الثوري[٤]، كلاهما، عن عبد الله بن دينار به.

أما قوله في حديث شعبة: "وَكَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ صَلاَتِهَا، قَالَ: «حَتَّى تَذْهَبَ عَاهَتُهُ»"، فلم يذكره سوى شعبة، من الرواة عن عبد الله بن دينار، لكنه توبع كما سيأتي.

٢-القول في تفرد عبد الله بن دينار به: لم ينفرد به. بل تابعه سالم بن عبد الله[٥]، ونافع[٦]، كلاهما، عن ابن عمر به.

أما ما جاء من ذهاب عاهته، فقد تابعه نافع في إحدى الروايات عنه، كما أخرجه مسلم في صحيحه (٣/ ١١٦٦/ ح١٥٣٤)، من طريق يحيى بن سعيد، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ:

---

(١) هذا هو الصحيح الثابت عن شعبة، عن عبد الله بن دينار، كما أخرجه الشيخان. وروي عن شعبة، عن عمرو بن دينار بدل عبد الله بن دينار، وهو معلول. [علل الدارقطني (١٣/ ١٦٧)].

(٢) قمتُ بتتبع التفرد بنفسي في هذا الحديث وغيره؛ لأني لم أجد من نص على التفرد من الأئمة، فقمت باستقراء طرق الحديث وتتبعها؛ حتى يكون الحكم بالتفرد مطابقا للواقع.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (٣/ ١١٦٦/ ح ١٥٣٤)، من طريق إسماعيل به.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه (٣/ ١١٦٦/ ح ١٥٣٤)، من طريق الثوري به.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه (٣/ ٧٥/ ح٢١٨٣)، ومسلم في صحيحه (٣/ ١١٦٧/ ح ١٥٣٤)، كلاهما من طريق سالم به.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه (٣/ ٧٧/ ح٢١٩٤)، ومسلم في صحيحه (٣/ ١١٦٥/ ح ١٥٣٤)، كلاهما من طريق نافع به.

قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ، وَتَذْهَبَ عَنْهُ الْآفَةُ»، قَالَ: يَبْدُوَ صَلَاحُهُ: حُمْرَتُهُ وَصُفْرَتُهُ.

وبناء عليه، فقد توبع شعبة، في روايته عن شيخه عبد الله بن دينار، بمتابعة نافع هذه، فثبت بذلك أن شعبة ضبط الحديث وأنها زيادة ثقة، تفرد بها عن عبد الله بن دينار، وأن عبد الله بن دينار، ضبط تلك الزيادة أيضا، وأنها حتى لو كانت موقوفة من كلام ابن عمر، فإن رواية نافع هذه دليل على أنه تلقاها من النبي صلى الله عليه وسلم.

فالحاصل مما تقدم: أن شعبة لم ينفرد بإسناده، وأن عبد الله بن دينار كذلك لم ينفرد بإسناده، وإنما تفردا بذكر العاهة، وقد توبعا عليها من رواية نافع، فانتفى التفرد في الجملة، وبالله التوفيق.

** خلاصة ما تقدم:

الحديث صحيح متفق عليه من طريق شعبة به.

الحديث الثاني: [صحيح مرفوع متفق عليه]:

حديث شعبة، عن عبد الله بن دينار، سمعت ابن عمر، يقول: «نَهَى رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ بَيْعِ الوَلاَءِ، وَعَنْ هِبَتِهِ».

**** التخريج:**

أخرجه البخاري في صحيحه (٣/ ١٤٧/ ح٢٥٣٥)، قال: حدثنا أبو الوليد، حدثنا شعبة، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللهِ بن دِينَارٍ، سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما، يَقُولُ: «نَهَى رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ بَيْعِ الوَلاَءِ، وَعَنْ هِبَتِهِ»(١).

وأخرجه مسلم في صحيحه (٢/ ١١٤٥/ ح ١٥٠٦)، من طريق محمد بن جعفر "غندر"، عن شعبة به، وقال: (مثله). وأحال على لفظ حديث قبله(٢).

فالحديث متفق عليه من طريق شعبة به.

**** التفرد:**

١-القول في تفرد شعبة به: لم ينفرد به، بل تابعه جماعة، منهم: سفيان الثوري(٣)، وسليمان بن

---

(١) يعني: ولاء العتق، وهو إذا مات المعتق ورثه معتقه، أو ورثة معتقه، كانت العرب تبيعه وتهبه فنهي عنه، لأن الولاء كالنسب، فلا يزول بالإزالة. [ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ٢٢٧)].

(٢) هذا هو الصحيح الثابت في إسناده ولفظه، كما خرجه الشيخان: أن شعبة يروي هذا الحديث، عن عبد الله بن دينار وحده باللفظ المذكور في الأصل. وروي عن شعبة، عن عبد الله بن دينار وعمرو بن دينار معا، عن ابن عمر به. وهو معلول [الكامل لابن عدي (١/ ٢٧٩)، ولسان الميزان (١/ ٤٠٨)]. وروي بلفظ آخر، هكذا: «الولاء لحمة كالنسب لايباع، ولا يوهب». وهو معلول أيضا. [الكامل (٧/ ١١٤)].

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٨/ ١٥٥/ ح٦٧٥٦)، ومسلم في صحيحه (٢/ ١١٤٥/ ح ١٥٠٦)، كلاهما من طريق الثوري به.

بلال[١]، وسفيان بن عيينة[٢]، وإسماعيل بن جعفر[٣]، كلهم، عن عبد الله بن دينار به.

٢-القول في تفرد عبد الله بن دينار به: انفرد به عبد الله بن دينار[٤]، عن ابن عمر به.

وقد نص الأئمة على ذلك.

قال الإمام مسلم: (الناس كلهم عيال على عبد الله بن دينار في هذا الحديث)[٥].

وقال الترمذي بعد تخريجه لهذا الحديث: (حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم: أَنَّه نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ، وَعَنْ هِبَتِهِ. وقد رواه شعبة، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، عن عبد الله بن دينار. ويروى عن شعبة[٦]، قال: لوددت أن عبد الله بن دينار حين حَدَّثَ بهذا الحديث أَذِنَ لي حتى كنتُ أقوم إليه، فأقبل رأسه)[٧].

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٢/ ١١٤٥/ ح ١٥٠٦)، من طريق سليمان به.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٢/ ١١٤٥/ ح ١٥٠٦)، من طريق ابن عيينة به.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (٢/ ١١٤٥/ ح ١٥٠٦)، من طريق إسماعيل به.

(٤) ورد في بعض طرق هذا الحديث، رواية نافع عن ابن عمر، ورواية عمرو بن دينار، عن ابن عمر. فيما يشبه أنها متابعات لعبد الله بن دينار، لكنها لا تثبت إطلاقا؛ لأنها معلولة. [ينظر: جامع الترمذي (٣/ ٥٣٠)، والكامل لابن عدي (١/ ٢٧٩)].

(٥) صحيح مسلم (٢/ ١١٤٥).

(٦) أسنده الترمذي، عن محمود بن غيلان، عن مؤمل، عن شعبة بهذا. [ترتيب علل الترمذي (٣١٨)].

(٧) جامع الترمذي (٤/ ٤٣٨). وقال الترمذي أيضا في كتاب العلل: (ورُبَّ رجل من الأئمة يحدِّث بالحديث، لا يعرف إلا من حديثه ويشتهر الحديث لكثرة من روى عنه. مثل ما روى عبد الله بن دينار، عن ابن عمر: أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم: نهى عن بيع الوَلاء وعن هبته. لا يعرف إلا من حديث عبد الله بن دينار ... إلخ). [العلل الصغير المطبوع بآخر جامع الترمذي ت. بشار (٦/ ٢٥٢)].

وهذا يدل على اعتناء شعبة بهذا الحديث، ويفيد تفرد عبد الله بن دينار به لأهميته عند شعبة، حيث لم يجده عند غيره، ولو وجده عند غيره، ما كان لكلامه هذا معنى. فقد قال شعبة: (حديث عبد الله بن دينار: «نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ، وَعَنْ هِبَتِهِ». هذا ثلث رأس مالي)[١].

وقال القسطلاني: (وقد اعتنى أبو نعيم الأصبهاني بجمع طرق هذا الحديث عن عبد الله بن دينار، فأورده عن خمسة وثلاثين نفسا ممن حدث به عن عبد الله بن دينار)[٢].

وقد تكلم البعض في سماع عبد الله بن دينار، من ابن عمر لهذا الحديث[٣]، وتخريج الشيخين لهذا الحديث من طريقه عن ابن عمر، يرد أي كلام في هذا الصدد.

إضافة إلى هذا أنه قد وردت عدة روايات تثبت سماع عبد الله بن دينار، من ابن عمر.

ومن ذلك:

١ - قال أبو داود الطيالسي: (قال [شعبة]: أأنت سمعته منه؟ قال: نعم، سأله ابنه عنه)[٤].

٢ - وقال عفان بن مسلم: (قال [شعبة]: قلت: سمعته من ابن عمر، قال: نعم، وسأله عنه ابنه

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ١٢٢). وفي رواية أنه أحد أربعة هي رأس ماله. [ينظر: الجامع- ٠ لأخلاق الراوي (١/ ٢٢٥)].

(٢) إرشاد الساري (٤/ ٣١٤). وينظر أيضا: فتح الباري لابن حجر (١٢/ ٤٤)، فقد ذكر بعضا منهم، وزاد على أبي نعيم آخرين.

(٣) فقد خرج الدارقطني في غرائب مالك، هذا الحديث من طريق عبد الله بن دينار، عن حمزة بن عبد الله بن عمر، عن أبيه بهذا. وكأن عبد الله بن دينار لم يسمع هذا الحديث من ابن عمر رضي الله عنهما وليس كذلك. [ينظر: فتح الباري لابن حجر (١٢/ ٤٤)].

(٤) مسند أبي داود الطيالسي (٣/ ٤٠٤/ ح ١٩٩٧). وفي ترتيب علل الترمذي الكبير (٣١٨)، من طريق أبي داود الطيالسي: أن ابنه هذا هو سالم، وسيأتي من طرق أخرى أن ابنه هو حمزة.

حمزة)[1].

٣ - وقال الحميدي في مسنده (٦٥٣): ثنا سفيان، ثنا عبد الله بن دينار، سمعناه منه يعيده، ويبديه، قال: سمع ابن عمر، يقول: نَهَى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بَيْعِ الْوَلَاءِ، وَعَنْ هِبَتِهِ. فقيل له: إن شعبة استحلف عبد الله عليه، قال: لكنا لم نستحلفه، سمعناه منه مرارا، ثم ضحك سفيان.

٤ - وقال أبو داود الطيالسي أيضا: (حدثنا شعبة، قال: قلت لعبد الله بن دينار: آلله لسمعت ابن عمر يقول: نَهَى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بَيْعِ الْوَلَاءِ، وَعَنْ هِبَتِهِ؟ قال: فَحَلَف)[2].

** لكن قال الميموني: (سألت أحمد بن حنبل عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر؟ فقال لي: ثقة، إلا حديث واحد يرويه عن ابن عمر، قال: الولاء لا يباع ولا يوهب، ونافع قال في قصة بريرة: الولاء لمن أعتق)[3]. اهـ.

أما النص الذي ذكره الإمام أحمد: «الولاء لا يباع ولا يوهب»، فليس هذا هو اللفظ الثابت عن عبد الله بن دينار، وإنما الثابت عنه، عن ابن عمر، قال: نَهَى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بَيْعِ الْوَلَاءِ، وَعَنْ هِبَتِهِ. وقد تكلم العلماء على هذا اللفظ الذي قاله الإمام أحمد، وضعفوه، وذكروا أن عددا من الرواة أخطأ فيه، وليس هذا محل بسطه[4]. وبناء على

---

(١) مسند أحمد (١٠/ ٩٨/ ح٥٨٥٠). ومثله قاله: بهز بن أسد، عن شعبة، كما في مستخرج أبي عوانة (١٢/ ٥٧/ ح ٥٢٤٦).

(٢) الضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ٢٤٧).

(٣) سؤالات الميموني للإمام أحمد (٤٥٠).

(٤) ينظر تفصيل ذلك وزيادة في فتح الباري لابن حجر (١٢/ ٤٤)، ونصب الراية (٤/ ١٥١ وما بعدها).

ذلك فالكلام على اللفظ وليس الكلام في عبد الله بن دينار؛ لأن هذا اللفظ لم يثبت عنه.

والحق يقال: إن عبد الله بن دينار، روى ما سمعه من ابن عمر، وكذلك نافع روى ما سمعه من ابن عمر، فكأن ما رواه عبد الله بن دينار، هو ما فهمه ابن عمر من القول الصريح للنبي صلى الله عليه وسلم الذي رواه نافع. فقد قال ابن العربي في شرح الترمذي: (تفرد بهذا الحديث عبد الله بن دينار، وهو من الدرجة الثانية من الخبر؛ لأنه لم يذكر لفظ النبي صلى الله عليه وسلم، وكأنه نقل معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم: إنما الولاء لمن أعتق)[١].

فهذا الحديث لا يعيب عبد الله بن دينار قط، وإنما هو روى ما سمعه من ابن عمر الذي قاله مرة بنصه -في رواية نافع-، ومرة قاله بفهمه -في رواية عبد الله بن دينار. كما أشار ابن العربي.

** خلاصة ما تقدم:

الحديث صحيح متفق عليه من طريق شعبة به.

(١) فتح الباري لابن حجر (١٢/ ٤٤).

الحديث الثالث: [صحيح مرفوع - البخاري]:

حديث شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن سليمان بن يَسَار، عن عِرَاك بن مالك، عن أبي هريرة، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لَيْسَ عَلَى المُسْلِمِ فِي فَرَسِهِ وَغُلاَمِهِ صَدَقَةٌ».

** التخريج:

أخرجه البخاري في صحيحه (٢/ ١٢٠/ ح١٤٦٣)، قال: حدثنا آدم، حدثنا شعبة، حدثنا عبد الله بن دينار، قال: سمعت سليمان بن يَسَار، عن عِرَاك بن مالك، عن أبي هُرَيْرَة رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «لَيْسَ عَلَى المُسْلِمِ فِي فَرَسِهِ وَغُلاَمِهِ صَدَقَةٌ».

** التفرد:

١-القول في تفرد شعبة به: لم ينفرد به، بل تابعه غير واحد، منهم: مالك [١]، عن عبد الله به.

٢-القول في تفرد عبد الله بن دينار به: لم ينفرد به، بل تابعه مكحول [٢]، عن سليمان به.

وقد جاء الحديث من غير الطريق التي رواها عبد الله بن دينار. (طريق سليمان بن يسار).

فقد أخرجه البخاري في صحيحه (٢/ ١٢١/ح١٤٦٤)، ومسلم في صحيحه (٢/ ٦٧٦/ ح ٩٨٢)، كلاهما من طريق خُثَيْم بن عِرَاك بن مَالِك، عن أَبِيه، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَيْسَ عَلَى المُسْلِمِ صَدَقَةٌ فِي عَبْدِهِ وَلاَ فِي فَرَسِهِ».

** خلاصة ما تقدم:

الحديث صحيح متفق عليه من طريق ابن دينار لكن ليس من طريق شعبة (انفرد به البخاري).

---

(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (٢/ ٦٧٥/ ح ٩٨٢)، من طريق مالك به.

(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (٢/ ٦٧٦/ ح ٩٨٢)، من طريق مكحول به.

الحديث الرابع: [صحيح مرفوع- البخاري]:

** حديث شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنِ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلاَ يَبِعْهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ».

** التخريج:

أخرجه البخاري في صحيحه (٣/ ٦٨/ ح٢١٣٣)، قال: حدثني أبو الوليد، حدثنا شعبة، حدثنا عبد الله بن دينار، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما، يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «مَنِ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلاَ يَبِعْهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ»(١).

** التفرد:

١-القول في تفرد شعبة به: لم ينفرد به، بل تابعه غير واحد، منهم: إسماعيل بن جعفر(٢)، عن عبد الله بن دينار به.

٢-القول في تفرد عبد الله بن دينار به: لم ينفرد به. بل تابعه نافع(٣)، وغيره، عن ابن عمر.

** خلاصة ما تقدم:

الحديث صحيح متفق عليه من طريق عبد الله بن دينار. ولكن ليس من طريق شعبة (انفرد به البخاري).

---

(١) هذا هو الصحيح في إسناده، كما خرجه البخاري: عن شعبة، عن عبد الله بن دينار به. وروي عن شعبة، عن عمرو بن دينار به (بدلا من عبد الله بن ينار)، وهو معلول. [ينظر: علل الدارقطني (١٣/ ١٦٧)].

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٣/ ١١٦١/ ح١٥٢٦)، من طريق إسماعيل به.

(٣) أخرجه البخاري (٣/ ٦٧/ ح٢١٢٦)، ومسلم (٣/ ١١٦٠/ ح١٥٢٦)، كلاهما من طريق نافع به.

الحديث الخامس: [صحيح مرفوع - مسلم]:

حديث شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، قال: كَانَ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ يُغْبَنُ فِي الْبَيْعِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «قُلْ: لَا خِلَابَةَ».

**** التخريج:**

أخرجه مسلم في صحيحه (٣/ ١١٦٥/ ح١٥٣٣)، عن محمد بن المثنى، قال: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن عبد الله بن دينار. قال مسلم: (بهذا الإسناد مثله). يعني: عن عبد الله بن عمر، ولم يسق مسلم لفظه، وإنما أحال على لفظ الحديث قبله، وهو: عن عبد الله بن دينار، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ، يَقُولُ: ذَكَرَ رَجُلٌ لِرَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ يُخْدَعُ فِي الْبُيُوعِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ بَايَعْتَ، فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ».

قلت: لفظه أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٩/ ٧٣/ ح٥٠٣٦)، عن محمد بن جعفر به، قال: كَانَ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ يُغْبَنُ فِي الْبَيْعِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «قُلْ لَا خِلَابَةَ»[(١)].

**** التفرد:**

١ - القول في تفرد شعبة به: لم ينفرد به. بل تابعه غير واحد، منهم: سفيان الثوري[(٢)]، ومالك[(٣)]،

---

(١) يغبن، أي: يخدع. و «لا خلابة»، أي لا خداع. [النهاية لابن الأثير(٢/ ٥٨)].

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٣/ ١٢٠/ ح٢٤٠٧، ومسلم في صحيحه (٣/ ١١٦٥/ ح١٥٣٣)، كلاهما من طريق سفيان الثوري به.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٣/ ٦٥/ ح٢١١٧)، من طريق مالك به.

وعبد العزيز بن مسلم[١]، وإسماعيل بن جعفر[٢]، كلهم، عن عبد الله بن دينار به.

٢-القول في تفرد عبد الله بن دينار به: لم ينفرد به. بل تابعه نافع[٣]، عن ابن عمر به.

** خلاصة ما تقدم:

الحديث صحيح متفق عليه من طريق ابن دينار. ولكن ليس من طريق شعبة (انفرد به مسلم).

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٣/ ١٢١/ ح٢٤١٤)، من طريق عبد العزيز به.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٣/ ١١٦٥/ ح١٥٣٣)، من طريق إسماعيل به.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند (١٠/ ٢٨٢/ ح٦١٣٤)، قال: حدثنا يعقوب، حدثنا أبي، عن ابن إسحاق، حدثني نافع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ... به بنحوه.

** وهذا حديث حسن؛ فيعقوب، هو: يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، أبو يوسف المدني. ** وخلاصة حاله أنه: ثقة فاضل. مات سنة ثمان ومائتين. [ينظر: التقريب (ص: ٦٠٧)، تهذيب التهذيب (١١/ ٣٨٠)]. وأبوه، هو: إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري أبو إسحاق المدني. ** وخلاصة حاله أنه: ثقة، مكثر عن ابن إسحاق. وتُكُلِّم فيه بلا قادح. مات سنة خمس وثمانين ومائة. [ينظر: ميزان الاعتدال (١/ ٣٣)، تهذيب التهذيب (١/ ١٢١)، التقريب (ص: ٨٩)، هدي الساري (ص: ٣٨٨)]. وابن إسحاق، هو: محمد بن إسحاق بن يَسَار بن خِيَار القرشي المطلبي، أبو بكر، ويقال: أبو عبد الله المدني، صاحب السيرة. ** وخلاصة حاله أنه: صدوق يدلس ورمي بالتشيع والقدر. مات سنة إحدى وخمسين ومائة. [ينظر: تاريخ بغداد (٢/ ٧)، النفح الشذي بتحقيق أ. د. أحمد معبد (٢/ ٦٩٨ - ٧٩٢)، ميزان الاعتدال (٣/ ٤٦٨)، من تكلم فيه وهو موثق (ص: ٤٤٣)، تهذيب التهذيب (٩/ ٣٨)، التقريب (ص: ٤٦٧)، طبقات المدلسين (ص: ٥١)، هدي الساري (ص: ٤٥٨)]. وقد صرح ابن إسحاق هنا بالسماع، فزال الخوف من تدليسه. ونافع، هو: نافع المدني، أبو عبد الله العدوي القرشي، مولى عبد الله بن عمر. ** وخلاصة حاله أنه: تابعي ثقة ثبت، فقيه، من المقدمين في عبد الله بن عمر. مات سنة سبع عشرة ومائة. [ينظر: شرح علل الترمذي (٢/ ١١٠)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٤١٢)، التقريب (ص:٥٥٩)]. فالحديث حسن؛ لأن ابن إسحاق، صدوق مدلس، وقد صرح بالتحديث.

الحديث السادس: [صحيح مرفوع - على شرط الشيخين]:

حديث شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، .... الحديث في مواقيت الحج.

**** التخريج:**

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٩/ ٣٧٥/ ح٥٥٣٢)، قال: حدثنا محمد، حدثنا شعبة، عن عبد الله بن دينار، سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يُحَدِّثُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنًا، وَلِأَهْلِ الشَّامِ، الْجُحْفَةَ». وَقَالَ عَبْدُ اللهِ: وَزَعَمُوا أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ، يَلَمْلَمَ»[1].

وأخرجه الإمام أحمد أيضا في المسند (١٠/ ٩٩/ ح٥٨٥٣)، عن عفان، عن شعبة به. بمثله.

وأخرجه عبد الله بن أحمد في المسند (٩/ ٨٦/ ح٥٠٥٩)، كوجادة، عن أبيه، عن

---

(١) لشعبة في هذا الحديث إسنادان، كلاها قد صح عنه؛

الأول: شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر. وقد تقدم تخريجه من مسند أحمد.

الثاني: شعبة، عن صدقة بن يسار، عن ابن عمر. أخرجه أحمد في المسند (٥٤٩٢)، عن غندر، عن شعبة به. وكلا الإسنادين أخرجهما أحمد، عن غندر، عن شعبة، وهذا من قرائن الجمع.

وينبه هنا أنه قد وقعت اختلافات فرعية -مُعَلَّة-، في طرق الحديث عن شعبة، حيث زاد بعض الرواة في الوجه الأول: "نافعا"، وهو وهم وخطأ نشأ عن غلط بعض الرواة أو النساخ. [ينظر: شرح معاني الآثار للطحاوي (٢/ ١١٨) رقم ٣٥٢١ و٣٥٢٢. وأحكام القرآن للطحاوي (٢/ ١٩/ ح ١١٣٧)].

وذو الحليفة، مكان بالقرب من المدينة المنورة يسمى اليوم أبيار علي. وقرن، يسمى قرن المنازل، ويبعد عن مكة نحو ثمانين ميلا. والجحفة موضع بين مكة والمدينة. ويلملم، مكان يقع جنوب مكة على بعد مائة ميل. [ينظر: المعالم الأثيرة في السنة والسيرة (صـ: ١٠٣، و ٢٢٦، و ٨٨، و٣٠١) على الترتيب.

يزيد بن هارون، عن شعبة به بنحوه.

** التفرد:

١-القول في تفرد شعبة به:

لم ينفرد به شعبة، بل تابعه غير واحد، منهم: سفيان الثوري(١)، وإسماعيل بن جعفر(٢)، كلاهما، عن عبد الله بن دينار به.

٢-القول في تفرد عبد الله بن دينار به:

لم ينفرد به عبد الله بن دينار، بل تابعه نافع(٣)، وسالم(٤)، وغيرهما. عن ابن عمر به.

** دراسة الإسناد في مسند الإمام أحمد (٥٥٣٢):

١ – محمد، هو: محمد بن جعفر الهُذَلِيّ، أبو عبد الله البصري المعروف بـ "غُنْدَر". روى عن: شعبة، ومعمر، وغيرهما. وروى عنه: الإمام أحمد، وابن راهويه، وغيرهما. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (كان من خيار عباد الله، ومن أصحهم كتابا، على غفلة فيه). وقال العجلي: (بصري ثقة وكان من أثبت الناس في حديث شعبة). وقال ابن المبارك: (إذا اختلف الناس في حديث شعبة، فكتاب غندر حكما فيما بينهم). وقال ابن مهدي: (غندر في شعبة أثبت مني). وقال ابن حجر: (ثقة صحيح الكتاب، إلا أن فيه غفلة). مات سنة ثلاث وتسعين

(١)أخرجه البخاري في صحيحه (٩/ ١٠٦/ ح٧٣٤٤)، من طريق الثوري به.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٢/ ٨٤٠/ ح ١١٨٢)، من طريق إسماعيل به.

(٣) أخرجه البخاري (٢/ ١٣٤/ ح١٥٢٥)، ومسلم (٢/ ٨٣٩/ ح ١١٨٢)، كلاهما من طريق نافع به.

(٤) أخرجه البخاري (ح١٥٢٧و١٥٢٨)، ومسلم (٢/ ٨٤٠/ ح ١١٨٢)، كلاهما من طريق سالم به.

ومائة[1].

** وخلاصة حاله أنه: ثقة صحيح الكتاب، وأثبت الناس في شعبة. وقيل: فيه غفلة. لكنها لم تؤثر على رواياته.

٢ - شعبة، هو: شعبة بن الحجاج العَتَكِّيّ، أبو بِسْطَام الواسطي البصري.

** وخلاصة حاله أنه: إمام ثقة ثبت ناقد عابد. [سبق في أول البحث].

٣ - عبد الله بن دينار، هو: عبد الله بن دِينَار العَدَوِيّ، أبو عبد الرحمن المَدَنِيّ.

** وخلاصة حاله أنه: تابعي ثقة فاضل، من المقدمين في ابن عمر. [سبق في أول البحث].

٤ - ابن عمر، هو: عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي أبو عبد الرحمن القرشي. صحابي جليل رضي الله عنه. أسلم قديما بمكة مع أبيه، واستُصغر يوم أحد، وشهد الخندق. وكان من أشد الناس اتباعا للأثر. مات سنة ثلاث وسبعين[2].

** الحكم على الحديث:

الحديث (في مسند أحمد) بهذا الإسناد صحيح؛ لما تقدم في دراسته.

وهو على شرط الشيخين، وإن لم يخرجاه من طريق شعبة، لكن خرجاه من طرق أخرى عن ابن دينار، وقد تقدم ذكر بعضها. فالحديث متفق عليه من طريق ابن دينار، عن ابن عمر به.

---

(١) ينظر: الثقات للعجلي (٢/ ٢٣٤)، الثقات لابن حبان (٩/ ٥٠)، الجرح والتعديل (٧/ ٢٢١)، سير أعلام النبلاء (٩/ ٩٨)، تهذيب التهذيب (٩/ ٩٦)، تقريب التهذيب (ص: ٤٧٢).

(٢) ينظر: الاستيعاب (٣/ ٩٥٠)، أسد الغابة (٣/ ٢٣٦)، الإصابة (٤/ ١٥٥).

الحديث السابع: [صحيح مرفوع- على شرط الشيخين]:

حديث شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، قال: سَأَلَ عُمَرُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: تُصِيبُنِي الْجَنَابَةُ مِنَ اللَّيْلِ فَمَا أَصْنَعُ؟ قَالَ: «اغْسِلْ ذَكَرَكَ، ثُمَّ تَوَضَّأْ، ثُمَّ ارْقُدْ».

**** التخريج:**

أخرجه الإمام أحمد في المسند (١/ ٤٣٠/ح٣٥٩)، و(٩/ ٣٥٧/ح٥٤٩٧)، قال: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن عبد الله بن دينار، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ، يَقُولُ: سَأَلَ عُمَرُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: تُصِيبُنِي الْجَنَابَةُ مِنَ اللَّيْلِ فَمَا أَصْنَعُ؟ قَالَ: «اغْسِلْ ذَكَرَكَ، ثُمَّ تَوَضَّأْ، ثُمَّ ارْقُدْ».

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه، كتاب/ الوضوء، باب/ استحباب غسل الذكر.. (١/ ١٤٣/ح٢١٤)، عن أبي موسى العنزي، عن محمد بن جعفر به بمثله.

وأخرجه ابن حبان في صحيحه – الإحسان (٤/ ١٣/ح١٢١٢)، من طريق أبي عمر الحوضي، وأبي الوليد الطيالسي، كلاهما، عن شعبة به، بنحوه.

وأخرجه عبد الله بن أحمد في المسند (٩/ ٨٥/ح٥٠٥٦)، كوجادة، عن أبيه، عن يزيد بن هارون، عن شعبة به بنحوه.

**** التفرد:**

١-القول في تفرد شعبة به: لم ينفرد به، بل تابعه غير واحد، منهم: مالك بن أنس[١]، عن عبد الله بن دينار به.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (١/ ٦٥/ح٢٩٠)، ومسلم في صحيحه (١/ ٢٤٩/ح٣٠٦)، كلاهما من طريق مالك به.

٢-القول في تفرد عبد الله بن دينار به: لم ينفرد به، بل تابعه نافع[١]، وغيره، عن ابن عمر به.

** دراسة الإسناد في مسند الإمام أحمد (٥٤٩٧):

سبق دراسة رجال إسناده جميعا في [ح٦]. فمحمد بن جعفر "غُنْدَر". وشعبة بن الحجاج. وعبد الله بن دينار. كلهم ثقات. وابن عمر صحابي جليل رضي الله عنه.

** الحكم على الحديث:

الحديث (في مسند أحمد) بهذا الإسناد صحيح؛ لما تقدم في دراسته.

وهو على شرط الشيخين، وإن لم يخرجاه من طريق شعبة، لكن خرجاه من طريق مالك، عن عبد الله بن دينار، وقد تقدم. فالحديث متفق عليه من طريق عبد الله بن دينار، عن ابن عمر به.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (١/ ٦٥/ ح٢٨٧)، ومسلم في صحيحه (١/ ٢٤٨/ ح٣٠٦)، كلاهما من طريق نافع به.

الحديث الثامن: [صحيح مرفوع- على شرط الشيخين]:

حديث شعبة، عن عبد الله بن دينار، قال رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يُصَلِّي حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ، وَيَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَفْعَلُهُ.

** التخريج:

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٩/ ٣٧٤/ ح٥٥٢٩)، قال: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن عَبْدِ اللهِ بن دِينَارٍ، قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يُصَلِّي حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ، وَيَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَفْعَلُهُ.

وأخرجه عبد الله بن أحمد في المسند (٩/ ٨٨/ ح٥٠٦٢)، كوجادة، عن أبيه، عن يزيد بن هارون، عن شعبة به بنحوه.

** التفرد:

١-القول في تفرد شعبة به: لم ينفرد به، بل تابعه غير واحد، منهم: عبد العزيز بن مسلم(١)، ومالك بن أنس(٢)، كلاهما، عن عبد الله بن دينار به.

٢-القول في تفرد عبد الله بن دينار به: لم ينفرد به، بل تابعه نافع(٣)، وسالم بن عبد الله(٤)، وغيرهما، عن ابن عمر به.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٢/ ٤٤/ ح١٠٩٦)، من طريق عبد العزيز به.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٤٨٧/ ح٧٠٠)، من طريق مالك به.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٢/ ٢٥/ ح١٠٠٠)، ومسلم في صحيحه (١/ ٤٨٦/ ح٧٠٠)، كلاهما من طريق نافع به.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٢/ ٤٦/ ح١١٠٥)، ومسلم في صحيحه (١/ ٤٨٧/ ح٧٠٠)، كلاهما من طريق سالم به.

** دراسة الإسناد في مسند الإمام أحمد (٥٥٢٩):

سبق دراسة رجال إسناده جميعا في [ح٦]. فمحمد بن جعفر "غُنْدَر". وشعبة بن الحجاج. وعبد الله بن دينار. كلهم ثقات. وابن عمر صحابي جليل رضي الله عنه.

** الحكم على الحديث:

الحديث (في مسند أحمد) بهذا الإسناد صحيح؛ لما تقدم في دراسته.

وهو على شرط الشيخين، وإن لم يخرجاه من طريق شعبة، لكن خرجاه من طرق، عن ابن دينار، وقد تقدم ذكرها. فالحديث متفق عليه من طريق عبد الله بن دينار، عن ابن عمر به.

الحديث التاسع: [صحيح مرفوع- على شرط الشيخين]:

حديث شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، قال: سُئِلَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَنِ الضَّبِّ، فَقَالَ: «لَسْتُ بِآكِلِهِ وَلَا مُحَرِّمِهِ».

**** التخريج:**

أخرجه الطيالسي في مسنده (٣/ ٤٠٠/ح١٩٨٩)، قال: حدثنا شعبة، عن عبد الله بن دينار، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَنِ الضَّبِّ، فَقَالَ: «لَسْتُ بِآكِلِهِ وَلَا مُحَرِّمِهِ».

وأخرجه أحمد في المسند (٩/ ٣٧٥/ح٥٥٣٠)، عن غندر، عن شعبة، به، قال: إِنَّ أَعْرَابِيًّا نَادَى رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم: مَا تَرَى فِي هَذَا الضَّبِّ؟ فَقَالَ: «لَا آكُلُهُ وَلَا أُحَرِّمُهُ».

وأخرجه عبد الله بن أحمد في المسند (٩/ ٨٦/ح٥٠٥٨)، كوجادة، عن أبيه، عن يزيد بن هارون، عن شعبة به بنحوه.

وأخره الطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/ ٢٠٠/ح٦٣٥٥)، عن علي بن شيبة، عن يزيد به.

وأخرجه النسائي في الكبرى (٦/ ٢٢٥/ح٦٦١٤)، من طريق بهز، عن شعبة به بنحوه[١].

---

(١) هذا هو الصحيح في إسناده، رواية شعبة، عن عبد الله بن دينار. وروي عن شعبة، عن عمرو بن دينا به. (بدل عبد الله بن دينار)، وهو معلول. [ينظر: علل الدارقطني (١٣/ ١٦٦)، والمعجم الكبير للطبراني جـ ١٣، ١٤ (ص: ٤٢) برقم (١٣٦٦٣)]. ولشعبة فيه أسانيد أخرى صحيحة، بخلاف روايته الثابتة، عن عبد الله بن دينار التي خرجتها في الأصل. فقد رواه شعبة أيضا: عن يعلى بن حكيم، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعا. [مسند أحمد (٥٠٢٦)]. وراه شعبة أيضا: عن توبة العنبري، عن الشعبي، عن ابن عمر مرفوعا. [مسند أحمد (٥٥٦٥)]. وهذه الأسانيد الثلاثة: عن عبد الله بن دينار، وعن يعلى، وعن توبة، رواها كلها محمد بن جعفر، مما يفيد بأنها ثابتة صحيحة عن شعبة، وأن لشعبة فيه عدة أسانيد وروايات ثابتة.

** التفرد:

١-القول في تفرد شعبة به: لم ينفرد به، بل تابعه غير واحد، منهم: إسماعيل بن جعفر(١)، وعبد العزيز بن مسلم(٢)، كلاهما، عن عبد الله بن دينار به.

٢-القول في تفرد عبد الله بن دينار به: لم ينفرد به، بل تابعه نافع(٣)، وعامر الشعبي(٤)، وغيرهما، عن ابن عمر به.

** دراسة الإسناد في مسند الإمام أحمد (٥٥٣٠):

سبق دراسة رجال إسناده جميعا في [ح٦]. فمحمد بن جعفر "غُنْدَر". وشعبة بن الحجاج. وعبد الله بن دينار. كلهم ثقات. وابن عمر صحابي جليل رضي الله عنه.

** الحكم على الحديث:

الحديث (في مسند أحمد) بهذا الإسناد صحيح؛ لما تقدم في دراسته.

وهو على شرط الشيخين، وإن لم يخرجاه من طريق شعبة، لكن خرجاه من طرق، عن ابن دينار، وقد تقدم ذكرها. فالحديث متفق عليه من طريق عبد الله بن دينار، عن ابن عمر به.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٣/ ١٥٤١/ ح ١٩٤٣)، من طريق إسماعيل به.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٧/ ٩٧/ ح٥٥٣٦)، من طريق عبد العزيز به.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (٣/ ١٥٤٢/ ح ١٩٤٣)، من طريق نافع به.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٩/ ٩٠/ ح٧٢٦٧)، ومسلم في صحيحه (٣/ ١٥٤٢/ ح ١٩٤٤)، كلاهما من طريق عامر الشعبي، به.

الحديث العاشر[١]: [صحيح مرفوع - على شرط الشيخين]:

حديث شعبة، عن عبد الله بن دينار، سمعت ابن عمر يحدث، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قَالَ فِي الْمُحْرِمِ: «إِذَا لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُفَّيْنِ يَقْطَعُهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ».

** التخريج:

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٩/ ٣٧٤/ ح٥٥٢٨)، قال: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن عبد الله بن دينار، سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يُحَدِّثُ، عَنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ فِي الْمُحْرِمِ: «إِذَا لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُفَّيْنِ يَقْطَعُهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ»[٢].

وأخرجه أحمد في المسند أيضا (٩/ ٣١٦/ ح٥٤٣١)، عن بهز بن أسد، وفي المسند أيضا (١٠/ ٣٦٣/ ح٦٢٤٤)، عن حجاج المصيصي. كلاهما (بهز وحجاج)، عن شعبة به بنحوه.

وأخرجه عبد الله بن أحمد في المسند (٩/ ٩٧/ ح٥٠٧٥)، كوجادة، عن أبيه، عن حجاج، عن شعبة به بنحوه.

وأخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٤/ ٥١/ ح ٥٤٤٤)، وفي شرح معاني الآثار

---

(١) هذا الحديث يرويه عبد الله بن دينار عن ابن عمر، وهو خاص بأحكام المحرم، فمرة يرويه هكذا مختصرا مقتصرا على حكم لبس الخفين للمحرم، ومرة مقتصرا على النهي عن الورس والزعفران للمحرم، ومرة يجمعهما معا. وقد ثبت ذلك في عدة طرق من الرواة عن عبد الله بن دينار، ولا يعد هذا من الاختلاف في المتن، وأما رواية شعبة عن عبد الله بن دينار، لهذين الحديثين، فلم يجمعهما قط في إسناد واحد عن عبد الله بن دينار، وإنما يرويهما متفرقين، ومن أجل هذا فصلتهما في حديثين هذا "الحديث العاشر"، والذي يليه أي "الحديث الحادي عشر".

(٢) الصحيح رواية شعبة لهذا الحديث، عن عبد الله بن دينار، كما ثبت هنا. وروي عن شعبة، عمرو بن دينار. (بدل عبد الله بن دينار)، وهو معلول. [علل الدارقطني (١٣/ ١٧٠)، وتاريخ بغداد (١٣/ ٥٢٢)].

(٢/ ١٣٥) ح٣٦٣٠، من طريق حجاج بن منهال، عن شعبة به بنحوه.

** التفرد:

١-القول في تفرد شعبة به: لم ينفرد به، بل تابعه غير واحد، منهم: مالك بن أنس[١]، عن عبد الله بن دينار به.

٢-القول في تفرد عبد الله بن دينار به: لم ينفرد به، بل تابعه نافع[٢]، وسالم بن عبد الله[٣]، كلاهما، عن ابن عمر به.

** دراسة الإسناد في مسند الإمام أحمد (٥٥٢٨):

سبق دراسة رجال إسناده جميعا في [ح٦]. فمحمد بن جعفر "غُنْدَر". وشعبة بن الحجاج. وعبد الله بن دينار. كلهم ثقات. وابن عمر صحابي جليل رضي الله عنه.

** الحكم على الحديث:

الحديث (في مسند أحمد) بهذا الإسناد صحيح؛ لما تقدم في دراسته.

وهو على شرط الشيخين، وإن لم يخرجاه من طريق شعبة، لكن خرجاه من طريق مالك، عن عبد الله بن دينار، وقد تقدم. فالحديث متفق عليه من طريق عبد الله بن دينار، عن ابن عمر به.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٧/ ١٥٤/ ح٥٨٥٢)، ومسلم في صحيحه (٢/ ٨٣٥/ ح ١١٧٧)، كلاهما من طريق مالك به.

(٢) أخرجه البخاري (٢/ ١٣٧/ ح١٥٤٢)، ومسلم (٢/ ٨٣٤/ ح ١١٧٧)، كلاهما من طريق نافع به.

(٣) أخرجه البخاري (٣/ ١٦/ ح١٨٤٢)، ومسلم (٢/ ٨٣٥/ ح ١١٧٧)، كلاهما من طريق سالم به.

الحديث الحادي عشر[١]: [صحيح مرفوع- على شرط الشيخين]:

حديث شعبة، عن عبد الله بن دينار، سمعت ابن عمر، يحدث: أن النبي صلى الله عليه وسلم: نَهَى عَنِ الْوَرْسِ، وَالزَّعْفَرَانِ. يعني: للمحرم.

**** التخريج:**

أخرجه الطيالسي في مسنده (٣/ ٤٠١) ح ١٩٩١، قال: حدثنا شعبة، عن عبد الله بن دينار، سمع ابن عمر، يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَنِ الْوَرْسِ وَالزَّعْفَرَانِ[٢]. قُلْتُ: لِلْمُحْرِمِ؟ قَالَ: لِلْمُحْرِمِ.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٩/ ١٣٦/ ح٥١٣١)، قال: حَدَّثَنَا محمد بن جعفر، وَحَجَّاج، قالا: حدثنا شعبة، عن عبد الله بن دينار، سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ، يُحَدِّثُ: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم: نَهَى عَنِ الْوَرْسِ، وَالزَّعْفَرَانِ. قَالَ شُعْبَةُ: قُلْتُ لَهُ: يَعْنِي الْمُحْرِمَ؟ قَالَ: نَعَمْ[٣].

وأخرجه عبد الله بن أحمد في المسند (٩/ ٩٨/ ح٥٠٧٦)، كوجادة، عن أبيه، عن حجاج، عن شعبة به بمثله.

---

(١) تقدم التنبيه في "الحديث العاشر" على أن هذا الحديث، ربما يرويه الرواة عن عبد الله بن دينار، مطولا ومختصرا، أما شعبة فإنه رواه مختصرا في صورة حديثين مستقلين؛ هذا الحديث، والحديث الذي قبله "الحديث العاشر".

(٢) الورس: نبت أصفر يصبغ به. [ينظر: النهاية لابن الأثير (٥/ ١٧٣)]. والزعفران: معروف.

(٣) هذا الصحيح الثابت، عن شعبة، عن عبد الله بن دينار، كما ثبت هنا. وروي عن شعبة، عن عمرو بن دينار، (بدل عبد الله بن دينار)، وهو معلول. [ينظر: علل الدارقطني (١٣/ ١٧٠)، تاريخ بغداد (٨/ ٧٢٤)].

** التفرد:

١-القول في تفرد شعبة به: لم ينفرد به، بل تابعه غير واحد، منهم: مالك بن أنس(١)، وسفيان الثوري(٢)، كلاهما، عن عبد الله بن دينار به.

٢-القول في تفرد عبد الله بن دينار به: لم ينفرد به، بل تابعه نافع(٣)، وسالم(٤)، كلاهما، عن ابن عمر به.

** دراسة الإسناد في مسند الإمام أحمد (٥٥٢٩):

سبق دراسة رجال إسناده جميعا في [ح٦]. فمحمد بن جعفر "غُنْدَر". وشعبة بن الحجاج. وعبد الله بن دينار. كلهم ثقات. وابن عمر صحابي جليل رضي الله عنه.

** الحكم على الحديث:

الحديث (في مسند أحمد) بهذا الإسناد صحيح؛ لما تقدم في دراسته.

وهو على شرط الشيخين، وإن لم يخرجاه من طريق شعبة، لكن خرجاه من طرق، عن ابن دينار، وقد تقدم ذكرها. فالحديث متفق عليه من طريق عبد الله بن دينار، عن ابن عمر به.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٧/ ١٥٤/ح٥٨٥٢)، ومسلم في صحيحه (٢/ ٨٣٥/ح ١١٧٧)، كلاهما من طريق مالك به.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٧/ ١٥٣/ح٥٨٤٧)، من طريق الثوري به.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٢/ ١٣٧/ح١٥٤٢)، ومسلم في صحيحه (٢/ ٨٣٤/ح ١١٧٧)، كلاهما من طريق نافع به.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٣/ ١٦/ح١٨٤٢)، ومسلم في صحيحه (٢/ ٨٣٥/ح ١١٧٧)، كلاهما من طريق سالم به.

الحديث الثاني عشر: [صحيح مرفوع- على شرط الشيخين]:

حديث شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كُلُّ بَيِّعَيْنِ فَلَا بَيْعَ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَتَفَرَّقَا، إِلَّا بَيْعُ الْخِيَارِ».

*** التخريج:**

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٩/ ١٣٥/ ح٥١٣٠)، قال: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عَنْ عَبْدِ اللهِ بن دِينَارٍ، سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «كُلُّ بَيِّعَيْنِ فَلَا بَيْعَ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَتَفَرَّقَا، إِلَّا بَيْعُ الْخِيَارِ»(١).

وأخرجه النسائي في المجتبى (٧/ ٢٥١/ ح ٤٤٧٩)، من طريق بهز بن أسد، عن شعبة به.

وأخرجه أبو عوانة في مستخرجه على صحيح مسلم (١٢/ ١٣٤) ح٥٣٥٨ و٥٣٨٩، من طريق حبان بن هلال، وسعيد بن عامر، ووهب بن جرير، وبشر بن عمر، كلهم عن شعبة به.

*** التفرد:**

١-القول في تفرد شعبة به: لم ينفرد به، بل تابعه غير واحد، منهم: سفيان الثوري(٢)، وإسماعيل بن جعفر(٣)، كلاهما، عن عبد الله بن دينار به.

٢-القول في تفرد عبد الله بن دينار به: لم ينفرد به، بل تابعه نافع(٤)، عن ابن عمر به.

---

(١) هذا هو الصحيح الثابت، رواية شعبة، عن عبد الله بن دينار. وروي عن شعبة، عن عمرو بن دينار (بدل عبد الله بن دينار)، وهو معلول. [ينظر: الجعديات (١٦٠٦)، وعلل الدراقطني (١٣/ ١٦٨)].

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٣/ ٦٤/ ح٢١١٣)، من طريق الثوري به.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (٣/ ١١٦٤/ ح ١٥٣١)، من طريق إسماعيل به.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٣/ ٦٤/ ح ٢١١١)، ومسلم في صحيحه (٣/ ١١٦٣/ ح ١٥٣١)، كلاهما من طريق نافع به.

** دراسة الإسناد في مسند الإمام أحمد (٥١٣٠):

سبق دراسة رجال إسناده جميعا في [ح٦]. فمحمد بن جعفر "غُنْدَر". وشعبة بن الحجاج. وعبد الله بن دينار. كلهم ثقات. وابن عمر صحابي جليل رضي الله عنه.

** الحكم على الحديث:

الحديث (في مسند أحمد) بهذا الإسناد صحيح؛ لما تقدم في دراسته.

وهو على شرط الشيخين، وإن لم يخرجاه من طريق شعبة، لكن خرجاه من طرق، عن ابن دينار، وقد تقدم ذكرها. فالحديث متفق عليه من طريق عبد الله بن دينار، عن ابن عمر به.

الحديث الثالث عشر: [صحيح مرفوع- على شرط الشيخين]:

حديث شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «خَمْسٌ يَقْتُلُهُنَّ الْمُحْرِمُ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ: الْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْغُرَابُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْحُدَيَّا».

**** التخريج:**

قبل تخريج هذا الحديث، ينبغي أن يُعْلَمَ أنه قد ورد لفظان لهذا الحديث، عن شعبة، ومن أجل هذا أُخَرِّجه على الاختلاف في متنه:

فهذا الحديث رواه شعبة، عن عبد الله بن دينار، واختلف عن شعبة في لفظه، من وجهين:

الوجه الأول: شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، مرفوعا، بأن الخمس هي: الكلب العقور، والغراب، وَالْحُدَيَّا، والفأرة، وَالْحَيَّة. [ذكر: "الحية"، ولم يذكر "العقرب"].

رواه محمد بن جعفر غندر "وحده"، عن عبد الله بن دينار به.

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٩/ ١٣٦/ ح٥١٣٢)، قال: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عَنْ عَبْدِ اللهِ بن دِينَارٍ، سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يُحَدِّثُ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: «خَمْسٌ لَيْسَ عَلَى حَرَامٍ جُنَاحٌ فِي قَتْلِهِنَّ: الْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْغُرَابُ، وَالْحُدَيَّا، وَالْفَأْرَةُ، وَالْحَيَّةُ».

الوجه الثاني: شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، مرفوعا، بأن الخمس هي: الكلب العقور، والفأرة، والغراب، والعقرب، وَالْحُدَيَّا. [ذكر: "العقرب"، ولم يذكر "الحية"].

رواه أبو داود الطيالسي، ووهب بن جرير، كلاهما، عن شعبة به.

أخرجه الطيالسي في مسنده (٣/ ٤٠٧/ ح٢٠٠١)، عن شعبة به مرفوعا، قَالَ: «خَمْسٌ يَقْتُلُهُنَّ الْمُحْرِمُ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ، الْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْغُرَابُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْحُدَيَّا».

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ١٦٦/ ح٣٧٧٨)، قال: حدثنا ابن مرزوق،

ثنا وهب، ثنا شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر. قال شعبة: قلت عن النبي صلى الله عليه وسلم؟ قال: نعم، وهو متناقل. ولم يسق الطحاوي لفظه، بل أحال على حديث قبله، وقال: (مثله). ولفظ الحديث الذي أحال عليه: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ يَقْتُلُهُنَّ الْمُحْرِمُ، الْغُرَابُ، وَالْحِدَأُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ»(١).

فهو نفس لفظ أبي داود الطيالسي، وإن كان فيه تقديم وتأخير.

وتابعهم: مالك، وإسماعيل بن جعفر، كلاهما عن عبد الله بن دينار، بهذا اللفظ.

فقد أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٤/ ١٢٩/ ح٣٣١٥)، من طريق مالك، عن عبد الله بن دِينَار، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: «خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ، مَنْ قَتَلَهُنَّ وَهُوَ مُحْرِمٌ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ: العَقْرَبُ، وَالفَأْرَةُ، وَالكَلْبُ العَقُورُ، وَالغُرَابُ، وَالحِدَأَةُ».

وأخرجه مسلم في صحيحه (٢/ ٨٥٩/ ح١١٩٩)، من طريق إسماعيل بن جعفر، عَنْ عَبْدِ اللهِ بن دِينَارٍ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللهِ بن عُمَرَ رضي الله عنهما، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «خَمْسٌ مَنْ قَتَلَهُنَّ وَهُوَ حَرَامٌ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ فِيهِنَّ: الْعَقْرَبُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْغُرَابُ، وَالْحُدَيَّا».

**** دراسة الأسانيد:**

أ – دراسة إسناد الوجه الأول في مسند أحمد (٥١٣٢):

---

(١) اللفظ المشهور عن ابن عمر رضي الله عنهما في تحديد الخمس: «العَقْرَبُ، وَالفَأْرَةُ، وَالكَلْبُ العَقُورُ، وَالغُرَابُ، وَالحِدَأَةُ». على اختلاف بين الرواة في تقديم أو تأخير هذه الخمسة. هكذا ورد من رواية نافع، وسالم عن ابن عمر به. وكذلك في المشهور من رواية عبد الله ن دينار، كما رواه عنه مالك، وإسماعيل بن جعفر. [وكل هذه الطرق سيأتي تخريجها في الأصل]. أما شعبة في روايته عن عبد الله بن دينار، فقد ورد عنه لفظان. وقد تقدم ذكرهما، وحكاية الاختلاف عليه في ذلك.

سبق دراسة رجال إسناده جميعا في [ح٦].

فمحمد بن جعفر "غُنْدَر". ثقة وأثبت الناس في شعبة.

وشعبة. وعبد الله بن دينار. كلاهما ثقات. وابن عمر صحابي جليل رضي الله عنه.

ب – دراسة إسناد الوجه الثاني في مسند الطيالسي:

١ – الطيالسي، هو: أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري.

** وخلاصة حاله أنه: ثقة حافظ ناقد، ربما نسب إلى الوهم، فلا يقدح ذلك في عموم توثيقه؛ لكثرة روايته[١].

٢ – شعبة، وعبد الله بن دينار، ثقتان. وابن عمر صحابي جليل. [تقدم ترجمتهم في (أ)].

ج – دراسة متابعة وهب بن جرير، لأبي داود الطالسي في شرح معاني الآثار:

١ – ابن مرزوق، هو: إبراهيم بن مرزوق بن دينار الأموي، أبو إسحاق البصري، نزيل مصر[٢].

** وخلاصة حاله أنه: ثقة، عمي قبل موته.

٢ – وهب، هو: وهب بن جرير بن حازم الأزدي، أبو العباس البصري.

** وخلاصة حاله أنه: ثقة، وتكلموا في حديثه عن شعبة خاصة[٣].

لكنه توبع هنا من الطيالسي، فزال الخوف من خطئه.

---

(١) ينظر: الكامل (٤/ ٢٧٤)، تاريخ بغداد (١٠/ ٣٢)، الإرشاد للخليلي (٢/ ٥١١)، ميزان الاعتدال (٢/ ٢٠٣)، إكمال تهذيب الكمال (٦/ ٥١)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٨٢)، التقريب (ص: ٢٥٠).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل (٢/ ١٣٧)، تهذيب التهذيب (١/ ١٦٣)، التقريب (ص: ٩٤).

(٣) ينظر: الطبقات الكبير (٩/ ٢٩٩)، الثقات للعجلي (٢/ ٣٤٤)، الضعفاء الكبير (٤/ ٣٢٤)، الكامل (٨/ ٣٤٢)، من تكلم فيه وهو موثق (ص: ٥٣٤)، سير أعلام النبلاء (٩/ ٤٤٢)، تهذيب التهذيب (١١/ ١٦١)، التقريب (ص: ٥٨٥)، هدي الساري (ص: ٤٥٠).

٣ – شعبة، وعبد الله بن دينار، ثقتان. وابن عمر صحابي جليل. [تقدم ترجمتهم في (أ)].

د – متابعة مالك، على لفظ الوجه الثاني، مخرجة في صحيح البخاري:

وتخريجها فيه يغني عن دراستها؛ نظرا لصحتها.

هـ– متابعة إسماعيل بن جعفر، على لفظ الوجه الثاني، مخرجة في صحيح مسلم:

وتخريجها فيه يغني عن دراستها؛ نظرا لصحتها.

** النظر في الخلاف:

بعد النظر في طرق الحديث وأحوال الرواة يتبين أن اللفظ الراجح، هو ما رواه أصحاب الوجه الثاني، بذكر الأصناف المشهورة: «العقرب والفأرة والكلب العقور والغراب والحدأة».

وقرائن هذا الترجيح ما يلي:

١ – الأكثرية: حيث إن الوجه الثاني (بذكر الأصناف الخمسة المشهورة)، قد رواه اثنان، هما: أبو داود الطيالسي، ووهب بن جرير، كلاهما عن شعبة به. وتابعهما مالك وإسماعيل بن جعفر، كلاهما عن عبد الله بن دينار بنفس اللفظ. في حين انفرد غندر برواية الوجه الأول (بذكر الحية بدل العقرب)، ولم يتابع عليه متابعة ثابتة.

٢ – تصحيح الشيخين للوجه الثاني (بذكر الأصناف الخمسة المشهورة)، بأن خرجاه في صحيحيهما. في حين أن الوجه الأول (بذكر الحية)، لم يخرج في أحد الصحيحين.

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

الحديث (في مسند الطيالسي) بهذا الإسناد صحيح؛ لما تقدم في دراسته.

وهو على شرط الشيخين، وإن لم يخرجاه من طريق شعبة، لكن خرجاه من طرق، عن ابن دينار، وقد تقدم ذكرها. فالحديث متفق عليه من طريق عبد الله بن دينار، عن ابن عمر به.

**** التفرد:**

١-القول في تفرد شعبة به: لم ينفرد به، بل تابعه غير واحد، منهم: مالك بن أنس(١)، وإسماعيل بن جعفر(٢)، كلاهما، عن عبد الله بن دينار به.

٢-القول في تفرد عبد الله بن دينار به: لم ينفرد به، بل تابعه نافع(٣)، وسالم(٤)، وغيرهما، عن ابن عمر به(٥).

**** خلاصة ما تقدم:**

الحديث من رواية شعبة، عن عبد الله بن دينار: بذكر الأصناف الخمسة المشهورة: صحيح، كما تقدم ذكره تفصيلا.

وهو على شرط الشيخين، وإن لم يخرجاه من طريق شعبة، لكن خرجاه من طرق، عن ابن دينار، وقد تقدم ذكرها. فالحديث متفق عليه من طريق عبد الله بن دينار، عن ابن عمر به.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٤/ ١٢٩/ ح٣٣١٥)، من طريق مالك به.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٢/ ٨٥٩/ ح ١١٩٩)، من طريق إسماعيل به.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (٢/ ٨٥٨/ ح ١١٩٩)، من طريق نافع به.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه (٢/ ٨٥٧/ ح ١١٩٩)، من طريق سالم به.

(٥) وينبه هنا: أن ابن عمر رضي الله عنهما يروي هذا الحديث هكذا عن النبي صلى الله عليه وسلم، ويرويه أيضا عن أخته حفصة رضي الله عنها، ويرويه عن إحدى زوجات النبي صلى الله عليه وسلم دون تحديد.

الحديث الرابع عشر: [صحيح مرفوع- على شرط الشيخين]:

حديث شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: يَا كَافِرُ، فَقَدْ بَاءَ بِهِ أَحَدُهُمَا، إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ، وَإِلَّا رَجَعَتْ عَلَى الْآخَرِ».

**** التخريج:**

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٩/ ٧٣/ ح٥٠٣٥)، قال: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن عبد الله بن دينار، سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يُحَدِّثُ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: يَا كَافِرُ، فَقَدْ بَاءَ بِهِ أَحَدُهُمَا، إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ، وَإِلَّا رَجَعَتْ عَلَى الْآخَرِ».

وأخرجه الخلال في السنة (٥/ ١١/ ح ١٤٧٥)، عن الإمام أحمد به بمثله.

وأخرجه عبد الله بن أحمد في المسند (٩/ ٩٨/ ح ٥٠٧٧)، كوجادة، عن أبيه، عن يزيد بن هارون، عن شعبة به بنحوه.

وأخرجه أبو القاسم البغوي في مسند ابن الجعد (ص: ٢٤٢) رقم ١٥٩٤، عن علي بن الجعد، عن شعبة به بنحوه.

وأخرجه أبو محمد البغوي في شرح السنة، كتاب/ البروالصلة، باب/ وعيد من سب مسلما أو رماه بكفر (١٣/ ١٣١/ ح ٣٥٥٠)، من طريق أبي القاسم البغوي به[1].

وقال أبو محمد عقبه: (هذا حديث متفق على صحته).

---

(١) هذا هو الصحيح، رواية شعبة، عن عبد الله بن دينار. وروي عن شعبة، عن عمرو بن دينار (بدل عبد الله بن دينار)، وهو معلول. [ينظر: علل الدارقطني (١٢/ ٣٩٥). وحديث شعبة لابن المظفر (رقم١٧)].

**** التفرد:**

١-القول في تفرد شعبة به: لم ينفرد به، بل تابعه غير واحد، منهم: مالك بن أنس[١]، وإسماعيل بن جعفر[٢]، كلاهما، عن عبد الله بن دينار به.

٢-القول في تفرد عبد الله بن دينار به: لم ينفرد به، بل تابعه نافع[٣]، عن ابن عمر به.

**** دراسة الإسناد في مسند الإمام أحمد (٥٠٣٥):**

سبق دراسة رجال إسناده جميعا في [ح٦]. فمحمد بن جعفر "غُنْدَر". وشعبة بن الحجاج. وعبد الله بن دينار. كلهم ثقات. وابن عمر صحابي جليل رضي الله عنه.

**** الحكم على الحديث:**

الحديث (في مسند أحمد) بهذا الإسناد صحيح؛ لما تقدم في دراسته.

وهو على شرط الشيخين، وإن لم يخرجاه من طريق شعبة، لكن خرجاه من طرق، عن ابن دينار، وقد تقدم ذكرها. فالحديث متفق عليه من طريق عبد الله بن دينار، عن ابن عمر به.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٨/ ٢٦/ ح٦١٠٤)، من طريق مالك به.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٧٩/ ح٦٠)، من طريق إسماعيل به.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٧٩/ ح٦٠)، من طريق نافع به.

الحديث الخامس عشر: [صحيح مرفوع - على شرط الشيخين]:

حديث شعبة، عن عبد الله بن دينار، سمعت ابن عمر، يقول: كُنَّا إِذَا بَايَعْنَا رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، يُلَقِّنُنَا: «فِيمَا اسْتَطَعْتَ».

** التخريج:

أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (٣/ ٤٠٢/ ح١٩٩٢)، قال: حدثنا شعبة، عن عبد الله بن دينار، سمع ابن عمر، يَقُولُ: كُنَّا إِذَا بَايَعْنَا رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، يُلَقِّنُنَا: «فِيمَا اسْتَطَعْتَ».

وأخرجه أبو عوانة في المستخرج (١٥/ ٢٦٠/ ح٧٦٦١)، من طريق الطيالسي به.

وأخرجه الإمام أحمد في عدة مواضع من المسند (٩/ ٣٧٥/ ٥٥٣١)، عن محمد بن جعفر.

وفي (٩/ ٢١٢/ ح٥٢٨٢)، عن عبد الرحمن بن مهدي.

وفي (١٠/ ٥٢/ ح٥٧٧١)، عن عفان.

وفي (١٠/ ٣٦٢/ ح٦٢٤٣)، عن حجاج المصيصي.

أربعتهم (محمد، وعبد الرحمن، وعفان، وحجاج)، عن شعبة به بلفظ مقارب.

وأخرجه أبو داود السجستاني في السنن (٣/ ١٣٣/ ح٢٩٤٠) عن حفص بن عمر، عن شعبة به بلفظ مقارب[1].

---

(١) هذا الصحيح الثابت عن شعبة، عن عبد الله بن دينار. وروي عن شعبة، عن عبد الله وعمرو بن دينار، عن ابن عمر. (فزاد عمرو بن دينار في إسناده). وهو معلول. [الكامل (١/ ٢٧٨)]. وروي أيضا: عن شعبة، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس. وهو معلول أيضا. [تاريخ بغداد (١٦/ ٣٥٣)، الكامل (٤/ ٤٦٢)].

**** التفرد:**

١-القول في تفرد شعبة به: لم ينفرد به، بل تابعه غير واحد، منهم: مالك بن أنس[١]، وإسماعيل بن جعفر[٢]، كلاهما، عن عبد الله بن دينار به.

٢-القول في تفرد عبد الله بن دينار به: انفرد به عبد الله بن دينار، عن ابن عمر به[٣].

**** دراسة الإسناد في مسند الإمام أحمد (٥٥٣١):**

سبق دراسة رجال إسناده جميعا في [ح٦]. فمحمد بن جعفر "غُنْدَر". وشعبة بن الحجاج. وعبد الله بن دينار. كلهم ثقات. وابن عمر صحابي جليل رضي الله عنه.

**** الحكم على الحديث:**

الحديث (في مسند أحمد) بهذا الإسناد صحيح؛ لما تقدم في دراسته.

وهو على شرط الشيخين، وإن لم يخرجاه من طريق شعبة، لكن خرجاه من طرق، عن ابن دينار، وقد تقدم ذكرها. فالحديث متفق عليه من طريق عبد الله بن دينار، عن ابن عمر به.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٩/ ٧٧/ ح٧٢٠٢)، من طريق مالك به.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٣/ ١٤٩٠/ ح ١٨٦٧)، من طريق إسماعيل به.

(٣) خرج أبو عوانة هذا الحديث في مستخرجه (١٥/ ٢٦٠/ ح٧٦٦٢)، بإسناد فيه متابعة نافع، لعبد الله بن دينار. لكنه معلول بالمخالفة، فذكر نافع وهم، والصحيح هو عبد الله بن دينار، كما رواه على الصواب النسائي في المجتبى (٧/ ١٥٢/ ح٤١٨٨)، والبزار في مسنده (١٢/ ٢٨٨/ ح٦١٠٧).

وقد جاء عند البيهقي في السنن الكبرى (٣/ ١٢١)، حديث بقصة طويلة، وفي نهايته نحو ما رواه عبد الله بن دينار، لكنها تتعارض مع ما في فوائد تمام (٢/ ٢١٤) من تحديد صاحب القصة، كما أن إسنادها غير ثابت.

الحديث السادس عشر: [صحيح مرفوع - على شرط مسلم]:

حديث شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أَسْلَمُ سَالَمَهَا اللهُ، وَغِفَارُ غَفَرَ اللهُ لَهَا، وَعُصَيَّةُ عَصَتِ اللهَ وَرَسُولَهُ».

** التخريج:

أخرجه الإمام أحمد في فضائل الصحابة (٢/ ٨٨٢/ ح١٦٦٤)، وفي المسند[١] (٩/ ٢٠٠/ ح٥٢٦١)، قال[٢]: حدثنا عبدالرحمن، عن شعبة، عن عبد الله بن دينار، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: «أَسْلَمُ سَالَمَهَا اللهُ، وَغِفَارُ غَفَرَ اللهُ لَهَا، وَعُصَيَّةُ عَصَتِ اللهَ وَرَسُولَهُ».

وأخرجه الترمذي في الجامع (٥/ ٧٣٢/ ح٣٩٤٨)، عن محمد بن بشار، عن عبدالرحمن به، بمثله. لكن لم يذكر فيه قوله: «وَعُصَيَّةُ عَصَتِ اللهَ وَرَسُولَهُ».

وقال الترمذي عقبه: (حديث حسن صحيح).

وأخرجه الإمام أحمد أيضا في المسند (١٠/ ١٠٢/ ح٥٨٥٨)، عن عفان، عن شعبة به بمثل لفظ الترمذي.

وأخرجه الإمام أحمد أيضا في المسند (١٠/ ٤٦١/ ح٦٤٠٩)، عن أبي داود الطيالسي، عن شعبة به، بلفظ: «غِفَارٌ غَفَرَ اللهُ لَهَا، وَأَسْلَمُ سَالَمَهَا اللهُ».

---

(١) في المسند وحده قرن مع إسناد "عبد الرحمن، عن شعبة"، إسنادا آخر: "عن وكيع، عن سفيان"، كلاهما: شعبة، وسفيان، عن عبد الله بن دينار به.

(٢) وهذا سياق إسناده في فضائل الصحابة. بالمتن نفسه في الفضائل والمسند.

**** التفرد:**

١-القول في تفرد شعبة به: لم ينفرد به، بل تابعه غير واحد، منهم: إسماعيل بن جعفر(١)، عن عبد الله بن دينار به.

٢-القول في تفرد عبد الله بن دينار به: لم ينفرد به، بل تابعه نافع(٢)، وأبو سلمة بن عبدالرحمن(٣)، كلاهما، عن ابن عمر به.

**** دراسة الإسناد في مسند الإمام أحمد (٥٢٦١):**

١ – عبد الرحمن، هو: عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري، وقيل: الأزدي، أبو سعيد البصري اللؤلؤي الحافظ. روى عن: شعبة والثوري، وغيرهما. وروى عنه: الإمام أحمد، وابن معين، وغيرهما. قال حرب: (قلت لأحمد: أيهما أثبت: يحيى بن سعيد أو عبد الرحمن بن مهدي؟ قال: كانا ثبتًا، ولكن عبد الرحمن أعلم بعلم الثوري). وقال أبو حاتم: (هو أثبت أصحاب حماد بن زيد، وهو إمام ثقة، أثبت من يحيى بن سعيد، وأتقن من وكيع، وكان يعرض حديثه على الثوري). وقال ابن سعد: (كان ثقة، كثير الحديث). وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (كان من الحفاظ المتقنين، وأهل الورع في الدين، ممن حفظ، وجمع، وتفقه، وصنف، وحدث، وأبى الرواية إلا عن الثقات). وقال الخليلي: (هو إمام بلا مدافعة). مات سنة ثمان وتسعين ومائة(٤).

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٤/ ١٩٥٣/ ح٢٥١٨)، من طريق إسماعيل به.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٤/ ١٨١/ ح٣٥١٣)، من طريق نافع به.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (٤/ ١٩٥٤/ ح٢٥١٨)، من طريق أبي سلمة بن عبدالرحمن به.

(٤) ينظر: الثقات للعجلي (٢/ ٨٨)، الجرح والتعديل (٥/ ٢٨٨)، الثقات لابن حبان (٨/ ٣٧٣)، تاريخ بغداد (١١/ ٥١٢)، شرح علل الترمذي (٢/ ١٧٠)، تهذيب التهذيب (٦/ ٢٧٩)، التقريب (ص: ٣٥١).

** وخلاصة حاله أنه: إمام ثقة ثبت فقيه ناقد، أثبت أصحاب حماد بن زيد، وأعلمهم بحديث الثوري، ولا يروي إلا عن ثقة.

٢ - وشعبة بن الحجاج. وعبد الله بن دينار. كلاهما ثقات. وابن عمر صحابي جليل رضي الله عنه. [سبق ترجمتهم في ح٦].

** الحكم على الحديث:

الحديث (في مسند أحمد) بهذا الإسناد صحيح؛ لما تقدم في دراسته.

وهو على شرط مسلم، وإن لم يخرجه من طريق شعبة، لكن خرجه من طريق إسماعيل بن جعفر، عن عبد الله بن دينار به، وقد تقدم.

الحديث السابع عشر: [صحيح مرفوع]:

حديث شعبة، عن عبد الله بن دينار: كُنْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ أَنَا وَرَجُلٌ آخَرُ، فَجَاءَ رَجُلٌ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: اسْتَأْخِرَا فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً فَلَا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ وَاحِدٍ».

** التخريج:

أخرجه أحمد في المسند (٩/ ٣٥٩/ح٥٥٠١)، قال: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن عبد الله بن دينار: كُنْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ أَنَا وَرَجُلٌ آخَرُ، فَجَاءَ رَجُلٌ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: اسْتَأْخِرَا فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً فَلَا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ وَاحِدٍ»(١).

وأخرجه ابن حبان في صحيحه - الإحسان (٢/ ٣٤٣/ح٥٨١)، من طريق حفص بن عمر الحوضي، عن شعبة به بنحوه.

وأخرجه الخرائطي في مساوئ الأخلاق (ص: ٢٤١) ح ٥٠٨، من طريق أبي الوليد الطيالسي، عن شعبة به بنحوه.

** التفرد:

١-القول في تفرد شعبة به: لم ينفرد به، بل تابعه غير واحد، منهم: مالك بن أنس(٢)،

---

(١) ولشعبة فيه إسنادان آخران صحيحان:

** فقد رواه شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح ذكوان السمان، عن ابن عمر رضي الله عنهما به مرفوعا. [مسند أحمد (٥٠٢٣)]. ** ورواه شعبة أيضا، عن أيوب بن موسى، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما به مرفوعا. [مسند أحمد (٥٠٤٦)، وصحيح مسلم (٤/ ١٧١٧)]. وهذان الإسنادان، مع الإسناد الذي في الأصل (شعبة، عن عبد الله بن دينار)، رواها كلها: غندر، عن شعبة مما يفيد بثبوت الثلاثة عنه.

(٢) أخرجه الإمام مالك في الموطأ - رواية يحيى الليثي (٢/ ٩٨٨/ح١٣)، عن عبد الله بن دينار به بنحوه.

وسفيان بن عيينة[1]، كلاهما، عن عبد الله بن دينار به.

٢-القول في تفرد عبد الله بن دينار به: لم ينفرد به، بل تابعه نافع[2]، وغيره، عن ابن عمر به.

** دراسة الإسناد في مسند الإمام أحمد (٥٥٠١):

سبق دراسة رجال إسناده جميعا في [ح٦]. فمحمد بن جعفر "غُنْدَر". وشعبة بن الحجاج. وعبد الله بن دينار. كلهم ثقات. وابن عمر صحابي جليل رضي الله عنه.

** الحكم على الحديث:

الحديث (في مسند أحمد) بهذا الإسناد صحيح؛ لما تقدم في دراسته.

وهو عند الشيخين من حديث ابن عمر -من رواية نافع عنه-، لكن ليس من حديث عبدالله بن دينار، ولا من حديث شعبة.

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٨/ ١٧١/ ح ٤٥٦٤)، عن سفيان، عن عبد الله بن دينار، به بنحوه مختصرا. وإسناده صحيح على شرط الشيخين؛ فسفيان، هو: سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهِلَالِيّ، أبو محمد الكوفي، ثم المكي. [ينظر: التقريب (ص:٢٤٥)، تهذيب التهذيب (٤/ ١١٧)]. ** وخلاصة حاله أنه: إمام ثقة ثبت ناقد. وشعبة، وعبد الله بن دينار، ثقتان. [تقدم دراستهم في أول البحث]. وابن عمر صحابي جليل رضي الله عنه. فالحديث إسناده صحيح؛ لما تقدم في دراسته.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٨/ ٦٤/ ح٦٢٨٨)، ومسلم في صحيحه (٤/ ١٧١٧/ ح ٢١٨٣)، كلاهما من طريق نافع به.

الحديث الثامن عشر: [مرفوع- شاذ متنه]:

حديث شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ كَانَ مُتَحَرِّيَهَا فَلْيَتَحَرَّهَا لَيْلَةَ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ».

**** التخريج:**

قبل تخريج هذا الحديث ينبغي التنبيه أن شعبة قد تفرد باللفظ الدال على تحريها ليلة سبع وعشرين. فخالف الذين رووه عن عبد الله بن دينار بتحريها في السبع الأواخر.

فالحديث يرويه عبد الله بن دينار، واختلف عليه في (متنه) لفظه من وجهين:

الوجه الأول: عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، مرفوعا: بالنص على تحريها ليلة سبع وعشرين.

رواه شعبة بن الحجاج "وحده"، عن عبد الله بن دينار به[1].

أخرجه أحمد في المسند (٨/ ٤٢٦/ ح٤٨٠٨)، قال: ثنا يزيد بن هارون، أخبرنا شعبة، عَنْ عَبْدِ اللهِ بن دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ كَانَ مُتَحَرِّيَهَا فَلْيَتَحَرَّهَا لَيْلَةَ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ»، أَوْ قَالَ: «تَحَرَّوْهَا لَيْلَةَ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ» - يَعْنِي: لَيْلَةَ الْقَدْرِ.

وقال عبد الله بن أحمد في المسند (١٠/ ٤٩٣/ ح٦٤٧٤): قرأت على أبي هذا الحديث، وسمعته سماعا، قال: حدثنا الأسود بن عامر، حدثنا شعبة، قال عبد الله بن دينار: أَخْبَرَنِي

(١) ولشعبة فيه إسناد آخر، أخرجه مسلم في صحيحه مسلم (٢/ ٨٢٣/ ح ١١٦٥)، قال: وحدثنا محمد بن المثنى، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عَنْ عُقْبَةَ -وَهُوَ ابْنُ حُرَيْثٍ-، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «الْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ - يَعْنِي لَيْلَةَ الْقَدْرِ - فَإِنْ ضَعُفَ أَحَدُكُمْ أَوْ عَجَزَ، فَلَا يُغْلَبَنَّ عَلَى السَّبْعِ الْبَوَاقِي». وكلا الإسنادين ثابت عنه، لكن روايته عن عبد الله بن دينار، فيها مخالفة في المتن، كما سيأتي.

قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ، يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ، قَالَ: «مَنْ كَانَ مُتَحَرِّيَهَا، فَلْيَتَحَرَّهَا فِي لَيْلَةِ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ». قَالَ شُعْبَةُ: وَذَكَرَ لِي رَجُلٌ ثِقَةٌ عَنْ سُفْيَانَ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِنَّمَا قَالَ: «مَنْ كَانَ مُتَحَرِّيَهَا فَلْيَتَحَرَّهَا فِي السَّبْعِ الْبَوَاقِي». قَالَ شُعْبَةُ: فَلَا أَدْرِي قَالَ: ذَا، أَوْ ذَا، شُعْبَةُ شَكَّ.

[قَالَ عَبْدُ اللهِ بن أَحْمَدَ]: قَالَ أَبِي: الرَّجُلُ الثِّقَةُ يَحْيَى بن سَعِيدٍ الْقَطَّانُ[1].

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب/ الصوم، باب/ الترغيب في طلبها في السبع الأواخر من شهر رمضان (٤/ ٣١١)، من طريق أحمد بن الوليد الفَحَّام، عن الأسود به بنحوه، وذكر كلام شعبة عقبه بالشك في لفظه. ثم قال البيهقي: (الصحيح رواية الجماعة[2]، دون رواية شعبة).

الوجه الثاني: عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، مرفوعا: بالنص على تحريها في السبع الأواخر.

رواه مالك بن أنس، وإسماعيل بن جعفر، وسفيان الثوري، كلهم، عن عبد الله بن دينار به.

أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب/ الصيام، باب/ فضل ليلة القدر (٢/ ٨٢٣/ ح١١٦٥)، قال: حدثنا يحيى بن يحيى، قال: قرأت على مالك، عن عبد الله بن دينار، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: «تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ».

وتابع مالكًا: إسماعيلُ بن جعفر، أخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب/ التفسير، سورة القدر (١٠/ ٣٤٠/ ح١١٦٢٢)، قال: أخبرنا علي بن حُجْر، عن إسماعيل، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ، فَقَالَ:

---

(١) وينظر أيضا: العلل برواية عبد الله (٥٩٢٣). ومسائل الإمام أحمد رواية صالح (٩١٩).

(٢) حيث أسند البيهقي -قبل تخريجه لطريق شعبة هذا-، اللفظ الراجح عن عبد الله بن دينار، كما سيأتي، وهو: «تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي السَّبْعِ الأَوَاخِرِ».

«تَحَرَّوْهَا فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ».

وتابعهما: سفيان الثوري، أخرجه أحمد في مسنده (٩/ ٢١٢/ ح٥٢٨٣)، قال: حدثنا عبد الرحمن، عن سفيان، عن عبد الله بن دينار، سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: سُئِلَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ، فَقَالَ: «تَحَرَّوْهَا فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ»[(١)].

** دراسة الأسانيد:

أ – دراسة إسناد الوجه الأول في مسند أحمد (٤٨٠٨):

١ – يزيد، هو: يزيد بن هارون بن زَاذَان السُّلَمِيّ، أبو خالد الواسطي. روى عن: شعبة، وسليمان التيمي، وغيرهما. وروى عنه: الإمام أحمد، وابن أبي شيبة، وغيرهما. قال ابن المديني: (هو من الثقات). وقال العجلي: (ثقة ثبت في الحديث، وكان متعبدا متنسكا، كان قد عمى). وقال أحمد: (صاحب صلاة، حافظ متقن للحديث، صوانه، وحسن مذهب). وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (كان من خيار عباد الله ممن يحفظ حديثه وكان قد كف في آخر عمره). مات سنة ست ومائتين[(٢)].

** وخلاصة حاله أنه: ثقة متقن عابد، وكان يحفظ حديثه. ولم يؤثر كف بصره على حديثه.

٢ – شعبة بن الحجاج. وعبد الله بن دينار. كلاهما ثقات. وابن عمر صحابي جليل رضي الله عنه. [سبق ترجمتهم في ح٦].

---

(١) ورد عن سفيان لفظ آخر، وهو: «تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ». [رواه عن سفيان: "وكيع بن الجراح" في مصنف ابن أبي شيبة (٢/ ٢٤٩/ ح٨٦٦٢)، و "أبو حذيفة النهدي" في شرح معاني الآثار (٣/ ٨٧/ ح ٤٦٢٥)]. والراجح ما في الأصل بلفظ: "السبع"؛ لعدة قرائن، هي الأحفظية؛ والأكثرية، والاختصاص.

(٢) ينظر: تاريخ بغداد (١٤/ ٣٣٨)، سير أعلام النبلاء (٩/ ٣٥٨)، الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط (ص: ٣٧٦)، تهذيب التهذيب (١١/ ٣٦٦)، التقريب (ص: ٦٠٦)، هدي الساري (ص: ٤٥٣).

ب – الوجه الثاني من طريق الإمام مالك:

مخرج في صحيح مسلم، وتخريجه فيه يغني عن دراسته؛ نظرا لصحته.

ج – دراسة متابعة إسماعيل بن جعفر، لمالك في السنن الكبرى للنسائي:

١ – علي بن حُجْر، هو: علي بن حُجْر بن إياس السعدي، أبو الحسن المروزي، نزيل بغداد.

** وخلاصة حاله أنه: ثقة حافظ فاضل(١).

٢ – إسماعيل، هو: إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري الزُّرَقِيّ، أبو إسحاق المدني(٢).

** وخلاصة حاله أنه: ثقة.

٣ – عبد الله بن دينار، ثقة. وابن عمر. صحابي جليل رضي الله عنه. [سبق ترجمتها في(أ)].

** النظر في الخلاف:

بعد النظر في طرق الحديث وأحوال الرواة يتبين أن اللفظ الراجح، هو ما رواه أصحاب الوجه الثاني، بالنص على تحريها في السبع الأواخر، وقرائن هذا الترجيح ما يلي:

١ – الأكثرية: فالوجه الثاني (تحريها في السبع الأواخر)، قد رواه جماعة، منهم: مالك، وإسماعيل، وغيرهما، كما تقدم. في حين انفرد شعبة بن الحجاج برواية الوجه الأول (تحريها ليلة سبع وعشرين). وهذا يقتضي ترجيح لفظ الوجه الثاني، وإعلال الأول بالمخالفة.

٢ – تصحيح مسلم للوجه الثاني (بالنص على تحريها في السبع الأواخر)، بأن خرجه في

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل (٦/ ١٨٣)، الثقات لابن حبان (٧/ ٢١٤)، الإرشاد للخليلي (٣/ ٩٠٣)، تاريخ بغداد (١٣/ ٣٦٢)، تاريخ دمشق لابن عساكر (٤١/ ٢٩٦)، سير أعلام النبلاء (١١/ ٥٠٧)، إكمال تهذيب الكمال (٩/ ٢٨٦)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢٩٣)، التقريب (ص: ٣٩٩).

(٢) ينظر: الطبقات الكبير (٩/ ٣٣٠)، الجرح والتعديل (٢/ ١٦٢)، الثقات لابن حبان (٦/ ٤٤)، الإرشاد للخليلي (١/ ٢٢٨)، تاريخ بغداد (٧/ ١٨٢)، سير أعلام النبلاء (٨/ ٢٢٨)، إكمال تهذيب الكمال (٢/ ١٥٩)، تهذيب التهذيب (١/ ٢٨٧).

صحيحه. في حين أن الوجه الأول (بالنص على تحريها ليلة سبع وعشرين)، لم يخرج في أحد الصحيحين، من طريق عبد الله بن دينار.

٣ – وهذا يلتقي مع كلام البيهقي المتقدم، قال: (الصحيح رواية الجماعة، دون رواية شعبة).

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

الحديث صحيح؛ لتخريج مسلم له. وفي السنن الكبرى للنسائي: صحيح لما تقدم في دراسته.

** التفرد:

١ –القول في تفرد شعبة به: الكلام هنا في تفرد شعبة له شقان: (المتن، والإسناد).

أما في المتن، فقد تفرد شعبة بهذا اللفظ عن عبد الله بن دينار. بالنص على تحريها ليلة سبع وعشرين. حيث إنه خالف في لفظه، كل من رواه عن عبد الله بن دينار، بالنص على تحريها في السبع الأواخر. كمالك، وإسماعيل، والثوري. وقد تقدم تخريج أحاديثهم جميعا.

أما في الإسناد، فلم يتفرد شعبة بإسناده عن عبد الله بن دينار، فهؤلاء (مالك، وإسماعيل، والثوري) قد رووه عن عبد الله بن دينار أيضا.

٢ –القول في تفرد عبد الله بن دينار به: لم ينفرد به، بل تابعه نافع(١)، وسالم(٢)، عن ابن عمر به.

** خلاصة ما تقدم:

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٣/ ٤٦/ ح٢٠١٥)، ومسلم في صحيحه (٢/ ٨٢٢/ ح١١٦٥)، كلاهما من طريق نافع به.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٩/ ٣١/ ح٦٩٩١)، ومسلم في صحيحه (٢/ ٨٢٣/ ح١١٦٥)، كلاهما من طريق سالم به.

الحديث من رواية شعبة، عن ابن دينار: شاذ بهذا اللفظ (النص على تحريها ليلة سبع وعشرين)، لمخالفته الأكثر، والأصح، كما تقدم بيانه تفصيلا.

الحديث التاسع عشر: [مرفوع- شاذ متنه]:

حديث شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ بِلَالًا يُنَادِي بِلَيْلٍ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ بِلَالٌ أَوِ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ».

**** التخريج:**

قبل تخريج هذا الحديث ينبغي التنبيه أن كل من رواه عن عبد الله بن دينار، قد جزم بلفظه ولم يشك فيه، إلا شعبة؛ فإنه روى هذا الحديث، واختلف عليه في (متنه) لفظه من وجهين:

الوجه الأول: شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، مرفوعا. [بالشك].

رواه محمد بن جعفر غندر، وعفان بن مسلم، وروح بن عبادة، كلهم، عن شعبة به.

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٩/ ٣٥٧/ ح٥٤٩٨)، قال: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن عبد الله بن دينار، سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ بِلَالًا يُنَادِي بِلَيْلٍ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ بِلَالٌ أَوِ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ».

وأخرجه أيضا في المسند (٩/ ٣١١/ ح٥٤٢٤)، عن عفان، عن شعبة به، قال: «إِنَّ بِلَالًا يُنَادِي بِلَيْلٍ، أَوِ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ يُنَادِي بِلَيْلٍ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ».

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب/ الصلاة، باب/ التأذين للفجر.. (١/ ١٣٨) ح ٨٥٣، عن علي بن شيبة، عن روح، عن شعبة به بالشك أيضا.

وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٢/ ١٠٢): (قال ابن منده: حديث عبد الله بن دينار مجمع على صحته، رواه جماعة من أصحابه عنه، ورواه عنه شعبة فاختلف عليه فيه، رواه يزيد بن هارون عنه على الشك: "أن بلالا -كما هو المشهور-، أو أن ابن أم مكتوم ينادي بليل، فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال". قال: ولشعبة فيه إسناد آخر؛ فإنه رواه أيضا عن

خبيب بن عبدالرحمن، عن عمته أنيسة[1]، فذكره على الشك أيضا). اهـ.

قلت: فيتحصل من كلام ابن منده أن يزيد بن هارون، قد تابع غندر، وعفان، وروح، على روايته، عن عبد الله بن دينار، بالشك. وإن لم نقف على روايته مسندة.

الوجه الثاني: شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، مرفوعا. [بدون شك].

رواه وهب بن جرير، عن شعبة به.

أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ١٣٨) ح ٨٥١، عن ابن مرزوق، عن وهب بن جرير، عن شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقال الطحاوي: مثله. وأحال على لفظ حديث قبله: «إِنَّ بِلَالًا يُنَادِي بِلَيْلٍ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ»[2].

** دراسة الأسانيد:

أ – دراسة إسناد الوجه الأول في مسند أحمد (٥٤٩٨):

محمد بن جعفر "غُنْدَر". ثقة وأثبت الناس في شعبة.

وشعبة بن الحجاج. وعبد الله بن دينار. كلاهما ثقات. وابن عمر صحابي جليل رضي الله عنه. [سبق ترجمتهم جميعا في ح٦]

ب – دراسة متابعة عفان، لغندر في مسند أحمد (٥٤٢٤):

---

(١) أخرجه أيضا أحمد في المسند (٤٥/ ٤٢٩/ ح٢٧٤٤١)، عن محمد بن جعفر، وفي (٤٥/ ٤٢٧/ ح ٢٧٤٣٩)، عن عفان، كلاهما: عن شعبة، عن خبيب، عن عمته، عن النبي صلى الله عليه وسلم، بالشك أيضا. فدل ذلك أن الخلل فيه من شعبة نفسه.

(٢) هذا هو الصحيح الثابت في إسناده؛ عن شعبة، عن عبد الله بن دينار، كما في الأصل. وقد روي عن شعبة، عن عمرو بن دينار. (أبدل عبد الله بن دينار). وهو معلول. [ينظر: علل الدارقطني (١٢/ ٣٩٨)، والمعجم الكبير للطبراني جـ١٣، ١٤ (ص: ٤١) ح ١٣٦٦٢].

١ – عفان، هو: عفان بن مسلم بن عبد الله الصَفَّار، أبو عثمان البصري[١].

** وخلاصة حاله أنه: ثقة ثبت، صاحب سنة، ومقدم في حماد بن سلمة.

٢ – شعبة، وعبد الله بن دينار، ثقتان. وابن عمر صحابي جليل [تقدم ترجمتهم في (أ)].

ج – دراسة إسناد الوجه الثاني في شرح معاني الآثار:

إبراهيم بن مرزوق. ثقة، عمي قبل موته. ووهب بن جرير. ثقة، تكلموا في حديثه عن شعبة خاصة. وقد انفرد هنا، ولم يتابع، مما يشير إلى احتمال خطئه في هذا الحديث عن شعبة. [سبق ترجمتهما في (ح١٣)]. وشعبة، وعبد الله بن دينار، ثقتان. وابن عمر صحابي جليل رضي الله عنه [تقدم ترجمتهم في (أ)].

** النظر في الخلاف:

بعد النظر في طرق الحديث وأحوال الرواة يتبين أن اللفظ الراجح، عن شعبة، هو ما رواه أصحاب الوجه الأول (على الشك)، وقرائن هذا الترجيح ما يلي:

١ – الأكثرية: حيث إن الوجه الأول (بروايته على الشك)، قد رواه جماعة، منهم: غندر، وعفان، وغيرهما، عن شعبة به. في حين انفرد وهب بن جرير برواية الوجه الثاني (بروايته على الجزم)، ولم يتابع عليه.

٢ – الأحفظية: حيث إن من رواة الوجه الأول: عفان بن مسلم، وهو ثقة ثبت، في حين أن راوي الوجه الثاني: وهب بن جرير، وهو ثقة فقط، وتكلموا في حديثه عن شعبة خاصة، وهذا يقتضي تقديم عفان، على وهب في الحفظ.

٣ – الاختصاص: حيث إن من رواة الوجه الأول: غندر، وهو أثبت الناس في حديث شعبة،

(١) ينظر: الكامل (٧/ ١٠٤)، الإرشاد للخليلي (٢/ ٥٩٠)، سير النبلاء (١٠/ ٢٤٢)، شرح علل الترمذي (٢/ ١٥٢)، الاغتباط (ص: ٢٥٠)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢٣٠)، هدي الساري (ص: ٤٢٥، ٤٦٣).

في حين أن راوي الوجه الثاني: وهب بن جرير، ليس كذلك، بل العكس أنهم تكلموا في حديثه عن شعبة خاصة، وهذا يقتضي تقديم غندر، على وهب.

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

سيأتي الحكم عليه في نهاية الكلام على هذا الحديث؛ لأن لفظه فيه مخالفة كما سيأتي.

** التفرد:

١-القول في تفرد شعبة به: الكلام هنا في تفرد شعبة له شقان: (المتن، والإسناد).

أما في الإسناد، فلم يتفرد شعبة بإسناده عن عبد الله بن دينار، فقد تابعه غير واحد، منهم: مالك بن أنس(١)، وعبد العزيز بن مسلم(٢)، كلاهما، عن عبد الله بن دينار به.

أما في المتن، فقد تفرد شعبة -في الوجه الراجح عنه كما تقدم-، عن عبد الله بن دينار (بذكر الشك). وخالفه كل من رواه عن عبد الله بن دينار، فذكروه بالجزم هكذا: «إِنَّ بِلاَلًا يُنَادِي بِلَيْلٍ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ». وقد تقدم تخريجه من صحيح البخاري، من رواية مالك، وعبد العزيز، كلاهما عن عبد الله بن دينار به.

فالحاصل أن شعبة، وافقهم في الإسناد (فلم ينفرد)، لكنه في المتن، خالفهم بأن رواه على الشك، كما تقدم (فانفرد بالشك).

٢-القول في تفرد عبد الله بن دينار به: لم ينفرد به، بل تابعه نافع(٣)، وسالم(٤)، عن ابن عمر به.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (١/ ١٢٧/ ح٦٢٠)، من طريق مالك به، بلفظ: «إِنَّ بِلاَلًا يُنَادِي بِلَيْلٍ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ».

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٩/ ٨٧/ ح٧٢٤٨)، من طريق عبد العزيز به، بلفظ: «إِنَّ بِلاَلًا يُنَادِي بِلَيْلٍ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ».

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (٢/ ٧٦٨/ ح١٠٩٢)، عن نافع به.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه (٢/ ٧٦٨/ ح١٠٩٢)، عن سالم به.

** خلاصة ما تقدم:

الحديث ثبت عن شعبة بذكر الشك في متنه. وهذا يخالف ما رواه أصحاب عبد الله بن دينار.

فقد رواه عبد الله بن دينار، واختلف عليه في متنه من وجهين:

** الوجه الأول: بذكر الشك في لفظه بين بلال وابن أم مكتوم.

رواه شعبة -في الوجه الراجح عنه-، عن عبد الله بن دينار به.

وقد تقدم تخريجه تفصيلا، وذكر الاختلاف الفرعي فيه على شعبة في لفظه.

** الوجه الثاني: بالجزم في لفظه بأن أذان ابن أم مكتوم هو المتأخر.

رواه جماعة، منهم: الإمام مالك، وعبد العزيز بن مسلم، كلاهما عن عبد الله بن دينار به.

وقد تقدم تخريجه من صحيح البخاري.

** فالحاصل أن الوجه الثاني بالجزم في لفظه هو الراجح، لعدة قرائن:

١ - الأكثرية: حيث إن الوجه الثاني بالجزم رواه جماعة، منهم: مالك، وعبد العزيز بن مسلم. في حين انفرد شعبة برواية الوجه الأول بالشك.

٢ - تصحيح البخاري للوجه الثاني بتخريجه في صحيحه.

٣ - إضافة إلى أن عبد الله بن دينار نفسه، توبع على رواية الجزم من نافع وسالم، كما خرجه مسلم في صحيحه. ولم يتابع على رواية الشك.

فالحديث صح من طريق مالك، وعبد العزيز، عن عبد الله بن دينار، بالجزم؛ لتخريج البخاري له في صحيحه.

وأما الحديث من طريق شعبة (في مسند أحمد)، فشاذ؛ لمخالفة شعبة للأكثر، وللقرائن السابق ذكرها. وبالله التوفيق.

الحديث العشرون: [صحيح موقوف]:

حديث شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، قال: «يَكْفِيكَ قِرَاءَةُ الْإِمَامِ».

**** التخريج:**

أخرجه الطحاوي في أحكام القرآن (١/ ٢٥٠/ح٥٠٣)، وفي شرح معاني الآثار (١/ ٢٢٠/ ح١٣١٨)، قال: حدثنا إبراهيم بن مرزوق، حدثنا وهب بن جرير، حدثنا شعبة، عن عبد الله بن دينار، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «يَكْفِيكَ قِرَاءَةُ الْإِمَامِ».

**** التفرد:**

١-القول في تفرد شعبة به: انفرد به شعبة، عن عبد الله بن دينار به موقوفا[١].

٢-القول في تفرد عبد الله بن دينار به: لم ينفرد به، بل تابعه نافع[٢]، وغيره، عن ابن عمر به.

---

(١) وقد أخرج البيهقي في القراءة خلف الإمام (ص: ١٨٥) رقم (٤٠٥)، وفي الخلافيات (٢/ ٤٤٩) رقم (١٨٨٦)، من طريق سفيان الثوري، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَنِ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ، فَقَالَ: «الْإِمَامُ يَقْرَأُ». ثم قال البيهقي عقبه: (ورفعه بهذا الإسناد باطل، لا أصل له، والحمل فيه على هذا الماستيني -أحد رواة إسناده- ورواه شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، موقوفا، بمعناه). اهـ. فالحاصل أن رواية الثوري، عن عبد الله بن دينار، فيها نظر، ولا تثبت لكي تكون متابعة لشعبة في روايته، عن عبد الله بن دينار، بل هي مخالفة، ولا تصح من الأصل.

(٢) أخرجه الإمام مالك في الموطأ - رواية يحيى الليثي (١/ ٨٦/ ح ٤٣)، عن نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بن عُمَرَ كَانَ إِذَا سُئِلَ: هَلْ يَقْرَأُ أَحَدٌ خَلْفَ الْإِمَامِ؟ قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ خَلْفَ الْإِمَامِ، فَحَسْبُهُ قِرَاءَةُ الْإِمَامِ، وَإِذَا صَلَّى وَحْدَهُ فَلْيَقْرَأْ»، قَالَ -يعني: نافع-: وَكَانَ عَبْدُ اللهِ بن عُمَرَ لَا يَقْرَأُ خَلْفَ الْإِمَامِ.

وإسناده صحيح على شرط الشيخين؛ فنافع، هو: نافع المدني، أبو عبدالله العدوي مولى ابن عمر، وهو: تابعي ثقة ثبت، فقيه. [ينظر: تهذيب التهذيب (١٠/ ٤١٢)، التقريب (ص:٥٥٩)]. وابن عمر، صحابي جليل رضي الله عنه. [سبق ترجمته في ح٦]. فالحديث إسناده صحيح موقوف؛ لما تقدم في دراسته.

** دراسة الإسناد في شرح معاني الآثار:

إبراهيم بن مرزوق. ثقة، عمي قبل موته. ووهب بن جرير. ثقة، تكلموا فيه عن شعبة خاصة.

وقد توبع وهب على أصل الحديث عند ابن عمر، من رواية نافع، مما يفيد بأنه قد ضبط روايته لهذا الحديث عن شعبة، وزال الخوف من خطئه. [سبق ترجمتهما في (ح١٣)]. وشعبة، وعبد الله بن دينار، ثقتان. وابن عمر صحابي جليل [تقدم ترجمتهم في ح٦].

** الحكم على الحديث:

الحديث (في شرح معاني الآثار للطحاوي) بهذا الإسناد صحيح موقوف؛ لما تقدم في دراسته.

الحديث الحادي والعشرون: [صحيح موقوف]:

حديث شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر: أَنَّهُ كَانَ يُحْفِي شَارِبَهُ.

** التخريج:

أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب/ الكراهة، باب/ حلق الشارب (٤/ ٢٣١) ح ٦٥٧١، قال: حدثنا ابن مرزوق، حدثنا وهب، حدثنا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِاللهِ بن دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ كَانَ يُحْفِي شَارِبَهُ.

** التفرد:

١-القول في تفرد شعبة به: انفرد به شعبة، عن عبد الله بن دينار.

٢-القول في تفرد عبد الله بن دينار به: لم ينفرد به. بل تابعه جماعة، منهم: محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب[١]، عن ابن عمر به.

** دراسة الإسناد في شرح معاني الآثار:

إبراهيم بن مرزوق. ثقة، عمي قبل موته. ووهب بن جرير. ثقة، تكلموا فيه عن شعبة خاصة.

وقد توبع وهب على أصل الحديث عند ابن عمر، من رواية حفيده محمد بن زيد بن

---

(١) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى - ط صادر (٤/ ١٧٧)، قال: أخبرنا يزيد بن هارون، قال عاصم بن محمد: أَخْبَرَنَا عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يُحْفِي شَارِبَهُ.

وإسناده صحيح؛ فيزيد، هو: يزيد بن هارون السُّلَمِيّ الواسطي. ** وهو ثقة متقن عابد. [تقدمت ترجمته في ح٧]. وعاصم، هو: عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر العمري المدني. ** وهو: ثقة. [ينظر: التقريب (ص: ٢٨٦)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٥٧)]. وأبوه، هو: محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر العدوي المدني. ** وهو: ثقة. [ينظر: التقريب (ص: ٤٧٩)، وتهذيب التهذيب (٩/ ١٧٢)]. وابن عمر صحابي جليل رضي الله عنه. [تقدمت ترجمته في ح٦]. فالحديث إسناده صحيح موقوف؛ لما تقدم في دراسته.

عبد الله، مما يفيد بأنه قد ضبط روايته لهذا الحديث عن شعبة، وزال الخوف من خطئه. [سبق ترجمتهما في (ح١٣)]. وشعبة، وعبد الله بن دينار، ثقتان. وابن عمر صحابي جليل رضي الله عنه [تقدم ترجمتهم في ح٦].

** الحكم على الحديث:

الحديث (في شرح معاني الآثار للطحاوي) بهذا الإسناد صحيح موقوف؛ لما تقدم في دراسته.

الحديث الثاني والعشرون: [صحيح مقطوع]:

حديث شعبة، عن عبد الله بن دينار، قال: قُلْتُ لِسَعِيدِ بن الْمُسَيِّبِ: أَعْلَى الْبَرَاذِينِ صَدَقَةٌ؟ فَقَالَ: أَوَ عَلَى الْخَيْلِ صَدَقَةٌ؟!

*** التخريج:**

أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٣٠/ح٣٠٥٦)، وفي أحكام القرآن (١/ ٣٢٤/ ح٦٥٣)، قال: حدثنا ابن مرزوق، قال: ثنا وهب، قال: ثنا شعبة، عن عبد الله بن دينار، وَقَالَ: قُلْتُ لِسَعِيدِ بن الْمُسَيِّبِ: أَعْلَى الْبَرَاذِينِ[1] صَدَقَةٌ؟ فَقَالَ: أَوَ عَلَى الْخَيْلِ صَدَقَةٌ؟!

والمتن من شرح معاني الآثار، وأما في أحكام القرآن، فلم يذكر لفظه، وإنما أحال على لفظ الحديث قبله، وقال: (مثله).

*** التفرد:**

١-القول في تفرد شعبة به: لم ينفرد به، بل تابعه غير واحد، منهم: مالك بن أنس[2]،

(١) هي الخيل والبغال غير العربية. جمع برذون. [ينظر: المعجم الوسيط (ص: ٤٨)].

(٢) أخرجه الإمام مالك في الموطأ - رواية يحيى الليثي، كتاب/ الزكاة، باب/ ما جاء في صدقة الرقيق والخيل والعسل (١/ ٢٧٨/ ح٤٠)، عَنْ عَبْدِ اللهِ بن دِينَارٍ، أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ سَعِيدَ بن الْمُسَيِّبِ عَنْ صَدَقَةِ الْبَرَاذِينَ؟ فَقَالَ: وَهَلْ فِي الْخَيْلِ مِنْ صَدَقَةٍ؟!

وهذا إسناد صحيح؛ فعبد الله بن دينار، تابعي ثقة فاضل. [سبق ترجمته في أول البحث]. وسعيد بن المسيب. إمام تابعي ثقة. [سيأتي دراسته في الأصل]. فالحديث إسناده صحيح مقطوع؛ لما تقدم في دراسته. [ومعلوم أن مقطوع تعني عند علماء الاصطلاح: الموقوف على التابعي من قوله أو فعله. ينظر: مقدمة ابن الصلاح: النوع الثامن، (صـ ١١٩)].

وسفيان بن عيينة[١]، كلاهما، عن عبد الله بن دينار به.

٢-القول في تفرد عبد الله بن دينار به: انفرد عبد الله بن دينار، بروايته عن ابن المسيب.

** دراسة الإسناد في شرح معاني الآثار:

إبراهيم بن مرزوق. ثقة، عمي قبل موته. ووهب بن جرير. ثقة، تكلموا فيه عن شعبة خاصة.

وقد توبع وهب على روايته، من حديث عبد الله بن دينار، فقد رواه عن ابن دينار، جماعة، منهم: مالك، وغيره. مما يفيد بأن وهبًا قد ضبط روايته لهذا الحديث عن شعبة، وزال الخوف من خطئه. [سبق ترجمتهما في (ح١٣)]. وشعبة، وعبد الله بن دينار، ثقتان.

وسعيد، هو: سعيد بن الْمُسَيَّب بن حَزْن المخزومي القرشي، أبو محمد المدني. روى عن: ابن عباس، وأبي هريرة وكان زوج ابنته، وغيرهما. وروى عنه: الزهري، وعبد الله بن دينار كما في هذا الإسناد، وغيرهما. قال ابن المديني: (لا أعلم في التابعين أوسع علما من سعيد بن المسيب، وإذا قال مضت السنة فحسبك به، وهو عندي أجل التابعين). وقال أبو زرعة: (ثقة إمام). وقال أبو حاتم: (ليس في التابعين أنبل منه، وهو أثبتهم في أبي هريرة). مات

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، كتاب/ الزكاة، ما قالوا في زكاة الخيل (٢/ ٣٨١/ ح ١٠١٤٥)، قال: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بن دِينَارٍ، قَالَ: سُئِلَ ابْنُ الْمُسَيِّبِ فِي الْبَرَاذِينِ صَدَقَةٌ؟ قَالَ: أَوَ فِي الْخَيْلِ صَدَقَةٌ؟!

وهذا إسناد صحيح أيضا؛ فابن عيينة، هو: سفيان بن عيينة الهِلَالِيّ، أبو محمد الكوفي، ثم المكي. [ينظر: التقريب (ص:٢٤٥)، تهذيب التهذيب (٤/ ١١٧)]. ** وخلاصة حاله أنه: إمام ثقة ثبت ناقد. وعبد الله بن دينار، وسعيد بن المسيب، ثقتان. تقدمت ترجمتهما. فالحديث إسناده صحيح من قول سعيد بن المسيب.

سنة ثلاث وتسعين، وقيل بعد ذلك[1].

** وخلاصة حاله أنه: إمام تابعي ثقة فقيه، أثبت الناس في أبي هريرة.

** الحكم على الحديث:

الحديث (في شرح معاني الآثار للطحاوي) بهذا الإسناد صحيح مقطوع -أي موقوف على سعيد بن المسيب من كلامه-؛ لما تقدم في دراسته.

(١) ينظر: الثقات للعجلي (١/ ٤٠٥)، الجرح والتعديل (٤/ ٥٩)، الثقات لابن حبان (٤/ ٢٧٣)، سير أعلام النبلاء (٤/ ٢١٧)، تهذيب التهذيب (٤/ ٨٤).

المطلب الثاني:

أحاديث رويت على سبيل الخطأ في تلك السلسلة[١]. [٨أحاديث].

الحديث الأول: [لا يصح عن شعبة]:

حديث ابن عمر، قال: نَهَى رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَنِ الْقَزَعِ.

**** التخريج[٢]:**

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٥/ ٢٠٦/ ح٢٥٢٧٠)، قال: حدثنا شَبَابَة، حدثنا شعبة، عن عبد الله بن دينار، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَنِ الْقَزَعِ.

وأخرجه ابن ماجه في السنن (٢/ ١٢٠١/ ح٣٦٣٨)، عن ابن أبي شيبة به بمثله.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٩/ ٣٠٥)، من طريق محمد بن إسحاق، عن شبابة به.

وأخرجه ابن عدي في الكامل "ترجمة شبابة" (٥/ ٧٢)، من طريق الدورقي، عن شبابة به.

وقال ابن عدي عقبه: (وهذا يعرف بشبابة، عن شعبة، وهذه الأحاديث الثلاثة التي ذكرتها عن شبابة عن شعبة هي التي أنكرت عليه، ....، وحديث: نَهَى عن القَزع، رواه شبابة، عن شعبة، لا يُعْلَم غيره رواه، ...، وشبابة عندي إنما ذمه الناس للإرجاء الذي كان فيه، وأما في الحديث فإنه لا بأس به كما قال علي بن المديني، والذي أنكر عليه الخطأ، ولعل حدث به

---

(١) فلم يصح إسناد الحديث إلى شعبة، أو كان الحديث معلولا بأن ذُكِرَ عبد الله بن دينار على سبيل الخطأ في الإسناد من أحد الرواة.

(٢) قبل تخريج هذا الحديث، ينبغي التنبيه أنه لا يثبت عن شعبة، وأن النقاد عدوا هذا الحديث، مما روي خطئا على شعبة، وأن شعبة لم يرو هذا الحديث قط، كما سيأتي بالتفصيل.

حفظا)[1].

وأخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٤٤) رقم (١١٣٢)، من طريق عباس الدوري، عن شبابة به بمثله. قال[2]: (ثم قال[3] في هذا الحديث، فحدثنا به أبو داود الطيالسي في المجلس، فصاح به الناس في المجلس: يا أبا داود ليس هذا من حديثك، هذا حديث شبابة، قال: أبو داود، فدعوه إذن، فدعوه).

ثم قال الخطيب: (حكى أحمد بن منصور الرمادي قصة أبي داود في هذا الحديث، على وجه آخر). ثم أسند عن أحمد بن منصور، فقال: (كان أبو داود، حدثنا قال: نا شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر: «أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن القزع»). قال الرمادي: (فشهدت علي المديني، يقول: ما روى شعبة قط عن عبد الله بن دينار، يعني: هذا الحديث. وأحاديث عبد الله بن دينار معدودة). قال الرمادي: (وشهدت أبا داود وبلغه ذلك، فقال: اضربوا عليه. نا العمري، عن نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن

---

(١) وينظر أيضا: ذخيرة الحفاظ (٢/ ٩٠٥) رقم ١٨٤٩

(٢) القائل هنا يعني: الدوري.

(٣) القائل هنا يعني: يحيى بن معين. ودليل ذلك في تاريخ الدوري (٣٤٤٠)، قال الدوري: (سمعت يحيى، يقول: قد حدث أبو داود الطيالسي، عن شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر؛ نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن القزع. وقد حدث به شبابة، وأخرجه في كتابه. قال يحيى: فلما حدث به أبو داود، قيل له: يا أبا داود، إنما هذا حديث شبابة، فقال أبو داود: دعوه، دعوه).

وقال الدوري أيضا (٤٠٨٩): (سمعت يحيى، يقول: كان أبو داود الطيالسي يروي حديث شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم في القزع. قيل: إنه أخطأ، فتركه. وقد قال يحيى بن معين مرة: إن أبا داود حدث به في المجلس، فصاح به الناس: يا أبا داود، ليس هذا من حديثك، إنما ذا حديث شبابة، فقال أبو داود: فدعوه إذن، فدعوه).

القزع، فوجدوه عند شبابة، فكتبوا به إلى أبي داود).

وقال الخطيب أيضا: (أستحب للراوي أن يدع المراء فيما خولف فيه، وإن كان محقا؛ فقد كان شبابة بن سوار، يروي عن شعبة حديثا عُرِفَ به، واشتهر عند الناس أنه يتفرد بروايته، فرواه أبو داود الطيالسي، عن شعبة، فأنكره أصحاب الحديث عليه، فأمرهم أن يتركوه، وتحمل أبي داود من العلم معروف، فهو بالحفظ والصدق موصوف، إلا أنه رأى ترك ذلك الحديث أبعد من الظِّنَّة وأَنْفَى للتهمة، فتركه)[١].

وقال يحيى بن معين: (وحديث شبابة ليس يحدث به غيره)[٢].

وقال ابن الغَلَابِيّ: (حدثنا أبو داود الطيالسي، عن شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم نَهَى عَن القَزَعِ. فأنكروه عليه، فتركه، ثم حدث به، وحدث به شبابة، ثم أخرجه من كتابه. قال يحيى بن معين: "إنما هو: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الولاء، وعن هبته. فأخطأ فيه [شبابة][٣]، فقال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القزع")[٤].

وقال البرقاني: (سمعت أبا الحسن -يعني: الدارقطني-، يقول: حدثنا ابن مخلد، وابن عبد المجيد جميعا، عن عباس، عن يحيى، قال: كنا عند أبي داود الطيالسي، فقال: ثنا شعبة،

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٤٣).

(٢) تاريخ الدوري (٣٤٤١).

(٣) في المطبوعة: "شعبة". وهو تصحيف يدل عليه السياق، والصواب: "شبابة"، كما أثبتُّه، فالنقاد أنكروا الحديث على شبابة، لا على شعبة، فهم لا يثبتوا رواية شعبة للحديث أصلا؛ لكي يخطئوه فيها. والعجيب أنه لم ينتبه أحد لهذا التصحيف، بناء على السياق، بل سلموا لهذا الكلام أن شعبة هو المخطئ.

(٤) تاريخ بغداد (١٠/ ٣٣).

عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القزع. قال: فقيل له: يا أبا داود هذا حديث شبابة؟ قال: فدعه. قال أبو الحسن: لم يحدث بهذا إلا شبابة، وهذه قصة [مهولة] عظيمة في أبي داود)[1].

**** وخلاصة ما تقدم، من مجموع أقوال العلماء:**

أن شبابة بن سوار، تفرد برواية هذا الحديث عن شعبة، بناء على وهم حصل لشبابة، حيث خلط بين حديثين: الأول: حديث شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الولاء، وعن هبته. والثاني: حديث عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، في النهي القزع.

فظن شبابة، أن الحديث الثاني في النهي عن القزع، من رواية شعبة، عن عبد الله بن دينار نظرا لوجود حديث بنفس الإسناد، وهو النهي عن بيع الولاء، وهو وهم وقع لشبابة لم يتعمده، وإنما حصل بسبب اشتراك عبد الله بن دينار في رواية الحديثين، وأن شعبة روى الحديث الأول عن عبد الله بن دينار. وقد نص العلماء على وهم شبابة فيه، وأن شبابة تفرد بهذا الحديث عن شعبة، ونص ابن المديني أن شعبة لم يرو عن عبد الله بن دينار حديث النهي عن القزع قط؛ لأن أحاديث عبد الله بن دينار معدودة، فلو كان شعبة رواه عنه، لانتشر ذلك وعرف. ثم إن بعض الناس قد كتب لأبي داود السجستاني بهذا الحديث الذي رواه شبابة، عن شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر في النهي عن القزع، فظن أبو داود أنه صحيح ثابت عن شعبة، فرواه بناء على ذلك، فلما تبين لأبي داود أنه خطأ، وأنه حديث شبابة الذي تفرد به، وأن العلماء أنكروه عليه، فتركه لذلك، وأمر أصحابه ألا يروه وأن يتركوه.

فالحاصل أنه لا يثبت عن شعبة رواية هذا الحديث، وإنما هو وهم وخطأ من شبابة،

---

(١) سؤالات البرقاني للدارقطني (٤). وينظر أيضا: إكمال تهذيب الكمال (٦/ ٥٤).

حيث أخطأ في نسبة الحديث لشعبة، وتابعه عليه أبو داود الطيالسي، لكنه تراجع عنه بعد ذلك. وهذا لا يقدح في أبي داود؛ لأنه تراجع عن الخطأ، والثقة قد يخطئ. وكذلك لا يقدح في شبابة؛ لأنه وهم عُدَّ عليه، وله سبب، والثقة قد يقع له الوهم.

** التفرد:

١-القول في تفرد شعبة به[١]:

لم ينفرد به شعبة، بل تابعه غير واحد، منهم: عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك[٢]، عن عبد الله بن دينار به.

٢-القول في تفرد عبد الله بن دينار به:

لم ينفرد به عبد الله بن دينار، بل تابعه نافع[٣]، عن ابن عمر به.

** دراسة الإسناد في المصنف لابن أبي شيبة:

١ - شَبَابَة، هو: شبابة بن سوار الفزاري، أبو عمرو المدائني، قيل: اسمه: مروان.

روى عن: حريز، وشعبة، وغيرهما. وروى عنه: أحمد، وابن أبي شيبة، وغيرهما. قال ابن معين: (ثقة). وقال الدارمي: (قلت ليحيى: فشبابة في شعبة، قال: ثقة). وقال صالح العجلي: (قلت لأبي: كان يحفظ الحديث؟ قال: نعم). وقال الإمام أحمد: (تركته، لم أكتب عنه للإرجاء، كان داعية). وقال البرذعي: (قال: أبو زرعة: كان يرى الإرجاء. قيل له رجع عنه؟ قال: نعم). وقال ابن عدي -بعد أن أخرج له ثلاثة أحاديث أنكرت عليه -: (إنما ذمه

(١) بناء على الإسناد المذكور: "شعبة، عن عبد الله بن دينار". وإن كان في الحقيقة لا يصح عن شعبة.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٧/ ١٦٣/ ح٥٩٢١)، من طريق عبد الله بن المثنى به.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٧/ ١٦٣/ ح٥٩٢٠)، ومسلم في صحيحه (٣/ ١٦٧٥/ ح٢١٢٠)، كلاهما من طريق نافع به.

الناس للارجاء الذي كان فيه، وأما في الحديث فلا بأس به، كما قال ابن المديني، والذي أنكر عليه الخطأ، ولعله حدث به حفظا). مات سنة أربع ومائتين[1].

** وخلاصة حاله أنه: ثقة حافظ، رمي بالإرجاء. ومن أنزله عن رتبة الثقة، أو غمزه فلإرجائه، وله أحاديث معدودة أنكرت عليه، ولم تؤثر على عموم توثيقه. وهذا الحديث مما أنكر على شبابة، وعده العلماء عليه أنه وهم فيه، وقد تقدم ذكر كلامهم بما يغني عن إعادته عند تخريج الحديث.

٢ - وشعبة. وعبد الله بن دينار. ثقات. وابن عمر صحابي جليل. [سبق ترجمتهم في ح٦].

** الحكم على الحديث:

الحديث (في مصنف ابن أبي شيبة) بهذا الإسناد -من حديث شعبة- ضعيف؛ لأنه من الأحاديث التي أنكرت على شبابة (الراوي عن شعبة). لكنه يرتقي إلى الصحيح لغيره، بمتابعة عبد الله بن المثنى في صحيح البخاري.

(١) ينظر: الضعفاء الكبير (٢/ ١٩٥)، الكامل (٥/ ٧١)، تاريخ بغداد (١٠/ ٤٠١)، ميزان الاعتدال (٢/ ٢٦٠)، سير أعلام النبلاء (٩/ ٥١٣)، من تكلم فيه وهو موثق (ص: ٢٥٧)، إكمال تهذيب الكمال (٦/ ٢٠٠)، هدي الساري (ص: ٤٠٩)، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٠٠)، التقريب (ص: ٢٦٣).

الحديث الثاني: [لا يصح عن شعبة]:

حديث ابن عمر، مرفوعا: «كُلُّكُمْ رَاعٍ».

**** التخريج:**

أخرجه الخطيب في المتفق والمفترق (٣/ ١٥٥٤)، قال: أخبرنا أبو طالب [محمد][١] وأبو طاهر علي أبناء [الحسين][٢] بن أحمد بن عبد الله بن بُكَيْر، قالا: أخبرنا أبو أحمد الحُسَيْن بن علي بن محمد بن يحيى التَّمِيمِيّ النَّيْسَابُورِيّ، أخبرنا أحمد بن محمد بن الأَزْهَر، حدثني أبو بكر عَبَّاد بن عَبَّاد بن صُهَيْب، حدثني أبي، حدثنا شُعْبَة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فالإِمَام الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ الرَّعِيَّةِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ».

قال الخطيب: (بنحو حديث قبله)[٣].

**** التفرد:**

١-القول في تفرد شعبة به[٤]:

لم ينفرد به شعبة، بل تابعه غير واحد، منهم: مالك بن أنس[٥]، وإسماعيل بن جعفر[٦]،

---

(١) في المطبوعة: "عمر"، والتصويب من مصادر الترجمة مثل: تاريخ بغداد (٣/ ٥١).

(٢) في المطبوعة: "الحسن"، والتصويب من مصادر الترجمة مثل: تاريخ بغداد (٣/ ٥١) و (١٣/ ٣٤٢).

(٣) قلت: ولهم فيه إسناد آخر، أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (١٣/ ٣٤٢). والتخليط فيه من أحمد بن محمد بن الأزهر، بلا شك، كما سيأتي.

(٤) بناء على الإسناد المذكور: "شعبة، عن عبد الله بن دينار". وإن كان في الحقيقة لا يصح عن شعبة.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه (٩/ ٦٢/ ح٧١٣٨)، من طريق مالك به.

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه (٣/ ١٤٥٩/ ح١٨٢٩)، من طريق إسماعيل به.

كلاهما، عن عبد الله بن دينار به.

٢-القول في تفرد عبد الله بن دينار به:

لم ينفرد به عبد الله بن دينار، بل تابعه نافع(١)، وسالم(٢)، كلاهما، عن ابن عمر به.

**** دراسة الإسناد:**

١ – أبو طاهر، هو: علي بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بكير، أبو طاهر البغدادي، أخو أبي طالب. روى عن: القطيعي، والحسين بن علي التميمي. وروى عنه الخطيب. وقال الخطيب: (كتبت عنه، وكان صدوقا). مات سنة ست وعشرين وأربعمائة(٣).

**** وخلاصة حاله أنه: صدوق.**

٢ – أبو أحمد، هو: الحسين بن علي بن محمد بن يحيى التميمي، أبو أحمد النيسابوري، يقال له:" حُسَيْنِك". روى عن: ابن خزيمة، وأحمد بن الأزهر كما في هذا الإسناد، وغيرهما. وروى عنه: البرقاني، والحاكم. قال الحاكم: (الغالب على سماعاته الصدق، وهو شيخ العرب في بلدنا). وقال الخطيب: (كان ثقة حجة). وقال البرقاني: (كان ثقة جليلا وحجة). مات سنة خمس وسبعين وثلاثمائة(٤).

**** وخلاصة حاله أنه: ثقة حجة جليل.**

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٣/ ١٥٠/ ح٢٥٥٤)، ومسلم في صحيحه (٣/ ١٤٥٩/ ح١٨٢٩)، كلاهما من طريق نافع به.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٣/ ١٢٠/ ح٢٤٠٩)، ومسلم في صحيحه (٣/ ١٤٥٩/ ح١٨٢٩)، كلاهما من طريق سالم به.

(٣) ينظر: تاريخ بغداد (١٣/ ٣٤٢)، تاريخ الإسلام (٩/ ٤١٩).

(٤) ينظر: تاريخ بغداد (٨/ ٧٣)، تاريخ الإسلام (٨/ ٤١١)، طبقات الشافعيين (ص: ٣١٤).

٣ - أحمد بن محمد، هو: أحمد بن محمد بن الأَزْهَر بن حُرَيْث الأَزْهَرِيّ، أبو العباس السجستاني (السِّجْزِيّ).

روى عن: أحمد بن سعيد الدارمي، وعباد بن عباد كما في هذا الإسناد، وغيرهما. وروى عنه: أبو بكر بن علي الحافظ، وأبو أحمد التميمي كما في هذا الإسناد، وغيرهما. قال أبو أحمد بن عدي: (حدث بمناكير). وذكره ابن حبان في المجروحين فأطال في ترجمته، فقال: (كان ممن يتعاطى حفظ الحديث ويجري مع أهل الصناعة فيه، ولا يكاد يذكر له باب إلا وأغرب فيه عن الثقات، ويأتي عن الأثبات بما لا يتابع عليه، ذاكرته بأشياء كثيرة فأغرب علي فيها)، وقال: (جربت عليه الكذب). وقال الخليلي: (صاحب غرائب، يأتي في الأبواب التي تُجْمَع بزيادات لا يتابع عليها، سألت الحاكم أبا عبد الله عنه، فحرك رأسه وتبسم، وقال: ظاهره صالح لكنه يأتي بما تعلم). مات سنة اثنتي عشرة وثلاثمائة[١].

** وخلاصة حاله أنه: منكر الحديث إذا انفرد، وتركه بعضهم، رغم أنه حافظ مشهور. وأفضل كلام فيه هو كلام الحاكم حيث قال: (ظاهره صالح لكنه يأتي بما تعلم).

٤ - أبو بكر، هو: عباد بن عباد بن صهيب الكليبي[٢]، أبو بكر البصري. حدث عن: أبيه. وروى عنه: أبو العباس الأزهري أحمد بن محمد بن الأزهر النيسابوري. ترجمه الخطيب، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا. ولم يذكر راويا ثانيا في الرواة عنه سوى أبي العباس[٣].

---

(١) ينظر: سؤالات السلمي للدارقطني (ص: ١٢٧)، الضعفاء والمتروكون للدارقطني (١/ ٢٥٤)، الإرشاد للخليلي (٣/ ٨٤٥)، الكامل (١/ ٣٣٣)، سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٩٦) و(١٤/ ٣٨٨)، ميزان الاعتدال (١/ ١٣٠)، لسان الميزان (١/ ٢٥٣)، الكشف الحثيث لسبط ابن العجمي (ص: ٥٨).

(٢) في مطبوعة: المتفق والمفترق: "الكلبي" بالتكبير، والتصويب من نسبة أبيه، ومن بعض النسخ الخطية.

(٣) ينظر: المتفق والمفترق (٣/ ١٥٥٤)، إكمال تهذيب الكمال (٧/ ١٧٥).

** وخلاصة حاله أنه: مجهول العين؛ لتفرد أبي العباس الأزهري بالرواية عنه، ولم أقف على ذكر له في كتب السنة إلا في هذا الموضع من كتاب المتفق والمفترق.

٥ - أبوه، هو: عباد بن صهيب الكليبي، أبو بكر البصري.

روى عن: الأعمش، وشعبة، وغيرهما. وروى عنه: حسين بن علي بن مهران، وإبراهيم بن راشد، وغيرهما. قال البخاري والنسائي وأبو أحمد الحاكم: (متروك). وقال ابن حبان: (كان قدريا داعية، ومع ذلك يروي أشياء إذا سمعها المبتدىء في هذه الصناعة شهد لها بالوضع). وقال عبدان: (لم يكذبه الناس، وإنما لقنه صهيب بن محمد بن صهيب أحاديث في آخر الأمر). وقال الساجي: (عني بطلب الحديث، ورحل، وكتب عنه الناس، وكان قدريا، وكان يحدث عن كل من لقى، وكانت كتبه ملأى من الكذب). وقال أبو داود: (صدوق قدري). وترجمه ابن عدي في الكامل، وخرج له بضعة أحاديث، ثم قال: (ولعباد تصانيف كثيرة، وحديث كثير عن المعروفين، وعن الضعفاء، ويتبين على حديثه الضعف، ومع ضعفه يكتب حديثه). مات سنة اثنتي عشرة ومائتين[(١)].

** وخلاصة حاله أنه: متروك، قدري يدعو لبدعته، وكلام أبي داود يحمل على أنه لم يخبر حاله؛ لأن الرجل كان له سماع وطلب، لكن ذهب حديثه، وتلقن بأخرة.

٦ - وشعبة. وعبد الله بن دينار. ثقات. وابن عمر صحابي جليل. [سبق ترجمتهم في ح٦].

** الحكم على الحديث:

الحديث (في المتفق والمفترق للخطيب) بهذا الإسناد -من حديث شعبة- ضعيف جدا

(١) ينظر: الطبقات الكبير (٩/ ٢٩٨)، أحوال الرجال (١٨١)، الضعفاء الكبير (٣/ ١٤٤)، المجروحين لابن حبان (٢/ ١٦٤)، الكامل (٥/ ٥٥٧)، الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم (٦٧٢)، تاريخ الإسلام (٥/ ٣٣٦)، لسان الميزان (٤/ ٣٩٠)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٥/ ٤٣٩).

ولا يثبت؛ لأن في إسناده: عباد بن صهيب، وهو متروك. وابنه مجهول. والراوي عنه: أبو العباس الأزهري، منكر الحديث إذا انفرد، وهذا من مفاريده، وكأنه من صنع يديه؛ فإن شعبة لم يرو هذا الحديث قط عن عبد الله بن دينار، ولا عن غيره.

لكن متنه صحيح، قد ورد عند الشيخين، من طرق عن عبد الله بن دينار، ومن طريق نافع، وسالم، كلهم عن ابن عمر به.

الحديث الثالث: [لا يصح عن شعبة]:

عن ابن عمر، مرفوعا، قال: «لَمَّا عُرِجَ بِي إِلَى السَّمَاءِ سَمِعْتُ تَذَمُّرًا...».

** التخريج:

أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء (١٠/ ٣٨٥)، قال: ومن مفاريد ما سُمِع منه -يعني: من أبي عبد الله محمد بن خفيف-، ما: أخبرنا في إجازته وكتابه إليَّ، قال: حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن شَاذَ هُرْمُزَ، ثنا زَيْدُ بن أَخْزَمَ، عَنْ أَبِي دَاودَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بن دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «لَمَّا عُرِجَ بِي إِلَى السَّمَاءِ سَمِعْتُ تَذَمُّرًا، فَقُلْتُ: يَا جِبْرِيلُ، مَنْ هَذَا؟ قَالَ: مُوسَى يَتَذَمَّرُ عَلَى رَبِّهِ. فَقُلْتُ: وَلِمَ ذَلِكَ؟ قَالَ: عَرَفَ ذَلِكَ مِنْهُ فَاحْتَمَلَهُ».

وقال أبو نعيم عقبه: (هذا من حديث شعبة [منكر][(١)]، وأبو داود وزيد ثبتان، لا يحتملان هذا، ولعله أُدْخِلَ لابن شَاذَ هُرْمُزَ، حديثا في حديث عبد الله بن مسعود).

وأخرجه السلمي في طبقات الصوفية (ص: ٣٤٥)، عن ابن خفيف أيضا إجازة به، بمثله.

** التفرد:

١-القول في تفرد شعبة به[(٢)]: انفرد به، عن عبد الله بن دينار. ولم أجد من تابعه.

٢-القول في تفرد عبد الله بن دينار به: انفرد به، عن ابن عمر به. ولم أجد من تابعه.

** دراسة الإسناد:

١ – محمد بن خفيف، هو: محمد بن خفيف الضبي، أبو عبد الله الشيرازي الصوفي.

روى عن: محمد بن جعفر التمار، ومحمد بن أحمد بن شَـاذَهُرْمُز، وغيرهما. وروى عنه:

---

(١) في المطبوعة: "متكرر"، وهو تصحيف يأباه السياق، وأثبت ما يوافق بقية كلام أبي نعيم.

(٢) بناء على الإسناد المذكور: "شعبة، عن عبد الله بن دينار". وإن كان في الحقيقة لا يصح عن شعبة.

أبو بكر الباقلاني، وأبو نعيم الأصبهاني إجازة، وغيرهما. قال أبو العباس النسوي: (صنف شيخنا ابن خفيف من الكتب ما لم يصنفه أحد). وقال السلمي: (هو اليوم شيخ المشايخ، وتاريخ الزمان، لم يبق للقوم أقدم منه سنا، ولا أتم حالا ووقتا، وهو من أعلم المشايخ بعلوم الظاهر، متمسكا بعلوم الشريعة من الكتاب والسنة، وهو فقيه على مذهب الشافعي). وقال ابن خميس: (كان شيخ المشايخ وأوحدهم في وقته، عالما بعلوم الظاهر والحقائق). مات سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة[١].

** وخلاصة حاله أنه: ثقة فاضل فقيه مصنف.

٢ - أبو بكر، هو: أبو بكر محمد بن أحمد بن شَاذَ هُرْمُزَ. روى عن: زيد بن أخزم وشاذان. وعنه: أبو بكر بن عبدان، وابن خفيف كما في هذا الإسناد. قال السهمي: (سمعتُ أبا بكر بن عبدان يقول: محمد بن أحمد بن شاذهرمز، روى عن شاذان، وعن زيد بن أخزم، أحاديث لم [نكتبها] إلا عنه. وكان أبو بكر بن عبدان يوثقه). وأنكر أبو نعيم عليه هذا الحديث[٢].

** وخلاصة حاله أن: عبدان وثقه، وله أحاديث تفرد بها، وأنكرت عليه. ولم أقف له على رواية إلا في هذا الحديث.

٣ - زيد، هو: زيد بن أخزم الطائي النبهاني، أبو طالب البصري.

روى عن: أبي داود الطيالسي، ويحيى القطان، وغيرهما. وروى عنه: البخاري، وأبو حاتم، وغيرهما. قال أبو حاتم، والنسائي، والدارقطني، ومسلمة: (ثقة). وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (مستقيم الحديث). وقال صالح جزرة: (كان يشرب - يعني النبيذ- وهو

---

(١) ينظر: طبقات الصوفية (ص: ٣٤٥)، تبيين كذب المفتري (ص: ١٩٠)، تاريخ دمشق (٥٢/ ٤٠٥)، طبقات الفقهاء الشافعية (١/ ١٥٤)، تاريخ الإسلام (٨/ ٣٦٥)، طبقات الشافعية الكبرى (٣/ ١٤٩).

(٢) ينظر: سؤالات السهمي (١١).

صدوق في الرواية). مات سنة سبع وخمسين ومائتين[1].

** وخلاصة حاله أنه: ثقة، على قول الأكثرين، ومن أنزله عن ذلك لم يذكر سببا، وشربه للنبيذ لا يؤثر في توثيقه؛ لأنه مذهب عند بعض المحدثين وكانوا يتأولون فيه، كوكيع.

٤ - أبو داود سليمان بن داود الطيالسي. ثقة. [تقدمت ترجمته في ح١٣]. وشعبة بن الحجاج. وعبد الله بن دينار. ثقات. وابن عمر صحابي جليل. [سبق ترجمتهم في ح٦].

** الحكم على الحديث:

الحديث (في حلية الأولياء لأبي نعيم) بهذا الإسناد -من حديث شعبة- منكر، كما قال أبو نعيم؛ لأن ابن شاذهرمز تفرد بهذا السياق عن زيد بن أخزم، عن ابي داود، وكلاهما ثقة، ولم يرو أحد هذا الحديث عنهما، بل لم يروه أحد عن شعبة أصلا؛ فهو منكر من حديث شعبة. والظاهر أن النكارة من ابن شاذهرمز كما ذكر أبو نعيم. إضافة إلى أن متنه شاذ؛ إذ لا يعقل أن يتذمر موسى عليه السلام على الله عز وجل.

(١) ينظر: سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: ٢١٠)، تاريخ بغداد (٩/ ٤٥٣)، سير أعلام النبلاء (١٢/ ٢٦٠)، إكمال تهذيب الكمال (٥/ ١٢٦)، تهذيب التهذيب (٣/ ٣٩٣)، التقريب (ص: ٢٢١).

الحديث الرابع: [مختلف في إسناده وذكر ابن دينار خطأ]:

حديث ابن عمر، رضي الله عنهما مرفوعا: في النهي عن الْإِقْرَانِ فِي التَّمْرِ.

** التخريج:

أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٢/ ٦١/ ح١٢٤٩)، قال: حدثنا أحمد، قال: نا إسحاق بن زياد الْأُبُلِّيّ، قال: نا سعيد بن عامر، قَالَ: نا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بن دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَنِ الْإِقْرَانِ فِي التَّمْرِ، إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ.

وقال الطبراني عقبه: (لم يرو هذا الحديث عن شعبة إلا سعيد). اهـ.

قلت: ذكر عبد الله بن دينار في هذا الحديث خطأ ووهم.

** فهذا الحديث يرويه شعبة، واختلف عنه في إسناده من وجهين:

الوجه الأول: شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر به، مرفوعا.

رواه: سعيد بن عامر، "وحده" عن شعبة به.

وقد تقدم تخريجه من المعجم الأوسط للطبراني.

الوجه الثاني: شعبة، عن جبلة بن سحيم، عن ابن عمر به، مرفوعا.

رواه كبار أصحاب شعبة عنه، منهم: حفص بن عمر الحوضي، وأبو الوليد الطيالسي، وآدم بن أبي إياس، ومحمد بن جعفر، كلهم، عن شعبة به.

أخرجه البخاري في صحيحه (٣/ ١٣٠/ ح٢٤٥٥)، قال: حدثنا حفص بن عمر، حدثنا شعبة، عَنْ جَبَلَةَ، كُنَّا بِالْمَدِينَةِ فِي بَعْضِ أَهْلِ العِرَاقِ فَأَصَابَنَا سَنَةٌ، فَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يَرْزُقُنَا التَّمْرَ، فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما يَمُرُّ بِنَا فَيَقُولُ: «إِنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنِ الإِقْرَانِ، إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ الرَّجُلُ مِنْكُمْ أَخَاهُ».

وتابع حفصا: أبو الوليد الطيالسي، أخرجه البخاري في صحيحه (٣/ ١٣٩/ ح٢٤٩٠)،

عن أبي الوليد، عن شعبة به، قال: نَهَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم أَنْ يَقْرُنَ الرَّجُلُ بَيْنَ التَّمْرَتَيْنِ جَمِيعًا، حَتَّى يَسْتَأْذِنَ أَصْحَابَهُ.

وتابعهما: آدم بن ابي إياس: أخرجه البخاري في صحيحه (٧/ ٨٠/ ح٥٤٤٦)، عن آدم، عن شعبة به، بنحو حديث حفص.

وتابعهم: محمد بن جعفر غندر، أخرجه مسلم في صحيحه (٣/ ١٦١٧/ ح٢٠٤٥)، من طريق محمد بن جعفر، عن شعب به، بنحو حديث حفص.

** دراسة الأسانيد:

أ – دراسة إسناد الوجه الأول في المعجم الأوسط للطبراني:

١ – أحمد، هو: أحمد بن محمد بن عبد الله بن صدقة البغدادي، أبو بكر الحافظ.

روى عن: محمد بن مسكين، وإسحاق بن زياد كما في هذا الإسناد، وغيرهما. وروى عنه: عبد الباقي بن قانع، والطبراني، وغيرهما. قال الدارقطني: (ثقة ثقة). وقال ابن المنادي: (كان من الحذق والضبط على نهاية ترضى بين أهل الحديث، كأبي القاسم بن الجبلي ونظرائه). وقال الذهبي: (وكان موصوفًا بالضَّبْط والإتقان). مات سنة ثلاث وتسعين ومائتين[١].

** وخلاصة حاله أنه: ثقة حافظ.

٢ – إسحاق، هو: إسحاق بن زياد الْأُبُلِّيّ. روى عن: أبي عاصم، وسعيد بن عامر كما في هذا الإسناد. وروى عنه: الحسن بن محمد بن أسد، وأحمد بن محمد بن صدقة كما في هذا الإسناد. ذكره ابن حبان في الثقات، وذكر أن الحسن بن محمد بن أسد –وهو شيخ ابن

(١) ينظر: تاريخ بغداد (٦/ ١٨٦)، تاريخ دمشق لابن عساكر (٥/ ٣٨٢)، تاريخ الإسلام (٦/ ٨٩٠)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٢/ ٤٧).

حبان-، حدثه عنه بفم الصلح[١].

** وخلاصة حاله أنه: مجهول الحال.

٣ – سعيد، هو: سعيد بن عامر الضُّبَعِيّ، أبو محمد البصري. روى عن: خاله جويرية بن أسماء، وشعبة، وغيرهما. وروى عنه: ابن معين، وإسحاق بن زكريا كما في هذا الإسناد، وغيرهما. قال ابن معين: (الثقة المأمون). وقال أبو حاتم: (كان سعيد رجلا صالحا، وكان في حديثة بعض الغلط). وقال ابن سعد: (كان ثقة صالحا). وقال العجلي: (ثقة، رجل صالح، من خيار الناس). وقال ابن قانع: (ثقة). مات سنة ثمان ومائتين[٢].

** وخلاصة حاله أنه: ثقة، في حديثه بعض الوهم. وفي كتب العلل، ما يؤيد هذا، ولذلك أنزله أبو حاتم عن رتبة الثقة.

٤ – شعبة. وعبد الله بن دينار. ثقات. وابن عمر صحابي جليل. [سبق ترجمتهم في ح٦].

ب – الوجه الثاني من طريق حفص بن عمر، وأبي الوليد الطيالسي، وآدم بن ابي إياس:

مخرج في صحيح البخاري، وتخريجه فيه يغني عن دراسته نظرا لصحته.

ج – الوجه الثاني من طريق محمد بن جعفر غندر:

مخرج في صحيح مسلم، وتخريجه فيه يغني عن دراسته نظرا لصحته.

---

(١) وتصحفت في مطبوعة الثقات إلى "نعم الصالح"، والتصويب من الثقات لابن قطلوبغا. وتصحفت كذلك نسبته إلى الأيلي، بالمثناة التحتية، وأثبتها بالباء، كما في مصادر التخريج. [ينظر ترجمته في: الثقات لابن حبان (٨/ ١١٩)، والثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٢/ ٣٢٢)].

(٢) ينظر: الثقات للعجلي (١/ ٤٠١)، الجرح والتعديل (٤/ ٤٨)، الثقات لابن حبان (٨/ ٢٦٤)، سير أعلام النبلاء (٩/ ٣٨٥)، ذيل ميزان الاعتدال (ص: ١١٧)، تهذيب التهذيب (٤/ ٥٠).

*** النظر في الخلاف:**

بعد النظر في طرق الحديث وأحوال الرواة يتبين أن الوجه الراجح، هو الوجه الثاني (برواية شعبة، عن جبلة، عن ابن عمر)، وقرائن هذا الترجيح ما يلي:

١ – الأكثرية: حيث إن الوجه الثاني (برواية شعبة، عن جبلة، عن ابن عمر)، قد رواه جماعة عن شعبة، منهم: أبو الوليد الطيالسي، ومحمد بن جعفر غندر، في حين انفرد سعيد بن عامر الضبعي برواية الوجه الأول (شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر).

٢ – الأحفظية: حيث إن من رواة الوجه الثاني: أبو الوليد الطيالسي، وهو إمام ثقة ثبت[(١)]. في حين أن راوي الوجه الأول: سعيد بن عامر الضبعي، ثقة في حديثه بعض الوهم. والظاهر أن هذا من أوهامه. وهذا يقتضي تقديم أبي الوليد الطيالسي على سعيد بن عامر في الحفظ.

٣ – الاختصاص: حيث إن من رواة الوجه الثاني: محمد بن جعفر غندر، أثبت الناس في شعبة [كما تقدم في ترجمته في ح٦]. في حين أن راوي الوجه الأول: سعيد بن عامر الضبعي، ليس من أصحاب شعبة. وهذا يقتضي تقديم غندر على سعيد بن عامر عند الاختلاف.

٤ – تصحيح الشيخين للوجه الثاني، بتخريجه في صحيحيهما، وليس كذلك الوجه الأول، الذي خرجه الطبراني، وأشار إلى غرابته، بتفرد سعيد به.

٥ – أن سعيد بن عامر (راوي الوجه الأول)، سلك الجادة، فقال: عن شعبة، عن عبد الله بن دينار. وليس كذلك بقية رواة الحديث الذين خالفوا الجادة (أصحاب الوجه الثاني)، وهي قرينة ترجيح لروايتهم.

---

(١) هو: هشام بن عبد الملك الباهلي، أبو الوليد الطيالسي البصري. مات سنة سبع وعشرين ومائتين.
** وخلاصة حاله أنه: إمام فقيه ثقة ثبت، لكن سماعه من حماد بن سلمة فيه شيء؛ لتغير حماد. [ينظر ترجمته في: إكمال تهذيب الكمال (١٢/ ١٤٧)، تهذيب التهذيب (١١/ ٤٥)، التقريب (ص: ٥٧٣)].

٦ – أن الوجه الأول (رواية شعبة، عن عبد الله بن دينار)، لم يخرج في كتب السنة المشهورة، كالكتب التسعة، في حين أن الوجه الثاني مخرج في بعضها.

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

الحديث صحيح؛ لتخريجه في الصحيحين، من طريق شعبة، عن جبلة، عن ابن عمر مرفوعا.

** خلاصة ما تقدم:

الحديث من طريق شعبة، عن عبد الله بن دينار، معلول.

ولا يصح هذا الحديث من هذا الطريق.

فهذا الحديث ينبغي ألا يعد ضمن أحاديث شعبة، عن عبد الله بن دينار. وإنما ذكرته للتنبيه على إعلاله، وأن ذكر عبد الله بن دينار فيه خطأ ووهم.

الحديث الخامس: [مختلف في إسناده وذكر ابن دينار خطأ]:

حديث ابن عمر، مرفوعا: «مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبِّرَتْ ...».

**** التخريج:**

أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٢/ ٢٩٩/ ح٢٠٣٦)، قال: حدثنا أحمد بن زُهَيْرٍ، نا محمد بن أحمد بن [زَبدا الْمَذَارِيّ][(١)]، نا عمرو بن عاصم الْكِلَابِيّ، قال: نا شعبة، عَنْ عَبْدِ اللهِ بن دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبِّرَتْ فَثَمَرَتُهَا لِلْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ، وَمَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلسَّيِّدِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ».

وقال الطبراني عقبه: (لم يرو هذا الحديث عن شعبة، إلا عمرو بن عاصم. تفرد به: ابن زيد، وهو ثقة). اهـ.

قلت: ذكر عبد الله بن دينار في هذا الحديث خطأ ووهم.

فهذا الحديث يرويه شعبة، واختلف عنه في إسناده من وجهين:

الوجه الأول: شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر به، مرفوعا.

رواه: عمرو بن عاصم، عن شعبة به.

وقد تقدم تخريجه من المعجم الأوسط للطبراني.

---

(١) تصحفت في المطبوعة إلى: "زيد المداري"، وأثبتُّ الصواب في اسمه كما ظهر لي من خلال كتب الضبط. قال ابن ماكولا في الإكمال (٤/ ١٧٧): (زبداء بزاي مفتوحة، بعدها باء معجمة بواحدة، ودال مهملة). وأما نسبته، فقد قال السمعاني في الأنساب (١٢/ ١٥٩): (المذاري؛ بفتح الميم والذال المعجمة وفي آخرها الراء، هذه النسبة إلى مذار، وهي قرية بأسفل أرض البصرة). وقد خالفه ابن ناصر الدين وابن حجر، فضبطوه بالدال المهملة، نسبة إلى مدار الطحين. [ينظر: توضيح المشتبه (٨/ ٩٦)، وتبصير المنتبه (٤/ ١٣٥٢)]. وقد تصحف اسم هذا الراوي كثيرا في كتب الرواية، وفيما ذكرته كفاية.

الوجه الثاني: شعبة، عن عبد ربه بن سعيد، عن نافع، عن ابن عمر به، مرفوعا.

رواه محمد بن جعفر، وعثمان بن جبلة، كلاهما، عن شعبة به.

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٩/ ٣٤٩/ ح٥٤٩١)، قال: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، سَمِعْتُ عَبْدَ رَبِّهِ بن سَعِيدٍ، يُحَدِّثُ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبِّرَتْ فَثَمَرَتُهَا لِلْأَوَّلِ، وَأَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ مَمْلُوكًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِرَبِّهِ الْأَوَّلِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ».

قَالَ شُعْبَةُ: فَحَدَّثْتُهُ بِحَدِيثِ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّهُ حَدَّثَ بِالنَّخْلِ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. وَالْمَمْلُوكِ عَنْ عُمَرَ[1]، قَالَ عَبْدُ رَبِّهِ: لَا أَعْلَمُهُمَا جَمِيعًا إِلَّا عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، ثُمَّ قَالَ مَرَّةً أُخْرَى: فَحَدَّثَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَلَمْ يَشُكَّ.

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (٥/ ٣٨/ ح٤٩٦٣)، عن أحمد بن عبد الله، عن محمد بن جعفر به بنحوه، وفيه حكاية أيوب.

وأخرجه ابن ماجه في السنن (٢/ ٧٤٦/ ح٢٢١٢)، عن محمد بن الوليد، عن محمد بن جعفر به بنحوه مختصرا. وليس فيه حكاية أيوب.

---

(١) وهذا إسناد آخر ثابت يروي به شعبة هذا الحديث، أي عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما به مرفوعا في حكاية النخل فقط. رواه غندر أيضا، عن شعبة به. أخرجه أحمد في المسند (٥٤٨٧)، عن غندر به في النخل فقط. [وهذا دليل أن كلا الإسنادين ثابتان عن شعبة؛ لأنه رواهما غندر]. وفيه خلافات تطول. وحاصلها: أن الحديث اختلف فيه أصلا على ابن عمر، فرواه سالم، عن ابن عمر برفع النخل والعبد [ومن هذا الوجه خرجه الشيخان؛ صحيح البخاري (٢٣٧٩)، وصحيح مسلم (١٥٤٣)]. وأما نافع، فالراجح عنه أنه رفع النخل وأوقف العبد من كلام عمر، أي رواه عن عبدالله بن عمر، عن عمر من كلامه في العبد فقط، ورفع النخل، عن ابن عمر، مرفوعا. فضبطه أيوب، فلم يرفع إلا النخل، وأوقف العبد. وأما عبدربه لما رواه، فرفع النخل والعبد معا. [وينظر: علل الدارقطني (١٣/ ١٢٠)].

وتابع غندرا: عثمانُ بن جبلة:

أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٣٢٥)، من طريق يعقوب بن سفيان الفسوي -وهو مصنف-، قال: حدثنا عبدان بن عثمان بن جبلة بن أبي رواد، أخبرني أبي، عن شعبة، به. فذكره بنحوه، وفيه حكاية أيوب.

** دراسة الأسانيد:

أ - دراسة إسناد الوجه الأول في المعجم الأوسط للطبراني (٢٠٣٦):

١ - أحمد، هو: أحمد بن يحيى بن زُهَيْر التُّسْتَرِيّ، أبو جعفر الزاهد. روى عن: أبي كريب، وابن حرب، وغيرهما. وروى عنه: ابن حبان، والطبراني، وغيرهما. قال السمعاني: (كان مكثرا من الحديث، معروفا، مشهورا بالطلب). وقال ابن المقري: (الشيخ الصالح الحافظ، تاج المحدثين). وقال أبو إسحاق الأصبهاني: (ما رأيت في الدنيا أحفظ منه). وقال الذهبي: (جمع، وصنف، وعلل، وصار يضرب به المثل في الحفظ). مات سنة عشر وثلاثمائة[١].

** وخلاصة حاله أنه: ثقة حافظ فاضل.

٢ - محمد بن أحمد، هو: محمد بن أحمد بن زَبْدَاء البصري، أبو جعفر المَذَارِيّ. روى عن: عمرو بن عاصم الكلابي، والأنصاري. وروى عنه: أحمد بن يحيى بن زُهَيْر، والباغندي، وغيرهما. قال الطبراني: (ثقة). وذكره ابن حبان في الثقات، وخرج له حديثا في

(١) ينظر: معجم شيوخ ابن المقرئ (ص: ١٧١)، الأنساب للسمعاني (٣/ ٥٢)، سير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٦٢)، تاريخ الإسلام (٧/ ١٥٢).

صحيحه، وقال: (ابن زيد هذا من أهل [المذار]، بصري ثقة)[١].

٣ – عمرو، هو: عمرو بن عاصم بن عبيد الله الْكِلَابِيّ القيسي، أبو عثمان البصري الحافظ. روى عن: شعبة، وهمام، وغيرهما. وروى عنه: أحمد بن الحسن، وأبو خيثمة، وغيرهما. قال ابن سعد، وابن معين: (ثقة). وقال أبو داود: (لا أنشط لحديثه)، ورد ذلك الحافظ ابن حجر، فقال: (قد احتج به أبو داود في السنن، والباقون). وقال بندار: (لولا فَرَقِي من آل عمرو بن عاصم، لتركت حديثه). وقال ابن سيار: (سمعته يقول: كتبت عن حماد بن سلمة بضعة عشر ألفا). وقال الحافظ الذهبي: (ثقة مشهور). مات سنة ثلاث عشرة ومائتين[٢].

** وخلاصة حاله أنه: ثقة، ومكثر عن حماد بن سلمة. وغمزه أبو داود، وبندار، بلا مستند. ولم يذكر في كتب الضعفاء. ومن أنزله عن ذلك لم يذكر سببا.

٤ – شعبة. وعبد الله بن دينار. ثقات. وابن عمر صحابي جليل. [سبق ترجمتهم في ح٦].

ب – دراسة إسناد الوجه الثاني في مسند أحمد:

١ – محمد بن جعفر، ثقة وأثبت الناس في شعبة. [سبق ترجمته في (ح٦)].

٢ – شعبة، إمام ثقة ثبت ناقد عابد. [سبق ترجمته في الوجه الأول].

٣ – عبد ربه، هو: عبد ربه بن سعيد بن قيس بن عمرو الأنصاري النجاري المدني[٣].

---

(١) ينظر: الثقات لابن حبان (٩/ ١٢٣)، صحيح ابن حبان – الإحسان (٤٠٤٦)، المؤتلف والمختلف لعبد الغني الأزدي (١/ ٣٩٥ – ٣٩٦)، تلخيص المتشابه (١/ ٢٧٥)، الإكمال لابن ماكولا (٤/ ١٧٧) و (٤/ ٢٠٠)، الأنساب (١٢/ ١٥٩ – ١٦٠)، توضيح المشتبه (٨/ ٩٦)، وتبصير المنتبه (٤/ ١٣٥٢).

(٢) ينظر: الطبقات الكبير (٩/ ٣٠٧)، تاريخ بغداد (١٤/ ١٠٩)، من تكلم فيه وهو موثق (ص: ٤١٣)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٥٦)، هدي الساري (ص: ٤٣١)، تهذيب التهذيب (٨/ ٥٨).

(٣) ينظر: الثقات للعجلي (٢/ ٧١)، الجرح والتعديل (٦/ ٤١)، الثقات لابن حبان (٥/ ١٣١)، سير أعلام النبلاء (٥/ ٤٨٢)، تهذيب الكمال (١٦/ ٤٧٦)، تهذيب التهذيب (٦/ ١٢٦)، التقريب (ص: ٣٣٥).

** وخلاصة حاله أنه: ثقة.

٤ - نافع، هو نافع المدني، أبو عبد الله العدوي القرشي، مولى عبد الله بن عمر.

** وخلاصة حاله أنه: تابعي ثقة ثبت، فقيه[١].

٥ - ابن عمر. صحابي جليل رضي الله عنه. [سبق ترجمته في (ح٦)].

ج - دراسة متابعة عثمان بن جبلة، لغندر في السنن الكبرى للبيهقي من طريق الفسوي:

١ - عبدان، هو: عبد الله بن عثمان بن جَبَلَة العَتَكِيّ، أبو عبد الرحمن المروزي "عبدان"[٢].

** وخلاصة حاله أنه: ثقة حافظ.

٢ - أبوه، هو: عثمان بن جَبَلَة بن أبي رَوَّاد العَتَكِيّ المروزي[٣].

** وخلاصة حاله أنه: ثقة، له غرائب عن شعبة. وهذا الحديث ليس من الغرائب؛ لأنه توبع.

٣ - شعبة، وعبد ربه، ونافع، ثقات. وابن عمر، صحابي جليل، [تقدم ترجمتهم في (ب)].

** النظر في الخلاف:

بعد النظر في طرق الحديث وأحوال الرواة يتبين أن الوجه الراجح، هو الوجه الثاني (برواية شعبة، عن عبد ربه بن سعيد، عن نافع، عن ابن عمر)، وقرائن هذا الترجيح ما يلي:

---

(١) ينظر: شرح علل الترمذي (٢/ ١١٠)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٤١٢)، التقريب (ص:٥٥٩).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل (٥/ ١١٣)، سير النبلاء (١٠/ ٢٧٠)، إكمال تهذيب الكمال (٨/ ٥٧)، تهذيب التهذيب (٥/ ٣١٣)، التقريب (ص: ٣١٣).

(٣) ينظر: الجرح والتعديل (٦/ ١٤٦)، الثقات لابن حبان (٧/ ٢٠٤)، الإرشاد للخليلي (١/ ٢٧٣) و (٣/ ٨٩٠)، تاريخ الإسلام (٤/ ٦٩٠)، تهذيب التهذيب (٧/ ١٠٧)، التقريب (ص: ٣٨٢).

١ – الأكثرية: حيث إن الوجه الثاني (برواية شعبة، عن عبد ربه بن سعيد، عن نافع، عن ابن عمر)، قد رواه اثنان عن شعبة، هما: محمد بن جعفر غندر، وعثمان بن جبلة، في حين انفرد عمرو بن عاصم الكلابي، برواية الوجه الأول (شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر). وقد نص الطبراني على تفرده بهذا الوجه، عقب تخريجه للحديث.

٢ – الاختصاص: حيث إن من رواة الوجه الثاني: محمد بن جعفر غندر، وهو: أثبت الناس في شعبة [كما تقدم في ح٦]. في حين أن راوي الوجه الأول: عمرو بن عاصم الكلابي، ليس من أصحاب شعبة. وهذا يقتضي تقديم غندر على عمرو بن عاصم عند الاختلاف.

٣ – أن عمرو بن عاصم الكلابي (راوي الوجه الأول)، سلك الجادة، فقال: عن شعبة، عن عبد الله بن دينار. وليس كذلك غندر، وعثمان بن جبلة الذين خالفا الجادة (أصحاب الوجه الثاني)، وهي قرينة ترجيح لروايتهم.

٤ – أن الوجه الأول (رواية شعبة، عن عبد الله بن دينار)، لم يخرج في كتب السنة المشهورة، كالكتب التسعة، في حين أن الوجه الثاني مخرج في بعضها.

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

الحديث (في مسند أحمد) بهذا الإسناد صحيح[١]؛ لما تقدم في دراسته.

** خلاصة ما تقدم:

الحديث من طريق شعبة، عن عبد الله بن دينار، معلول.

---

(١) وينبه هنا: أن مسألة العبد في حديث شعبة، بهذا الإسناد، عن عبد ربه، عن نافع. لم تصح مرفوعة من هذا الطريق، وإن صحت من طريق سالم، عن ابن عمر، عند الشيخين، كما تقدم الإشارة إلى ذلك.
فالحاصل أن الحديث بهذا الإسناد في مسند أحمد صحيح مرفوع في النخل. وأما في العبد؛ فالصحيح أنه موقوف من طريق نافع، عن ابن عمر، عن عمر، ولكن بمتابعة سالم، صح مرفوعا بمجموع الطريقين.

ولا يصح هذا الحديث من هذا الطريق.

فهذا الحديث ينبغي ألا يعد ضمن أحاديث شعبة، عن عبد الله بن دينار. وإنما ذكرته للتنبيه على إعلاله، وأن ذكر عبد الله بن دينار فيه خطأ ووهم.

الحديث السادس: [مختلف في إسناده وذكر ابن دينار خطأ]:

حديث ابن عمر، مرفوعا: «مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلَا يَحْلِفْ إِلَّا بِاللهِ ...».

**** التخريج:**

أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٧/ ١٦٦/ ح٤٨٢٩)، قال: حدثنا أبو الحسن محمد بن الحسين الْعَلَوِيّ إملاء وأبو طاهر الفقيه قراءة، أنا أبو بكر محمد بن الْحُسَيْن الْقَطَّان، ثنا أبو الْأَزْهَر أَحْمَد بن الْأَزْهَر، ثنا رَوْح بن عُبَادَة، ثنا شعبة، ثنا عَبْدُ اللهِ بن دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: كَانَتْ قُرَيْشٌ تَحْلِفُ بِآبَائِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلَا يَحْلِفْ إِلَّا بِاللهِ».

وقال البيهقي عقبه: (أخرجاه في الصحيح، من حديث عبد الله بن دينار). اهـ.

قلت: ذكر عبد الله بن دينار في هذا الحديث خطأ ووهم.

فهذا الحديث يرويه روح بن عبادة، واختلف عنه في إسناده من وجهين:

الأول: روح، عن شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، به مرفوعا.

رواه: أحمد بن الأزهر، عن روح به.

وقد تقدم تخريجه من شعب الإيمان للبيهقي. ولم يتابع عليه.

الثاني: روح، عن شعبة، عن منصور، عن سعد بن عبيدة، عن رجل، عن ابن عمر، به مرفوعا.

رواه: أبو قِلابَة الرقاشي، عن روح به.

أخرجه أبو عوانة في مستخرجه على صحيح مسلم (١٣/ ٧٢/ ح٦٤٠٦)، قال: حدثنا أبو قِلابَة، قال: حدثنا رَوْح بن عُبادة، قال: حدثنا شعبة، عن منصور، عَنْ سَعْدِ بن عُبَيْدَةَ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ وَمَعِي رَجُلٌ مِنْ كِنْدَةَ، فَقُمْتُ مِنْ عِنْدِ ابْنِ عُمَرَ، فَأَتَيْتُ سَعِيدَ بن الْمُسَيِّبِ، فَأَتَانِي الْكِنْدِيُّ، وَأَنَا عِنْدَ سَعِيدِ بن الْمُسَيِّبِ، فَقَالَ: مَا سَمِعْتَ مَا حَدَّثَ ابْنُ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ

صلى الله عليه وسلم سَمِعَ عُمَرَ يَحْلِفُ بِأَبِيهِ فَنَهَاهُ، وَقَالَ: «لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ».

وقال أبو عوانة عقبه: (يُقَالُ: إِنَّهُ مُحَمَّدٌ الْكِنْدِيُّ، كَذَا يَقُولُ مَنْصُورٌ).

وتابع روحا على هذا الوجه جماعةٌ من أصحاب شعبة، منهم غندر، ووهب، وغيرهما.

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٩/ ٤٢٢/ ح٥٥٩٣)، قال: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن منصور، عن سعد بن عبيدة، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ، فَقُمْتُ وَتَرَكْتُ رَجُلًا عِنْدَهُ مِنْ كِنْدَةَ، فَأَتَيْتُ سَعِيدَ بن الْمُسَيِّبِ، قَالَ: فَجَاءَ الْكِنْدِيُّ فَزِعًا فَقَالَ: جَاءَ ابْنَ عُمَرَ رَجُلٌ فَقَالَ: أَحْلِفُ بِالْكَعْبَةِ، فَقَالَ: لَا، وَلَكِنِ احْلِفْ بِرَبِّ الْكَعْبَةِ، فَإِنَّ عُمَرَ كَانَ يَحْلِفُ بِأَبِيهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا تَحْلِفْ بِأَبِيكَ، فَإِنَّهُ مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللهِ فَقَدْ أَشْرَكَ»[1].

وأخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢/ ٢٩٩/ ح٨٣٠)، عن ابن مرزوق، عن وهب، عن شعبة به بنحوه.

** دراسة الأسانيد:

أ – دراسة إسناد الوجه الأول في السنن الكبرى للبيهقي:

١ – أبو طاهر الفقيه، هو: محمد بن محمد بن مَحْمِش الشافعي، أبو طاهر الزِّيَادِيّ الفقيه.

روى عن: محمد بن الحسين القطان، وأبي العباس الأصم، وغيرهما. وروى عنه:

---

(١) الصحيح رواية الإمام أحمد، عن محمد بن جعفر غندر هكذا: عن شعبة، عن منصور، عن سعد، عن رجل، عن ابن عمر. كما أثبتها في الأصل. وخالف الإمامَ أحمد: عمروُ بن علي الفلاس، فرواه عن محمد بن جعفر، عن شعبة، عن منصور، عن سعد، عن ابن عمر. [فحذف الرجل من إسناده]. أخرجه البزار في مسنده (٥٣٩٠)، عن عمرو بن علي به. وهو خطأ. فقد قال البيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٢٩): (وهذا مما لم يسمعه سعد بن عبيدة من ابن عمر)، ثم أخرجه البيهقي من طريق الإمام أحمد به، فدل ذلك أن هذا هو الراجح عنده. وترجحت رواية أحمد عن غندر بإمامته وحفظه، وهذا يوافق كلام البيهقي هنا. ويوافق أيضا ما ذكره الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢/ ٣٠٠).

البيهقي، وأبو حامد الإسفراييني، وغيرهما. قال الخليلي: (الفقيه، المبرز، كان يقدم في الفقه على من أدركته بنيسابور، ثقة، متفق عليه). وقال عبد الغافر الفارسي: (إمام أصحاب الحديث بخراسان وفقيههم ومفتيهم بالاتفاق بلا مدافعة، وكان له تبحر في علم الشروط، وفي الأدب، وصنف كتابا في الشروط). مات سنة عشر وأربعمائة(١).

** وخلاصة حاله أنه: إمام فقيه ثقة متفق عليه.

٢ - محمد بن الحسين، هو: محمد بن الحسين بن الحسن النيسابوري، أبو بكر القطان.

روى عن: أحمد بن الأزهر، وأبي زرعة الرازي، وغيرهما. وروى عنه: أبو علي الحافظ، وأبو طاهر الفقيه، وغيرهما. قال الخليلي: (ثقة). وقال الذهبي: (الشيخ الصالح، مسند نيسابور. أحسبه جاور، وسماعه صحيح، كثير في "الثقفيات"). مات سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة(٢).

** وخلاصة حاله أنه: ثقة مسند صحيح السماع.

٣ - أبو الأزهر، هو: أحمد بن الأزهر بن منيع العبدي، أبو الأزهر النيسابوري.

روى عن: ابن نمير، وروح، وغيرهما. روى عنه: النسائي، وأبو زرعة الرازي، وغيرهما. قال أبو أحمد الحاكم: (ما حدث من أصل كتابه فهو أصح. وكان قد كبر فربما يلقن). وقال صالح جزرة، وأبو حاتم: (صدوق). وقال النسائي والبرقاني: (لا بأس به). وترجمه ابن عدي في الكامل -وخرج له حديث الفضائل هذا-، ثم قال: (أبو الأزهر بصورة

---

(١) ينظر: الإرشاد للخليلي (٣/ ٨٦٢)، المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور (ص: ١٨)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٤/ ١٩٨)، تاريخ الإسلام (٩/ ١٥٧).

(٢) ينظر: فتح الباب في الكنى والألقاب (ص: ١١٨)، الإرشاد للخليلي (٣/ ٨٣٩)، سير أعلام النبلاء (١٥/ ٣١٨)، تاريخ الإسلام (٧/ ٦٦٣).

أهل الصـــدق عند الناس. وأما هذا الحديث عن عبد الرزاق، فعبد الرزاق من أهل الصـــدق وهو ينســـب إلى التشـــيع فلعله شـــبه عليه؛ لأنه شـــيعي). وقد برأه الخطيب من عهدة هذا الحديث، وفي كلام ابن معين ما يشبه رميه بالكذب بسبب هذا الحديث، لكنه قال بعد ذلك: (أما إنك لســـت بكذاب، -وتعجب من ســـلامته-، وقال: الذنب لغيرك في هذا الحديث). وقال ابن شـــاهين: (ثقة نبيل). وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يخطئ). وقال ابن حجر: (صـــدوق، كان يحفظ، ثم كبر، فصـــار كتابه أثبت من حفظه). مات ســـنة ثلاث وســـتين ومائتين[1].

** وخلاصة حاله أنه: صدوق، ربما تلقن لما كبر، فما كان من أصل كتابه، فهو أصح. وما رواه من حديث في الفضائل، برئ من عهدته. وما ذكره ابن حبان بأنه يخطئ، محمول على ما تلقنه لما كبر، ومن وثقه يحمل على عدالته.

٤- روح، هو: روح بن عبادة بن العلاء القيســـي، أبو محمد البصـــري. روى عن: شـــعبة، والثوري، وغيرهما. وروى عنه: الإمام أحمد، ويعقوب الدورقي، وغيرهما. قال العجلي: (ثقة). وقال البزار: (ثقة مأمون). وقال ابن ســـعد: (كان ثقة إن شـــاء الله). وقال الخطيب: (كان كثير الحديث، وصـف الكتب في السـنن، والأحكام، وجمع التفسـير، وكان ثقة). وقال أحمد بن الفرات: (طعن على روح بن عبادة اثنا عشـر، أو ثلاثة عشـر، فلم ينفذ قولهم فيه).

(١) ينظر: الجرح والتعديل (٢/ ٤١)، الكامل (١/ ٣١٧)، الإرشـــاد للخليلي (٢/ ٨١٣)، تاريخ بغداد (٥/ ٦٦)، إكمال تهذيب الكمال (١/ ١٥)، تهذيب التهذيب (١/ ١١)، التقريب (ص: ٧٧).

وقال الحافظ ابن حجر: (ثقة فاضل، له تصانيف). مات سنة خمس ومائتين[١].

** وخلاصة حاله أنه: فاضل مصنف، ثقة على قول الأكثرين. وغمزه بعض النقاد بلا حجة.

٥ - وشعبة. وعبد الله بن دينار. ثقات. وابن عمر صحابي جليل. [سبق ترجمتهم في ح٦].

ب - دراسة إسناد الوجه الثاني في مستخرج أبي عوانة:

١ - أبو قلابة، هو: عبد الملك بن محمد بن عبد الله الرقاشي، أبو قلابة البصري الضرير. مات سنة ست وسبعين ومائتين[٢].

** وخلاصة حاله أنه: ثقة في حديث شعبة، صدوق في غيره، وكان يحفظ حديثه قبل خروجه إلى بغداد، ثم تغير فصار يخطئ بعد خروجه. وحديثه هنا من أحاديث شعبة، فهو ثقة فيه، ورواية أبي عوانة عنه الظاهر أنها قبل تغيره؛ لأن أبا عوانة مكثر عنه في كتبه.

٢ - روح بن عبادة. وشعبة بن الحجاج ثقتان [سبق ترجمتهما في الوجه الأول].

٣ - منصور، هو: منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي، أبو عتاب الكوفي[٣].

** وخلاصة حاله أنه: ثقة ثبت عابد، ولا يروي إلا عن ثقة، وفيه تشيع يسير لا يضره.

---

(١) ينظر: الضعفاء الكبير (٢/ ٥٩)، الجرح والتعديل (٣/ ٤٩٨)، الإرشاد للخليلي (١/ ٢٤٠)، تاريخ بغداد (٩/ ٣٨٥)، ميزان الاعتدال (٢/ ٥٨)، سير أعلام النبلاء (٩/ ٤٠٢)، شرح علل الترمذي (٢/ ١٨٩)، هدي الساري (ص: ٤٠٢)، تهذيب التهذيب (٣/ ٢٩٣)، التقريب (ص: ٢١١).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل (٥/ ٣٦٩)، سؤالات الحاكم للدارقطني (ص:١٣١)، من تكلم فيه وهو موثق (ص: ٣٥٢)، ميزان الاعتدال (٢/ ٦٦٣)، إكمال تهذيب الكمال (٨/ ٣٤٣)، التقييد والإيضاح للعراقي (٢/ ١٤٦٩)، الاغتباط (ص:٢٢٢)، تهذيب التهذيب (٦/ ٤١٩)، التقريب (ص:٣٦٥).

(٣) ينظر: الثقات للعجلي (٢/ ٢٩٩)، الجرح والتعديل (٨/ ١٧٧)، الثقات لابن حبان (٧/ ٤٧٣)، تهذيب الكمال (٢٨/ ٥٤٦)، سير أعلام النبلاء (٥/ ٤٠٢)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٣١٢).

٤ – سعد بن عبيدة، هو: سعد بن عُبَيْدَة السُّلَمِيّ، أبو ضَمْرَة الكوفي[١].

** وخلاصة حاله أنه: تابعي ثقة.

٥ – رجل من كندة، هو محمد الكندي، كما سماه منصور. وهو مجهول.

٦ – ابن عمر، صحابي جليل رضي الله عنه. [سبق ترجمته في (ح٦)].

ج – دراسة متابعة غندر، لروح بن عبادة على الوجه الثاني في مسند أحمد:

محمد بن جعفر، ثقة وأثبت الناس في شعبة. [سبق ترجمته في (ح٦)]. وشعبة، ومنصور بن المعتمر، وسعد بن عبيدة، كلهم: ثقات، [سبق ترجمتهم في الوجه الأول والثاني]. ورجل من كندة. مجهول. وابن عمر، صحابي جليل رضي الله عنه. [سبق ترجمته في (ح٦)].

** النظر في الخلاف:

بعد النظر في طرق الحديث وأحوال الرواة يتبين أن الوجه الراجح، هو الوجه الثاني (برواية روح، عن شعبة، عن منصور، عن سعد، عن الكندي، عن ابن عمر)، وقرائن الترجيح ما يلي:

١ – الأحفظية: حيث إن الوجه الثاني (برواية روح، عن شعبة، عن منصور، عن سعد، عن الكندي، عن ابن عمر)، قد رواه أبو قلابة الرقاشي، عن روح عن شعبة. وهو ثقة في حديث شعبة، صدوق في غيره (وهذا من حديث شعبة)، فهو ثقة فيه، في حين أن الوجه الأول (برواية روح، عن شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر)، رواه: أبو الأزهر النيسابوري، وهو صدوق ربما تلقن لما كبر. ولعل هذا الحديث مما تلقنه؛ لأنه لم يتابع عليه.

(١) ينظر: الثقات للعجلي (١/ ٣٩١)، الجرح والتعديل (٤/ ٨٩)، تاريخ الإسلام (٣/ ٥٣)، سير أعلام النبلاء (٥/ ٩)، تهذيب التهذيب (٣/ ٤٧٨)، التقريب (ص: ٢٣٢).

٢ – الأكثرية: حيث إن الوجه الثاني، قد توبع عليه أبو قلابة، من غندر وغيره. في حين لم يتابع أبو الأزهر في روايته للوجه الأول.

٣ – الاختصاص: حيث إن أبا قلابة، قد وُصِفَ بأنه ثقة في حديث شعبة خصوصا[١]، في حين لم يوصف أبو الأزهر بذلك، وهذا يقتضي تقديم أبي قلابة، على أبي الأزهر عند الاختلاف.

٤ – أن أبا الأزهر (راوي الوجه الأول)، سلك الجادة، فقال: عن روح، عن شعبة، عن ابن دينار. وأما أبو قلابة (راوي الوجه الثاني)، فخالف الجادة، وهي قرينة ترجيح لروايته.

٥ – أن الوجه الأول (رواية شعبة، عن عبد الله بن دينار)، لم يخرج في كتب السنة المشهورة، كالكتب التسعة، في حين أن الوجه الثاني مخرج في بعضها.

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

الحديث (في مستخرج أبي عوانة) بهذا الإسناد ضعيف؛ لجهالة محمد الكندي.

لكنه صح عن ابن عمر، من وجه آخر.

فقد أخرجه البخاري في صحيحه (٨/ ١٣٢/ح٦٦٤٦)، ومسلم في صحيحه (٣/ ١٢٦٧/ ح١٦٤٦)، كلاهما من طريق نافع، عَنْ عَبْدِ اللهِ بن عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم أَدْرَكَ عُمَرَ بن الخَطَّابِ، وَهُوَ يَسِيرُ فِي رَكْبٍ، يَحْلِفُ بِأَبِيهِ، فَقَالَ: «أَلاَ إِنَّ اللهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللهِ أَوْ لِيَصْمُتْ». واللفظ للبخاري، ومسلم قريب منه.

---

(١) قال مسلمة: (كان راوية للحديث متقنا ثقة، يحفظ حديث شعبة كما يحفظ السورة من القرآن. وسمعت ابن الأعرابي يقول: كان أبو قلابة يملي حديث شعبة على الأبواب من حفظه، ويأتي قوم آخرون فيملي عليهم حديث شعبة على الشيوخ، وما رأيت أحفظ منه وكان من الثقات). [ينظر: إكمال مغلطاي (٨/ ٣٤٣)].

وبهذه المتابعة، يرتقي الحديث في مستخرج أبي عوانة إلى الصحيح لغيره.

** خلاصة ما تقدم:

الحديث من طريق شعبة، عن عبد الله بن دينار، معلول.

ولا يصح هذا الحديث من هذا الطريق.

فهذا الحديث ينبغي ألا يعد ضمن أحاديث شعبة، عن عبد الله بن دينار. وإنما ذكرته للتنبيه على إعلاله، وأن ذكر عبد الله بن دينار فيه خطأ ووهم.

الحديث السابع: [مختلف في إسناده وذكر ابن دينار خطأ]:

حديث: ابن عمر، مرفوعا: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خُيَلَاءَ...».

**** التخريج:**

أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (٧/ ١٩٠)، قال: حدثنا سليمان بن أحمد، ومحمد بن الحسن أبو بحر، قالا: ثنا بشر بن موسى، ثنا عمرو بن حَكَّام، ثنا شعبة، عَنْ عَبْدِ اللهِ بن دِينَارٍ، وَمُحَارِبٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خُيَلَاءَ لَمْ يَنْظُرِ اللهُ إِلَيْهِ».

قلت: ذكر عبد الله بن دينار في هذا الحديث خطأ ووهم.

فهذا الحديث يرويه شعبة، واختلف عنه في إسناده من عدة أوجه، كما يلي:

الوجه الأول: شعبة، عن عبد الله بن دينار، ومحارب، كلاهما، عن ابن عمر به، مرفوعا.

رواه: عمرو بن حَكَّام، عن شعبة به.

وقد تقدم تخريجه من حلية الأولياء لأبي نعيم(١).

الوجه الثاني: شعبة، عن محارب بن دثار، عن ابن عمر به، مرفوعا.

رواه جماعة عن شعبة، منهم: شبابة بن سوار، وغندر، وغيرهما، عن شعبة به.

أخرجه البخاري في صحيحه (٧/ ١٤٢/ ح٥٧٩١)، قال: حدثنا مطر بن الفضل، حدثنا شبابة، حدثنا شعبة، قَالَ: لَقِيتُ مُحَارِبَ بن دِثَارٍ - عَلَى فَرَسٍ، وَهُوَ يَأْتِي مَكَانَهُ الَّذِي يَقْضِي

(١) وأخرج أبو نعيم عقب تخريجه لهذا الحديث، متابعتين لشعبة عن عبد الله بن دينار، دون محارب. إلا أن كلا المتابعتين لا تثبتان، ومن أجل هذا لم أعتمدهما في التخريج. ثم ذكر أبو نعيم سبعة أوجه عن شعبة، أثبتُّ خمسة منها في الأصل. وأما الوجه السادس، عن شعبة، عن أشعث، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، فلا يثبت. وأما الوجه السابع، عن شعبة، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة. فحديث آخر -بخلاف الذي معنا- ولفظه: «مَا أَسْفَلَ مِنَ الكَعْبَيْنِ مِنَ الإِزَارِ فَفِي النَّارِ». أخرجه البخاري في صحيحه (٥٧٨٧).

فِيهِ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ هَذَا الحَدِيثِ - فَحَدَّثَنِي فَقَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بن عُمَرَ رضي الله عنهما يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ مَخِيلَةً لَمْ يَنْظُرِ اللهُ إِلَيْهِ يَوْمَ القِيَامَةِ». فَقُلْتُ لِمُحَارِبٍ: أَذَكَرَ إِزَارَهُ؟ قَالَ: مَا خَصَّ إِزَارًا وَلاَ قَمِيصًا.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٩/ ٥٧/ ح٥٠١٤)، قال: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، سَمِعْتُ مُحَارِبَ بن دِثَارٍ، سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ مِنْ مَخِيلَةٍ لَمْ يَنْظُرِ اللهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وأخرجه مسلم في صحيحه (٣/ ١٦٥٢/ ح٢٠٨٥)، عن محمد بن المثنى، عن محمد بن جعفر به، ولم يسق لفظه.

الوجه الثالث: شعبة، عن جبلة بن سحيم، عن ابن عمر به، مرفوعا.

رواه جماعة عن شعبة، منهم: بهز بن أسد، ومحمد بن جعفر غندر، وغيرهما، عن شعبة به.

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٩/ ٧٥/ ح٥٠٣٨)، قال: حدثنا بهز، ومحمد بن جعفر، قالا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ جَبَلَةَ، سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يُحَدِّثُ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ جَرَّ ثَوْبًا مِنْ ثِيَابِهِ مِنْ مَخِيلَةٍ، فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وأخرجه مسلم في صحيحه (٣/ ١٦٥٢/ ح٢٠٨٥)، عن محمد بن المثنى، عن محمد بن جعفر به، ولم يسق لفظه[1].

الوجه الرابع: شعبة، عن مسلم بن يناق، عن ابن عمر به، مرفوعا.

---

(١) جمع مسلم في الصحيح بين شيخين لشعبة "محارب، وجبلة"، وقد أفردهما أحمد، كما تقدم في التخريج، وهذه ليست بعلة؛ لأن الراوي الطريقين عن شعبة هو نفسه محمد بن جعفر وهو قد روى عن شعبة عن شيخيه المذكورين، فسواء أفردوا أو جمعوا لا إشكال، طالما أن الراوي عن شعبة واحد.

رواه جماعة عن شعبة، منهم: غندر، وحجاج بن محمد المصيصي، وغيرهما، عن شعبة به.

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٩/ ٨١/ ح٥٠٥٠)، قال: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، وحجاج قال: حدثني شعبة، سَمِعْتُ مُسْلِمَ بن يَنَّاقٍ، يُحَدِّثُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا يَجُرُّ إِزَارَهُ فَقَالَ: مِمَّنْ أَنْتَ؟ فَانْتَسَبَ لَهُ، فَإِذَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي لَيْثٍ فَعَرَفَهُ ابْنُ عُمَرَ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم بِأُذُنَيَّ هَاتَيْنِ يَقُولُ: «مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ لَا يُرِيدُ بِذَلِكَ إِلَّا الْمَخِيلَةَ، فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وأخرجه مسلم (٣/ ١٦٥٢/ ح٢٠٨٥)، عن محمد بن المثنى، عن محمد بن جعفر به بمثله.

الوجه الخامس: شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة به، مرفوعا.

رواه جماعة عن شعبة، منهم: معاذ بن معاذ، ومحمد بن جعفر غندر، وغيرهما، عن شعبة به.

أخرجه مسلم في صحيحه (٣/ ١٦٥٣/ ح٢٠٨٧)، قال: حدثنا عبيد الله بن معاذ، حدثنا أبي، حدثنا شعبة، عن محمد وهو ابن زياد، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَرَأَى رَجُلًا يَجُرُّ إِزَارَهُ، فَجَعَلَ يَضْرِبُ الْأَرْضَ بِرِجْلِهِ وَهُوَ أَمِيرٌ عَلَى الْبَحْرَيْنِ، وَهُوَ يَقُولُ: جَاءَ الْأَمِيرُ جَاءَ الْأَمِيرُ، قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ اللهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى مَنْ يَجُرُّ إِزَارَهُ بَطَرًا».

وأخرجه مسلم أيضا في صحيحه (٣/ ١٦٥٣/ ح٢٠٨٧)، عن ابن المثنى، عن محمد بن جعفر، عن شعبة به وساق طرفه فقط.

** دراسة الأسانيد:

أ – دراسة إسناد الوجه الأول في حلية الأولياء لأبي نعيم:

١ – سليمان بن أحمد هو: سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي، أبو القاسم الطبراني.

روى عن: هاشم بن مرثد، وبشر بن موسى الأسدي، وغيرهما. وروى عنه: أبو بكر بن مردويه، وأبو نعيم الأصبهاني، وغيرهما. قال أبو بكر المعدل: (الطبراني أشهر من أن ندل على فضله وعلمه، كان واسع العلم كثير التصانيف). وقال ابن عساكر: (أحد الحفاظ المكثرين والرحالين). وسئل أبو العباس الشيرازي عن الطبراني، فقال: (كتبت عنه ثلاثمائة ألف حديث، وهو ثقة، إلا أنه كتب عن شيخ بمصر، وكانا أخوين وغلط في اسمه). وذكره الذهبي في الميزان، وأشار له بـ "صح"، وقال: (لا ينكر له التفرد في سعة ما روى. وإليه المنتهى في كثرة الحديث وعلوه). مات سنة ستين وثلاثمائة[١].

** وخلاصة حاله أنه: إمام ثقة حافظ مصنف ناقد، واسع الرواية. وعد عليه شيخا من شيوخه أخطأ في اسمه، فلم يضره ذلك في سعة ما روى.

٢ – بشر، هو: بشر بن موسى بن صالح الأسدي، أبو علي البغدادي.

روى عن: هوذة بن خليفة، وعمرو بن حكام، وغيرهما. وروى عنه: إسماعيل الصفار، وأبو القاسم الطبراني، وغيرهما. قال الخطيب: (كان ثقة، أمينا، عاقلا، ركينا). وقال

(١) ينظر: تاريخ أصبهان لأبي نعيم (١/ ٣٩٣)، تاريخ دمشق لابن عساكر (٢٢/ ١٦٣)، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (ص: ٢٨٣)، سير أعلام النبلاء (١٦/ ١١٩)، تاريخ الإسلام (٨/ ١٤٣)، ميزان الاعتدال (٢/ ١٩٥)، لسان الميزان (٤/ ١٢٥)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٥/ ٩٠).

الدارقطني: (ثقة نبيل). وقال مسلمة: (ثقة). مات سنة ثمان وثمانين ومائتين[١].

** وخلاصة حاله أنه: ثقة فاضل.

٣ - عمرو، هو: عمرو بن حَكَّام الأزدي، أبو عثمان البصري. روى عن: شعبة وسليمان بن حبان. وروى عنه: بشر بن موسى. قال عبد الله بن أحمد: (سمعت أبي يقول: عمرو بن حكام يروي عن شعبة نحوا من أربعة آلاف حديث، قلت له: ثقة؟ قال: ترك حديثه). وقال ابن حبان: (كان ممن ينفرد عن الثقات مما لا يشبه حديث الأثبات، لا يحتج به إذا انفرد). وقال أبو حاتم: (شيخ ليس بالقوي، لين، يكتب حديثه). وقال الخليلي: (ضعفوه). وترجمه ابن عدي في الكامل، وخرج له أحاديث، ثم قال: (ولعمرو بن حكام غير ما ذكرت من الأحاديث عن شعبة وغيره، وعامة ما يرويه غير متابع عليه، إلا أنه يكتب حديثه). وقال ابن حجر: (ذكره الساجي والعقيلي، وابن شاهين في الضعفاء). وقال ابن حجر أيضا: (قال الحاكم: كان يدلس عمن لم يسمع منه. قال المديني: سمع في شبابه من شعبة، فلما مات أخذ كتبه). مات سنة تسع عشرة مائتين[٢].

** وخلاصة حاله أنه: ضعيف، مدلس، يكتب حديثه، ولا يحتج به إذا انفرد، وروايته عن شعبة بالخصوص متكلم فيها؛ لأنه سمع منه في شبابه، ثم حدث من كتابه بعد موته. ومن قال بتركه، فلأنهم لم يعتمدوه في الرواية عندهم.

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل (٢/ ٣٦٧)، تاريخ بغداد (٧/ ٥٦٩)، تاريخ الإسلام (٦/ ٧٢٤)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٥٢)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٣/ ٤٤).

(٢) ينظر: الضعفاء الكبير (٣/ ٢٦٦)، الجرح والتعديل (٦/ ٢٢٧)، المجروحين لابن حبان (٢/ ٨٠)، الكامل (٦/ ٢٣٧)، الإرشاد للخليلي (٢/ ٤٩٠)، تاريخ الإسلام (٥/ ٤١٠)، ميزان الاعتدال (٣/ ٢٥٤)، لسان الميزان (٦/ ٢٠٠)، طبقات المدلسين (ص: ٥٦).

٤ – شعبة. وعبد الله بن دينار. ثقات. وابن عمر صحابي جليل. [سبق ترجمتهم في ح٦].

ب – الوجه الثاني مخرج في الصحيحين:

وتخريجه فيهما يغني عن دراسته نظرا لصحته.

ج – الوجه الثالث مخرج في صحيح مسلم:

وتخريجه فيه يغني عن دراسته نظرا لصحته.

د – الوجه الرابع مخرج في صحيح مسلم:

وتخريجه فيه يغني عن دراسته نظرا لصحته.

هـ – الوجه الخامس مخرج في صحيح مسلم:

وتخريجه فيه يغني عن دراسته نظرا لصحته.

وينبه هنا: أن الوجه الثاني، والثالث، والرابع، والخامس، رواها جميعا: محمد بن جعفر غندر، وهو أثبت الناس في شعبة.

** النظر في الخلاف:

بعد النظر في طرق الحديث وأحوال الرواة يتبين أن الوجه الأول معلول، والراجح من الاختلاف، هي الأوجه الأربعة الأخرى، فقد رواه شعبة، عن جماعة من شيوخه، هم: محارب (الوجه الثاني)، وجبلة (الوجه الثالث)، ومسلم بن يناق (الوجه الرابع)، ثلاثتهم عن ابن عمر. ورواه شعبة أيضا: عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة (الوجه الخامس). أما روايته لهذا الحديث عن عبد الله بن دينار (الوجه الأول)، فمعلولة، وقرائن هذا الترجيح ما يلي:

١ – الأحفظية: حيث إن الوجه الثاني، والثالث، والرابع، والخامس، قد رواهم جميعا: محمد بن جعفر غندر، وهو ثقة. في حين روى الوجه الأول: عمرو بن حكام، وهو ضعيف مدلس. وأحاديث الثقات لا تعلل برواية الضعفاء.

٢ – الأكثرية: حيث إن الوجه الثاني، والثالث، والرابع، والخامس، قد رواهم عن شعبة جماعة، في حين أن الوجه الأول، رواه عمرو بن حكام، ولم يتابع متابعة صحيحة.

٣ – الاختصاص: حيث إن الوجه الثاني، والثالث، والرابع، والخامس، قد رواهم جميعا: غندر، وهو أثبت الناس في شعبة، في حين أن الوجه الأول، رواه: رواه ابن حكام، وأحاديثه عن شعبة خصوصا فيها كلام، وهذا يقتضي تقديم غندر، على ابن حكام عند الاختلاف.

٤ – تصحيح الشيخين للوجه الثاني، بتخريجه في صحيحيهما. وتصحيح مسلم للوجه الثالث، والرابع، والخامس، بتخريجها في صحيحه.

٥ – أن رواية شعبة، عن عبد الله بن دينار لهذا الحديث لم تخرج في كتب السنة المشهورة، كالكتب التسعة، في حين أن الأوجه الأربعة الأخرى مخرجة في بعضها.

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

الحديث صحيح من الأوجه الأربعة المذكورة: الثاني، والثالث، والرابع، والخامس؛ لتخريج الشيخين للوجه الثاني في صحيحيهما، وتخريج مسلم للثلاثة الأخرى في صحيحه.

** خلاصة ما تقدم:

الحديث من طريق شعبة، عن عبد الله بن دينار، معلول.

ولا يصح هذا الحديث من هذا الطريق.

فهذا الحديث ينبغي ألا يعد ضمن أحاديث شعبة، عن عبد الله بن دينار. وإنما ذكرته للتنبيه على إعلاله، وأن ذكر عبد الله بن دينار فيه خطأ ووهم.

الحديث الثامن: [مختلف في إسناده وذكر ابن دينار خطأ]:

عن ابن عمر، سئل عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ، فَقَالَ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَلَمْ يَصُمْهُ، ...».

**** التخريج:**

أخرجه أبو عثمان البحيري في السابع من فوائده - مخطوط (ل ٥ - أ)، قال: أخبرنا أبو أحمد الحافظ، ثنا أبو العباس الثقفي، ثنا أَبُو عُبَيْدَةَ بن أَبِي السَّفَرِ، ثنا رَوْحُ بن عُبَادَةَ، نا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بن دِينَارٍ، قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ، فَقَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَلَمْ يَصُمْهُ، وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ فَلَمْ يَصُمْهُ، وَمَعَ عُمَرَ فَلَمْ يَصُمْهُ، وَأَنَا لا أَصُومُهُ، وَلا آمُرُكَ وَلا أَنْهَاكَ، فَإِنْ شِئْتَ فَصُمْ، وَإِنْ شِئْتَ فَأَفْطِرْ.

قلت: ذكر عبد الله بن دينار في هذا الحديث خطأ ووهم.

فهذا الحديث يرويه روح بن عبادة، واختلف عنه في إسناده من وجهين:

الوجه الأول: روح، عن شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، به.

رواه: أبو عبيدة بن أبي السفر، عن روح به.

وقد تقدم تخريجه من فوائد أبي عثمان البحيري[1].

الوجه الثاني: روح، عن شعبة، عن عبد الله بن أبي نجيح، عن أبيه، عن رجل، عن ابن عمر به.

---

(١) حكى الدارقطني هذا الوجه في العلل (١٢/ ٣١٤). ثم ذكر الاختلاف على شعبة، وأن الأشبه بالصواب: رواية شعبة، عن ابن أبي نجيح المكي، عن أبيه، عن رجل، عن ابن عمر، ثم قال: (وهو أشبه بالصواب). [وهو الوجه الثاني الآتي]. وأشار إلى وجه ثالث، عن شعبة، عن ابن أبي نجيح المكي، عن أبيه، عن ابن عمر، مسندا. يعني: بدون "رجل"، واكتفيت بذكر الوجهين الأول والثاني؛ لأن الاختلاف فيه هنا على روح.

رواه: أبو بكرة بكار بن قتيبة الثقفي، عن روح به.

أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٧٢/ ح٣٢٦٥)، قال: ثنا أبو بكرة، قال: ثنا روح بن عبادة، وأبو داود، قالا: ثنا شعبة، عَنْ عَبْدِ اللهِ بن أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَجُلٍ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ عَنْ صَوْمِ، يَوْمِ عَرَفَةَ بِالْمَوْقِفِ، فَقَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَلَمْ يَصُمْهُ وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه فَلَمْ يَصُمْهُ، وَمَعَ عُمَرَ رضي الله عنه، فَلَمْ يَصُمْهُ، وَمَعَ عُثْمَانَ رضي الله عنه فَلَمْ يَصُمْهُ، وَأَنَا لا أَصُومُهُ، وَلا آمُرُكَ وَلا أَنْهَاكَ، فَإِنْ شِئْتَ فَلا تَصُمْهُ.

وتابع روحا على هذا الوجه جماعةٌ، منهم: عفان، وأبو داود الطيالسي، وغندر، عن شعبة به.

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٩/ ٣٠٩/ ح٥٤٢٠)، قال: حدثنا عفان، حدثنا شعبة، قال ابن أبي نجيح، أنبأني قال: سمعت أبي يحدث عن رجل، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَلَمْ يَصُمْهُ، وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ فَلَمْ يَصُمْهُ، وَمَعَ عُمَرَ فَلَمْ يَصُمْهُ، وَمَعَ عُثْمَانَ فَلَمْ يَصُمْهُ، وَأَنَا لا أَصُومُهُ وَلا آمُرُكَ وَلا أَنْهَاكَ، إِنْ شِئْتَ فَصُمْهُ، وَإِنْ شِئْتَ فَلا تَصُمْهُ.

وأخرجه الطحاوي كما تقدم في شرح معاني الآثار (٣٢٦٥)، عن بكر بن بكار، عن أبي داود الطيالسي، عن شعبة به، باللفظ المذكور آنفا.

وأخرجه ابن جرير الطبري في تهذيب الآثار "مسند عمر" (١/ ٣٥٦/ ح٥٨٣)، عن محمد بن المثنى، عن محمد بن جعفر، عن شعبة به بنحوه.

** دراسة الأسانيد:

أ – دراسة إسناد الوجه الأول في فوائد أبي عثمان البحيري:

١ – أبو أحمد، هو: محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق الكرابيسي، أبو أحمد

النيسابوري الحافظ، المعروف بالحاكم الكبير.

روى عن: ابن صاعد، وأبي العباس الثقفي، وغيرهما. وروى عنه: أبو عبد الله الحاكم، وأبو عثمان البحيري، وغيرهما. قال الخليلي: (صاحب تصانيف عجيبة، وله من التصانيف رضيها العلماء). وقال أبو عبد الله الحاكم: (أبو أحمد الحافظ إمام عصره في الصنعة، وصنف الشيوخ والأبواب، وكف بصره سنة ست وسبعين، وهو حافظا عصره بهذه الديار)، وقال أيضا: (توفي في ربيع الأول، -يعني سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة- وله ثلاث وتسعون سنة، وكان قد تغير حفظه لما كف، مدة عشرين شهرا، ولم يختلط قط)[1].

** وخلاصة حاله أنه: إمام حافظ، صاحب تصانيف، تغير قبل موته يسيرا ولم يضره.

٢ - أبو العباس، هو: محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مِهْرَان الثقفي، أبو العباس السراج النيسابوري. روى عن: إسحاق بن رَاهُوَيَهْ، وأبي عبيدة بن أبي السفر، كما في هذا الإسناد، وغيرهما. وروى عنه: أبو إسحاق المزكي وابن حبان وغيرهما. قال الخليلي: (ثقة متفق عليه من شرط الصحيح). وقال الخطيب: (من المكثرين الثقات الصادقين الأثبات، عني بالحديث، وصنف كتبا كثيرة وهي معروفة مشهورة). وقال ابن أبي حاتم: (صدوق ثقة). مات سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة[2].

** وخلاصة حاله أنه: ثقة ثبت، فاضل، مصنف.

---

(١) ينظر: الإرشاد للخليلي (٣/ ٨٤٧)، تاريخ دمشق لابن عساكر (٥٥/ ١٥٤)، تاريخ الإسلام (٨/ ٤٦٠)، تذكرة الحفاظ للذهبي (٣/ ١٢٣).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل (٧/ ١٩٦)، الإرشاد للخليلي (٣/ ٨٢٨)، تاريخ بغداد (٢/ ٥٦)، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (ص:٣٨)، سير النبلاء (١٤/ ٣٨٨)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٨/ ١٦٩).

٣ – أبو عُبَيْدَة، هو: أحمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أبي السفر الهمداني الكوفي.

روى عن: حجاج بن محمد، وروح بن عبادة، وغيرهما. وروى عنه: ابن صاعد، والسراج، وغيرهما. قال أبو حاتم: (شيخ). وقال النسائي: (ليس بالقوي). وذكره ابن حبان في الثقات، وخرج له في صحيحه. مات سنة ثمان وخمسين ومائتين(١).

** وخلاصة حاله أنه: لين.

٤ – روح بن عبادة. ثقة. [تقدمت ترجمته في ح٦/ ٢]. وشعبة بن الحجاج. وعبد الله بن دينار. كلاهما ثقات. وابن عمر صحابي جليل رضي الله عنه. [سبق ترجمتهم جميعا في ح٦].

ب – دراسة إسناد الوجه الثاني في شرح معاني الآثار للطحاوي.

١ – أبو بكرة، هو: بكار بن قتيبة بن أسد بن عبيد الله الثقفي البكراوي، أبو بكرة البصري الفقيه الحنفي القاضي(٢).

** وخلاصة حاله أنه: ثقة، فاضل، فقيه.

٢ – روح بن عبادة، وشعبة بن الحجاج: ثقتان. [سبق ترجمتهما في الوجه الأول].

٣ – عبد الله، هو: عبد الله بن أبي نَجِيح: يسار الثقفي، أبو يسار المكي(٣).

** وخلاصة حاله أنه: ثقة رمي بالقدر، وربما دلس، وتفسيره عن مجاهد من غير سماع.

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل (٢/ ٥٧)، الثقات لابن حبان (٨/ ٣٤)، تهذيب الكمال (١/ ٣٦٧)، تاريخ الإسلام (٦/ ٢٨)، إكمال تهذيب الكمال (١/ ٦٨)، تهذيب التهذيب (١/ ٤٨).

(٢) ينظر: الثقات لابن حبان (٨/ ١٥٢)، تاريخ دمشق لابن عساكر (١٠/ ٣٦٨)، وفيات الأعيان (١/ ٢٧٩)، سير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٩٩)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٣/ ٦٨).

(٣) ينظر: الثقات لابن حبان (٧/ ٥)، الثقات للعجلي (٢/ ٦٤)، الجرح والتعديل (٥/ ٢٠٣)، سير أعلام النبلاء (٦/ ١٢٥)، طبقات المدلسين (ص: ٣٩)، تهذيب التهذيب (٦/ ٥٤)، التقريب (ص: ٣٢٦).

٤ - أبوه، هو: يسار المكي، أبو نجيح الثقفي. والد عبد الله. مشهور بكنيته[١].

** وخلاصة حاله أنه: ثقة.

٥ - رجل. هكذا ورد مبهما. ولم يعرف مَن هو، مِن خلال طرق الحديث.

٦ - ابن عمر، صحابي جليل رضي الله عنه. [سبق ترجمته في (ح٦)].

ج - دراسة متابعة غندر، لروح على الوجه الثاني في تهذيب الآثار للطبري:

١ - محمد بن المثنى، هو: محمد بن المثنى العَنَزِيّ، أبو موسى البصري المعروف بالزَمِن[٢].

** وخلاصة حاله أنه: ثقة ثبت، على سلامة في عقله لم تؤثر في ضبطه وإتقانه.

٢ - محمد بن جعفر. ثقة، وأثبت الناس في شعبة. [سبق ترجمته في (ح٦)]. وشعبة، وابن أبي نَجِيح، وأبوه يسار، كلهم: ثقات. ورجل. هكذا ورد مبهما. ولم يعرف مَن هو [تقدم ترجمتهم في الوجه الأول والثاني]. وابن عمر، صحابي جليل. [سبق ترجمته في (ح٦)].

** النظر في الخلاف:

بعد النظر في طرق الحديث وأحوال الرواة يتبين أن الوجه الراجح، هو الوجه الثاني (برواية روح، عن شعبة، عن عبد الله بن أبي نجيح، عن أبيه، عن رجل، عن ابن عمر)، وقرائن هذا الترجيح ما يلي:

١ - الأحفظية: حيث إن الوجه الثاني (برواية روح، عن شعبة، عن عبد الله بن أبي نجيح،

---

(١) الثقات للعجلي (٢/ ٣٧١)، الجرح والتعديل (٩/ ٣٠٦)، الثقات لابن حبان (٥/ ٥٥٦)، تاريخ الإسلام (٢/ ١٢٠٩)، تهذيب التهذيب (١١/ ٣٧٧)، التقريب (ص: ٦٠٧).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل (٨/ ٩٥)، تاريخ بغداد (٤/ ٤٥٨)، الإرشاد للخليلي (٢/ ٥١٦)، إكمال تهذيب الكمال (١٠/ ٣٢٩)، تهذيب التهذيب (٩/ ٤٢٥)، التقريب (ص: ٥٠٥).

عن أبيه، عن رجل، عن ابن عمر)، قد رواه بكار بن قتيبة الثقفي، وهو ثقة فاضل، في حين أن الوجه الأول (برواية روح، عن شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر)، قد رواه أبو عبيدة بن أبي السفر، وهو لين. وأحاديث الثقات لا تعلل برواية الضعفاء.

٢ – الأكثرية: حيث إن الوجه الثاني، قد توبع عليه بكار بن قتيبة، من غندر وغيره. في حين لم يتابع أبو عبيدة بن أبي السفر في روايته للوجه الأول.

٣ – أن ابن أبي السفر (راوي الوجه الأول)، سلك الجادة، فقال: عن روح، عن شعبة، عن ابن دينار. وليس كذلك بكار (راوي الوجه الثاني)، الذي خالف الجادة، وهي قرينة ترجيح.

٤ – أن الوجه الأول (رواية شعبة، عن عبد الله بن دينار)، لم يخرج في كتب السنة المشهورة، كالكتب التسعة، في حين أن الوجه الثاني مخرج في بعضها.

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

الحديث (في شرح معاني الآثار للطحاوي) بهذا الإسناد ضعيف؛ لإبهام الواسطة (رجل) بين يسار الثقفي، وابن عمر. لكنه صح عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه آخر، دون أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم. فقد أخرجه البخاري في صحيحه (٢/ ١٦١/ ح١٦٥٨)، ومسلم في صحيحه (٢/ ٧٩١/ ح١١٢٣)، كلاهما، عن أُمِّ الفَضْلِ رضي الله عنها، قالت: شَكَّ النَّاسُ يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صَوْمِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَبَعَثْتُ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم بِشَرَابٍ، فَشَرِبَهُ. واللفظ للبخاري، ومسلم بنحوه.

وبهذا الشاهد، يرتقي الجزء المرفوع من فعل النبي صلى الله عليه وسلم، إلى الصحيح لغيره، دون الموقوف من فعل أبي بكر، وعمر وعثمان رضي الله عنهم.

** خلاصة ما تقدم:

الحديث من طريق شعبة، عن عبد الله بن دينار، معلول. ولا يصح الحديث من هذا الطريق.

فهذا الحديث ينبغي ألا يعد ضمن أحاديث شعبة، عن عبد الله بن دينار. وإنما ذكرته للتنبيه على إعلاله، وأن ذكر عبد الله بن دينار فيه خطأ ووهم.

المطلب الثالث:

أحاديث لم أقف عليها مسندة، عن شعبة، لكن أشار إليها بعض العلماء. [٤ أحاديث].

الحديث الأول:

حديث شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر: أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي عَلَى الْخُمْرَةِ. (موقوفا).

ذكره الدارقطني في العلل (١٣/ ٣٢)، وصححه (أي صحح هذا الوجه الموقوف).

ولم أقف عليه من طريق شعبة، لكن أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، كتاب/ الصلوات، في الصلاة على الحصر (١/ ٣٥٠/ ح٤٠٢٦)، قال: حدثنا وكيع، حدثنا سفيان، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر: أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي عَلَى الْخُمْرَةِ[١].

الحديث الثاني:

حديث شعبة، عن عبد الله بن دينار: انْقَطَعَ شِسْعُ ابْنِ عُمَرَ، فَمَشَى فِي نَعْلٍ وَاحِدٍ أَذْرُعًا حَتَّى أَصْلَحَ الْأُخْرَى. (موقوفا).

ذكره الدارقطني في العلل (١٣/ ٨١)، وصححه (أي صحح الوجه الموقوف).

ولم أقف عليه من طريق شعبة، لكن أخرجه أبو الجهم العلاء بن موسى في "جزئه" (رقم ١٠٨)، قال: ثنا سفيان بن عيينة، عن عبد الله بن دينار، قَالَ: انْقَطَعَ شِسْعُ ابْنِ عُمَرَ، فَمَشَى فِي

(١) حديث صحيح موقوف؛ فوكيع، هو: وكيع بن الجراح الرؤاسي الكوفي. وهو ثقة حافظ عابد. [ينظر: التقريب (ص: ٥٨١)]. وسفيان، هو: سفيان بن سعيد الثوري الكوفي. وهو: إمام فقيه ثقة ثبت ناقد عابد. [سبق في ح١٧]. وعبد الله بن دينار: تابعي ثقة فاضل [تقدمت ترجمته في أول البحث]. وابن عمر صحابي جليل رضي الله عنه. [تقدمت ترجمته في ح٦].

نَعْلٍ وَاحِدٍ أَذْرُعًا حَتَّى أَصْلَحَ الْأُخْرَى[1].

الحديث الثالث:

حديث شعبة، عن عبد الله بن دينار، قال: اسْتَسْقَى ابْنُ عُمَرَ وَهُوَ صَائِمٌ، فَقُلْتُ: أَلَسْتَ صَائِمًا؟ فَقَالَ: أَرَادَ اللهُ أَنْ يَسْقِيَنِي فَمَنَعْتَنِي. أورده ابن حزم في المحلى (٦/ ٢٢١)، فقال: (روينا من طريق وكيع، عن شعبة، عن عبد الله بن دينار، قال: اسْتَسْقَى ابْنُ عُمَرَ وَهُوَ صَائِمٌ، فَقُلْتُ: أَلَسْتَ صَائِمًا؟ فَقَالَ: أَرَادَ اللهُ أَنْ يَسْقِيَنِي فَمَنَعْتَنِي)[2]. ولم أقف عليه مسندا.

الحديث الرابع:

حديث شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «مَنْ جَاءَ مِنْكُمُ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ». بمعناه.

أخرجه الإمام أحمد في المسند -كما في أطراف المسند لابن حجر[3] وليس في مطبوعة المسند-، عن محمد بن جعفر، عن شعبة به[4]. وأشار إليه الدارقطني في العلل (١٣/ ١٩١)، فعلقه عن شعبة، ولم يذكر اختلافا فيه على شعبة.

---

(١) حديث صحيح موقوف؛ فسفيان، هو: سفيان بن عيينة الهِلَالِيّ الكوفي المكي. وهو: إمام ثقة ثبت ناقد. [تقدمت ترجمته في ح١٧]. وعبد الله بن دينار: تابعي ثقة فاضل [تقدمت ترجمته في أول البحث]. وابن عمر صحابي جليل رضي الله عنه. [تقدمت ترجمته في ح٦].

(٢) إسناده معلق عن وكيع، فلا يمكن الحكم عليه حتى يعرف إسناده إلى وكيع؛ لكن الجزء الظاهر من الإسناد: صحيح، برواية وكيع، عن شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر. وقد تقدم دراسة رجاله قريبا.

(٣) وينظر أيضا: إتحاف المهرة لابن حجر (٨/ ٤٩٣).

(٤) وهذا الحديث وإن كان مسندا؛ لكنه ليس في مطبوعة المسند التي بين أيدينا بكافة طبعاته، ومن أجل ذلك أدخلته في هذا المبحث، فإن وُقِفَ عليه فيما بعد، فلينقل إلى المطلب الأول من هذا المبحث، ويضاف هناك. وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، تقدم دراسته تفصيلا في [ح٦].

الخاتمة والنتائج:

أولا: ملخص النتائج إجمالا:

الإمام أبو جعفر العقيلي: محمد بن عمرو بن موسى. ثقة حافظ ناقد مصنف، من أهل الاستقراء والتتبع. مات سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة. سلسلة مرويات (شعبة، عن عبد الله بن دينار)، جاءت بناء على استقراء العقيلي في تحديده عدد أحاديث تلك السلسلة. وطرفاها هم: شعبة بن الحجاج بن الورد العَتَكِّيّ، أبو بِسْطَام البصري. وهو إمام ثقة ثبت ناقد عابد فاضل لا يدلس مطلقا، ربما أخطأ في أسماء الرجال قليلا، ولا يضره ذلك في سعة ما روى. وعبد الله بن دِينَار العَدَوِيّ، أبو عبد الرحمن المَدَنِيّ، مولى ابن عمر. وهو تابعي ثقة فاضل، من المقدمين في ابن عمر. وعدد أحاديث تلك السلسلة، نص العقيلي أنه نحو عشرين، وبعد الانتهاء من تلك الدراسة، جمعت أربعة وثلاثين حديثا، وهي على ثلاثة أقسام؛ أحاديث مسندة ثابتة بتلك السلسلة، وعددها اثنين وعشرين حديثا. وأحاديث رويت على سبيل الخطأ. وعددها ثمانية أحاديث. وأحاديث ليست مسندة، لكن ذكرها بعض العلماء. وعددها أربعة أحاديث. ويمكن القول بأن العدد الذي ذكره العقيلي: صحيح، على اعتبار التقييد؛ حيث إن الثابت من جملة أربعة وثلاثين حديثا (المذكورين في هذه الدراسة)، بلغ اثنين وعشرين حديثا. بخلاف بقية الأحاديث التي لم تثبت. ومن جملة تلك الأحاديث الثابتة: انفرد عبد الله بن دينار برواية ثلاثة أحاديث، وانفرد شعبة، عن عبد الله بن دينار، برواية حديثين فقط. وعدد الأحاديث الصحيحة في تلك السلسلة (سندا، ومتنا): بلغ: واحد وعشرون حديثا. وعدد الأحاديث الصحيحة إسنادا، والشاذة متنا: حديثان. وعدد الأحاديث غير الصحيحة إسنادا إلى شعبة: ثلاثة أحاديث. وعدد الأحاديث التي رويت خطئا على عبد الله بن دينار (معلولة): خمسة أحاديث.

ثانيا: النتائج في نقاط:

١ - الإمام أبو جعفر العقيلي: محمد بن عمرو بن موسى. هو ثقة حافظ ناقد له تصانيف مهمة في علم الرجال، منها كتاب الضعفاء الكبير، وهو من أهل الاستقراء والتتبع. ومات سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة.

٢ - وبناء على كلام العقيلي واستقرائه في كتابه "الضعفاء"؛ فإن هذه الداسة تناولت سلسلة مرويات (شعبة، عن عبد الله بن دينار) فقط، وطرفاها هما:

أ - شعبة بن الحجاج بن الورد العَتَكِّيّ الأزدي مولاهم، أبو بِسْطَام الوَاسِطِيّ، ثم البصري. وخلاصة حاله أنه: إمام ثقة ثبت ناقد عابد فاضل لا يدلس مطلقا، ربما أخطأ في أسماء الرجال قليلا، ولا يضره ذلك في سعة ما روى. وأما قيل: "أنه يخطئ كثيرا"، فلا يوجد ما يؤيده، بل هو مردود بكلام القطان، أن شعبة أعلم بالرجال.

ب - عبد الله بن دِينَار القرشي العَدَوِيّ، أبو عبد الرحمن المَدَنِيّ، مولى عبد الله بن عمر. وخلاصة حاله أنه: تابعي ثقة فاضل، من المقدمين في ابن عمر. متفق على توثيقه، ولم يصب العقيلي بإيراده في الضعفاء، وقد رده الذهبي، بأن العهدة ليست منه فيما ذكره من الأحاديث. وكلام الإمام أحمد فيه، مخصوص بلفظ معين في حديث الولاء، وليس الخطأ فيه من عبدالله بن دينار، بل ممن دونه.

٣ - نص أبو جعفر العقيلي على أن شعبة، قد روى عن عن عبد الله بن دينار نحو عشرين حديثا. وأن مالكا والثوري نحو الثلاثين، وابن عيينة بضعة عشر حديثا.

٤ - من خلال التتبع والاستقراء لكتب السنة المطبوعة، والمخطوطة، جمعت أربعة وثلاثين حديثا، كلها من رواية شعبة، عن عبد الله بن دينار، في حين نص العقيلي، كما تقدم أنها نحو عشرين حديثا.

٥ – قسمت مرويات شعبة، عن عبد الله بن دينار، إلى ثلاثة أقسام:

أ – القسم الأول: أحاديث مسندة ثابتة بتلك السلسلة، واشتملت على اثنين وعشرين حديثا. وفيها تفريعات، حيث اشتملت على:

عدد (٢) صحيح مرفوع متفق عليه. وعدد (٢) صحيح مرفوع – البخاري. وعدد (١) صحيح مرفوع – مسلم. وعدد (١٠) صحيح مرفوع – على شرط الشيخين. وعدد (١) صحيح مرفوع – على شرط مسلم. وعدد (١) صحيح مرفوع – ليس على شرط أحدهما. وعدد (٢) مرفوع – شاذ متنه. وعدد (٢) صحيح موقوف. وعدد (١) صحيح مقطوع.

ب – القسم الثاني: أحاديث رويت على سبيل الخطأ في تلك السلسلة. واشتملت على ثمانية أحاديث. وفيها فرعين، حيث اشتملت على:

عدد (٣) أحاديث لا تصح عن شعبة. [الإسناد إلى شعبة لا يصح]. وعدد (٥) أحاديث فيها اختلاف على شعبة أو على مَن دونه، فيخطئ أحدالرواة، ويجعله من رواية شعبة، عن عبد الله بن دينار، وليس الأمر كذلك، فَذِكْر عبد الله بن دينار هو خطأ من الأصل.

ج – القسم الثالث: أحاديث لم أقف عليها مسندة، عن شعبة، لكن أشار إليها بعض العلماء. واشتملت على أربعة أحاديث. وفيها فرعين، حيث اشتملت على:

عدد (٣) أحاديث ذكرها العلماء معلقة عن شعبة أو مَن دونه، لكن بدون إسناد متصل. وعدد (١) حديث ذكره ابن حجر في أطراف المسند، وليس في مطبوعة المسند إطلاقا بطبعاته المختلفة.

٦ – بناء على هذا التقسيم، يمكن الوصول إلى نتيجة مفادها أنه صح ما ذكره العقيلي: من أن عدد مرويات شعبة، عن عبد الله بن دينار نحو العشرين، فهو كلام صحيح على التقييد؛ حيث إن الثابت من جملة هذه الأحاديث في كتب السنة بلغ اثنين وعشرين حديثا كما تقدم (القسم

الأول)، وأما القسم الثاني فيمكن عدم اعتباره في العدد؛ لكونه لا يصح أو لأن ذكر عبد الله بن دينار خطأ، وكذلك القسم الثالث؛ لأنه لم يرو بإسناد متصل.

٧ - أما بخصوص التفرد الواقع في البحث[١]؛ فإن نتيجة البحث جاءت كما يلي:

أ - في أحاديث القسم الأول (من جملة ٢٢ أحاديث): انفرد عبد الله بن دينار برواية ثلاثة أحاديث: الأول: حديث ابن عمر مرفوعا في النهي عن بيع الولاء وعن هبته، والثاني: حديث ابن عمر مرفوعا في المبايعة على السمع والطاعة. والثالث: عن سعيد بن المسيب من قوله: بحكم الزكاة في البراذين. [ولم ينفرد بهم شعبة].

وانفرد شعبة، عن عبد الله بن دينار، برواية حديثين: الأول: حديث ابن عمر موقوفا: يكفيك قراءة الإمام. والثاني: حديث ابن عمر موقوفا أنه كان يحفي شاربه. [ولم ينفرد بهما عبد الله بن دينار].

فالحاصل أن عبد الله بن دينار قد توبع بمتابعات في أحد الصحيحين (أو فيهما معا) في جملة تسعة عشر حديثا. [إلا في الحديث الخامس، والحديث العشرين، والحديث الحادي والعشرين: فالمتابعات من خارج الصحيحين].

وتوبع شعبة، بمتابعات في أحد الصحيحين (أو فيهما معا) في جملة عشرين حديثا. [إلا في الحديث السابع عشر، والحديث الثاني والعشرين: فالمتابعات من خارج الصحيحين].

ب - وفي أحاديث القسم الثاني (من جملة ٣ أحاديث): انفرد شعبة، وعبد الله بن دينار، بحديث واحد، وهو لا يصح أصلا.

٨ - عدد الأحاديث المسندة التي وردت في هذا البحث: ثلاثون حديثا، إضافة إلى حديث مسند "مفقود" ذكره الحافظ ابن حجر (ضمن أحاديث القسم الثالث من البحث). وبحسب

---

(١) أحاديث القسم الأول (٢٢ حديث)، والفرع الأول من القسم الثاني (٣ أحاديث).

الصحة أو الضعف؛

* فإن عدد الأحاديث الصحيحة (سندا، ومتنا)، من هذه السلسلة (شعبة، عن عبد الله بن دينار): واحد وعشرون حديثا. "بتضمين الحديث الذي ذكره الحافظ ابن حجر".

* وعدد الأحاديث الصحيحة إسنادا، والشاذة متنا: حديثان.

* وعدد الأحاديث غير الصحيحة إسنادا إلى شعبة: ثلاثة أحاديث. (صح اثنان منها بعد المتابعات).

* وعدد الأحاديث التي رويت خطئا على عبد الله بن دينار، أي معلولة: خمسة أحاديث. (الوجه الراجح في الخمسة هو من طريق شعبة عن غير عبد الله بن دينار)، ومن هذه الخمسة: حديثان فقط كان الوجه الراجح فيها ضعيفا، لكن أحدهما صح بمتابعة، والثاني صح بشاهد.

هذا آخر ما تيسر لي كتابته، والحمد لله رب العالمين.

الباحث.

الفهارس:

فهرس بأهم المصادر، والمراجع:

- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان. لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت٣٥٤هـ)، بترتيب الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت: ٦٨٤). تحقيق: شعيب الأرناؤوط. ط: مؤسسة الرسالة، بيروت. الطبعة الأولي: (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).
- أحكام القرآن الكريم. لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت: ٣٢١هـ). تحقيق: الدكتور سعد الدين أونال. ط: مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركي، استانبول. الطبعة: الأولى (١٤١٦هـ- ١٩٩٥م)، و (١٤١٨هـ- ١٩٩٨م).
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث. لأبي يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي (ت٤٤٦). تحقيق: محمد سعيد عمر. ط: مكتبة الرشد. الطبعة الأولى: (١٤٠٩هـ).
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب. لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر القرطبي (ت٤٦٣هـ). تحقيق: علي بجاوي. ط: دار الجيل بيروت. الطبعة الأولي: (١٤١٢هـ).
- الإصابة في تمييز الصحابة. للحافظ أحمد بن على ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). تحقيق: عادل عبدالموجود، وعلى معوض. ط: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى: (١٤١٥هـ).
- إطراف المُسْنِد المعتَلِي بأطراف المسنَد الحنبلي. للحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ). ط: دار ابن كثير - دمشق، دار الكلم الطيب - بيروت.
- الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط. برهان الدين إبراهيم بن محمد الحلبي، المعروف بسبط ابن العجمي: (ت: ٨٤١ هـ). تحقيق: علاء الدين رضا. ط: دار الحديث - القاهرة.

- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال. لعلاء الدين مغلطاي بن قليج الحنفي (ت٧٦٢هـ). تحقيق: عادل محمد، وأسامة إبراهيم. ط: الفاروق الحديثية، بالقاهرة. (١٤٢٢ هـ).
- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب. للأمير على بن هبة الله ابن ماكولا (ت ٤٧٥هـ). تحقيق. عبدالرحمن بن يحيى المعلمي. ط: دار الكتاب الإسلامي - القاهرة (تصوير الفاروق الحديثة). الطبعة الثانية (١٩٩٣م).
- تاريخ ابن معين (رواية الدارمي). لأبي زكريا يحيى بن معين البغدادي (ت: ٢٣٣هـ). تحقيق. د/ أحمد محمد نور سيف. ط: دار المأمون للتراث - دمشق.
- تاريخ ابن معين (رواية الدوري). لأبي زكريا يحيى بن معين البغدادي (ت: ٢٣٣هـ). تحقيق: د/ أحمد سيف. ط: مركز البحث العلمي - مكة المكرمة/ الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ)
- تاريخ أصبهان. لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ). تحقيق: سيد كسروي. ط: دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة الأولى: (١٤١٠ هـ-١٩٩٠م).
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. للحافظ شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ). تحقيق: بشار عواد. ط: دار الغرب. الطبعة: الأولى (٢٠٠٣م).
- تاريخ بغداد. لأبى بكر أحمد بن على الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ). تحقيق: الدكتور/ بشار عواد. ط: دار الغرب- بيروت. الطبعة: الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).

- تاريخ دمشق. لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر (ت:٥٧١هـ). تحقيق: العمروي. ط: دار الفكر، بيروت. الطبعة الأولى (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).
- تذكرة الحفاظ. لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ). تحقيق: زكريا عميرات. ط: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان. الطبعة الأولى: (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
- تقريب التهذيب. للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ). تحقيق: محمد عوامة. ط: دار الرشيد - سوريا. الطبعة: الأولى (١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م).
- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد. لأبي بكر محمد بن عبد الغني الحنبلي، المعروف بابن نقطة (ت: ٦٢٩هـ). تحقيق: الحوت. ط: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى: (١٤٠٨هـ).
- تلخيص المتشابه في الرسم. لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ). تحقيق: سُكينة الشهابي. ط: طلاس للدراسات، دمشق. الطبعة الأولى: (١٩٨٥م).
- تهذيب التهذيب. للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ). ط: دار الفكر، بيروت. الطبعة الأولى: (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال. للحافظ أبي الحجاج يوسف بن الزكي المزي (ت: ٧٤٢هـ). تحقيق: بشار عواد. ط: مؤسسة الرسالة، بيروت. الطبعة الأولى: (١٤١٣ هـ).
- الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة. لزين الدين قاسم بن قُطْلُوبُغا الحنفي (ت٨٧٩). تحقيق: شادي آل نعمان. ط: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية، وتحقيق التراث والترجمة. الطبعة: الأولى (١٤٣٢هـ- ٢٠١١م).

- الثقات. لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ). تحت مراقبة: محمد عبدالمعيد خان. ط: مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند. الطبعة الأولى (١٣٩٣هـ-١٩٧٣م).
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري). للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ). تحقيق: زهير الناصر. ط: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية). الطبعة: الأولى (١٤٢٢هـ).
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ). تحقيق: الطحان. ط: مكتبة المعارف – الرياض. سنة النشر: (١٤٠٣هـ).
- الجرح والتعديل. لعبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت ٣٢٧هـ). تحقيق: عبدالرحمن المعلمي. طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن – الهند (وتصوير: دار إحياء التراث العربي – بيروت). الطبعة الأولى: (١٢٧١هـ-١٩٥٢م).
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠هـ). ط: دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان. الطبعة الأولي: (١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م).
- السنن الكبرى. لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، ومعه: الجوهر النقي لابن التركماني (ت٧٤٥). ط: مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية. الطبعة الأولي: (١٣٤٤هـ).
- السنن الكبرى. لأحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣م). تحقيق: حسن عبد المنعم، وأشرف عليه: شعيب الأرناؤوط. ط: مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة الأولى: (١٤٢١هـ).

- السنن. لابن ماجه محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣هـ). تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي. ط: دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي.
- السنن. لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.
- سؤالات الحاكم، لعلي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ). تحقيق: موفق عبد القادر. ط: مكتبة المعارف – الرياض. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- سؤالات حمزة السهمي، لعلي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ). تحقيق: موفق عبد القادر. ط: مكتبة المعارف – الرياض. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- سير أعلام النبلاء. لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ). تحقيق: شعيب الأرناؤوط. ط: مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة الثالثة (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- شرح علل الترمذي. للحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ). تحقيق: همام سعيد. ط: مكتبة الرشد – الرياض. الطبعة: الثانية (١٤٢١هـ).
- شرح مشكل الآثار. لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت: ٣٢١هـ). تحقيق: شعيب الأرناؤوط. ط: مؤسسة الرسالة -بيروت، لبنان. الطبعة: الأولي (١٤١٥هـ).
- شرح معاني الآثار. لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت: ٣٢١هـ). تحقيق: محمد زهري النجار، وغيره. ط: عالم الكتب. الطبعة الأولى: (١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م).

- صحيح ابن خزيمة. لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري (ت ٣١١هـ). تحقيق: د/ مصطفي الأعظمي. ط: المكتب الإسلامي. بيروت. الطبعة: الثالثة (١٤٢٤هـ).
- صحيح مسلم. للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ). تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي. ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- الضعفاء الكبير. لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي (ت٣٢٢هـ). تحقيق: عبدالمعطى قلعجي. ط: دار الكتب العلمية –بيروت، لبنان. الطبعة الأولى: (١٤٠٤هـ).
- الضعفاء والمتروكون. لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ). تحقيق: القشقري. ط: مجلة الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة (١٤٠٣هـ).
- الضعفاء والمتروكون. لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي البغدادي، المعروف بابن الجوزي (ت٥٩٧هـ). تحقيق: عبد الله القاضي. ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- طبقات الشافعية الكبرى. لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت٧٧١هـ). تحقيق: محمود الطناحي، وعبد الفتاح الحلو. ط: عيسى الحلبي. الطبعة الأولي: (١٣٨٣هـ).
- طبقات الشافعيين. لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ). تحقيق: د/ أحمد عمر، د/ محمد زينهم. ط: مكتبة الثقافة الدينية. (١٤١٣هـ- ١٩٩٣م).
- طبقات الصوفية. لأبي عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمي الصوفي. (ت: ٤١٢ هـ). تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. ط: دار الكتب العلمية – بيروت (١٤١٩هـ – ١٩٩٨م).
- طبقات الفقهاء الشافعية. لأبي عمرو ابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: محيي الدين نجيب، ط: دار البشائر الإسلامية–بيروت، الطبعة: الأولى (١٩٩٢م).

- الطبقات الكبير. لمحمد بن سعد بن منيع الزهري (ت٢٣٠هـ). تحقيق د/ علي محمد عمر. طبعة: مكتبة الخانجي- القاهرة. الطبعة: الأولى (١٤٢١ هـ- ٢٠٠١م).
- علل الترمذي الكبير. لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، بترتيب أبي طالب القاضي. تحقيق: صبحي السامرائي. ط: عالم الكتب- بيروت. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ).
- علل الحديث. لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧هـ). تحقيق فريق من الباحثين بإشراف سعد الحميد، وخالد الجريسي.. الطبعة: الأولى (١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م).
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية. لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ). تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي. ط: دار طيبة - الرياض. الطبعة: الأولى (١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م).
- العلل ومعرفة الرجال. للإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، رواية ابنه عبدالله. تحقيق: وصي الله عباس. ط: دار الخاني- الرياض. الطبعة: الثانية (١٤٢٢ هـ).
- فتح الباب في الكنى والألقاب. لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد ابن مَنْدَه العبدي (ت: ٣٩٥هـ). تحقيق: نظر الفاريابي. ط: مكتبة الكوثر. الطبعة: الأولى (١٤١٧هـ).
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري. للحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ). ت: محب الدين الخطيب. ط: دار المعرفة- بيروت. الطبعة: الأولى (١٣٧٩هـ).

- فضائل الصحابة. للإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت:٢٤١هـ). تحقيق: وصي الله عباس. ط: مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة: الأولى (١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م).
- القراءة خلف الإمام. لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨ هـ). تحقيق: بسيوني. ط: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى (١٤٠٥هـ).
- الكامل في ضعفاء الرجال. لأبي أحمد عبدالله بن عدى الجرجاني (ت:٣٦٥هـ). تحقيق: عادل عبدالموجود، وعلي معوض. ط: دار الكتب العلمية. الطبعة: الأولى (١٤١٨هـ).
- الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث. لبرهان الدين إبراهيم بن محمد الحلبي، المعروف بسبط ابن العجمي (ت:٨٤١هـ). تحقيق: السامرائي. ط: عالم الكتب (١٤٠٧).
- لسان الميزان. للحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ). تحقيق: أبي غدة. طبعة: دار البشائر الإسلامية. الطبعة: الأولى (٢٠٠٢م).
- المتفق والمفترق. لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣ هـ). تحقيق: محمد صادق الحامدي. ط: دار القادري – دمشق. الطبعة: الأولى (١٤١٧هـ).
- المجتبى من السنن. لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣م). تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. ط: مكتب المطبوعات الإسلامية، بحلب. الطبعة الثانية: (١٤٠٦هـ).
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين. لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد البستي (ت: ٣٥٤هـ). تحقيق: حمدي السلفي. ط: دار الصميعي. الطبعة: الثانية (١٤٢٨هـ).

- مسائل الإمام أحمد بن حنبل (ت:٢٤١هـ) - رواية ابنه صالح (ت: ٢٦٦هـ). تحقيق: فضل الرحمن دين محمد. ط: الدار العلمية - الهند. الطبعة: الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- المسند. لأبي الحسن علي بن الجعد بن عبيد الجوهري (ت: ٢٣٠هـ). تحقيق: عامر أحمد حيدر. ط: مؤسسة نادر - بيروت. الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
- المسند. لأبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي (ت ٢١٩هـ). تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، عني بنشره: المجلس العلمي-كراتشي، باكستان. الطبعة الأولي: (١٣٨٢هـ).
- المسند. للإمام أبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت: ٢٤١هـ). تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد، وآخرون. ط: مؤسسة الرسالة. الطبعة: الأولى، (١٤٢١هـ).
- المصنف في الأحاديث والآثار. لأبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة، (ت ٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى: (١٤٠٩هـ).
- المعجم الأوسط. لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ). تحقيق: عوض الله، وغيره. ط: دار الحرمين بالقاهرة. (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).
- المعجم الكبير. (جـ١٣، ١٤) لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ). تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف سعد الحميد وخالد الجريسي.
- من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث. للإمام أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت:٧٤٨). تحقيق: الرحيلي. الطبعة: الأولى (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).

- الموطأ. للإمام مالك بن أنس بن مالك الأصبحي (ت:١٧٩هـ)؛ برواية: يحيى الليثي. تحقيق: عبد الباقي. ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت. سنة النشر (١٤٠٦هـ – ١٩٨٥م).
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال. للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: البجاوي. ط: دار المعرفة – بيروت. سنة الطبع: (١٣٨٢هـ – ١٩٦٣م).
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. لشمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم ابن خلكان الإربلي (ت: ٦٨١هـ). تحقيق: إحسان عباس. ط: دار صادر – بيروت.

فهرس موضوعات البحث

المحتويات

الملخص ١٣٨١

المقدمـــة ١٣٨٣

المبحث الأول: الدراسة النظرية. ١٣٩٠

المطلب الأول: ترجمة مختصرة للإمام أبي جعفر العقيلي ١٣٩٠

المطلب الثاني: دراسة سلسلة إسناد مرويات البحث (شعبة، عن عبد الله بن دينار).

..... ١٣٩٢

الفرع الأول: ترجمة شعبة بن الحجاج ١٣٩٢

الفرع الثاني: ترجمة عبد الله بن دينار ١٣٩٦

المبحث الثاني دراسة استقرائية نقدية لمرويات شعبة، عن عبد الله بن دينار في كتب السنة.

..... ١٤٠٠

المطلب الأول: أحاديث مسندة ثابتة بتلك السلسلة. [٢٢ حديث]. ١٤٠٠

الحديث الأول: [صحيح مرفوع متفق عليه]..... ١٤٠٠

الحديث الثاني: [صحيح مرفوع متفق عليه] ١٤٠٣

الحديث الثالث: [صحيح مرفوع- البخاري] ١٤٠٨

الحديث الرابع: [صحيح مرفوع- البخاري] ١٤٠٩

الحديث الخامس: [صحيح مرفوع- مسلم] ١٤١٠

الحديث السادس: [صحيح مرفوع- على شرط الشيخين] ١٤١٢

الحديث السابع: [صحيح مرفوع- على شرط الشيخين] ١٤١٥

الحديث الثامن: [صحيح مرفوع- على شرط الشيخين].....١٤١٧
الحديث التاسع: [صحيح مرفوع- على شرط الشيخين] ١٤١٩
الحديث العاشر°: [صحيح مرفوع- على شرط الشيخين] ١٤٢١
الحديث الحادي عشر°: [صحيح مرفوع- على شرط الشيخين].....١٤٢٣
الحديث الثاني عشر: [صحيح مرفوع- على شرط الشيخين] ١٤٢٥
الحديث الثالث عشر: [صحيح مرفوع- على شرط الشيخين].....١٤٢٧
الحديث الرابع عشر: [صحيح مرفوع- على شرط الشيخين].....١٤٣٢
الحديث الخامس عشر: [صحيح مرفوع- على شرط الشيخين].....١٤٣٤
الحديث السادس عشر: [صحيح مرفوع- على شرط مسلم] ١٤٣٦
الحديث السابع عشر: [صحيح مرفوع].....١٤٣٩
الحديث الثامن عشر: [مرفوع- شاذ متنه].....١٤٤١
الحديث التاسع عشر: [مرفوع- شاذ متنه] ١٤٤٧
الحديث العشرون: [صحيح موقوف] ١٤٥٢
الحديث الحادي والعشرون: [صحيح موقوف].....١٤٥٤
الحديث الثاني والعشرون: [صحيح مقطوع] ١٤٥٦
المطلب الثاني: أحاديث رويت على سبيل الخطأ في تلك السلسلة°. [٨ أحاديث].
.....١٤٥٩
الحديث الأول: [لا يصح عن شعبة].....١٤٥٩
الحديث الثاني: [لا يصح عن شعبة].....١٤٦٥
الحديث الثالث: [لا يصح عن شعبة] ١٤٧٠

الحديث الرابع: [مختلف في إسناده وذكر ابن دينار خطأ] ١٤٧٣
الحديث الخامس: [مختلف في إسناده وذكر ابن دينار خطأ] ١٤٧٨
الحديث السادس: [مختلف في إسناده وذكر ابن دينار خطأ] ١٤٨٥
الحديث السابع: [مختلف في إسناده وذكر ابن دينار خطأ] ١٤٩٣
الحديث الثامن: [مختلف في إسناده وذكر ابن دينار خطأ].....١٥٠٠
المطلب الثالث: أحاديث لم أقف عليها مسندة، عن شعبة، لكن أشار إليها بعض العلماء. [٤ أحاديث].....١٥٠٧
الحديث الأول ١٥٠٧
الحديث الثاني ١٥٠٧
الحديث الثالث ١٥٠٨
الحديث الرابع ١٥٠٨
الخاتمة والنتائج.....١٥٠٩
الفهارس.....١٥١٤
فهرس بأهم المصادر، والمراجع ١٥١٤
فهرس موضوعـات البحث ١٥٢٤